مراسلات أممية

فانون، العنف والبحث عن الحرية

- البيان الجديد للأممية الرابعة، بقلم مايكل لووي
- من أجل سياسة اقتصادية أوروبية أخرى، بقلم إريك توسان

مراسلات أممية
نوفمبر 2025

المحتويات

نوفمبر 2025

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المكتب التنفيذي للأممية الرابعة — بعد وقف إطلاق النار، مهامنا من أجل تحرير فلسطين 3

بول مارسيال — ليبيا: الاستيلاء على السلطة تحت تهديد السلاح 6

جوزيف ضاهر — استراتيجية هيئة تحرير الشام لتعزيز سلطتها في سوريا 10

فرنسا

إلزا كولونج — الاضطراب السياسي: التصرف قبل فوات الأوان 15

الاقتصاد

إريك توسان

أوروبا: من أجل سياسة اقتصادية بديلة في مواجهة ردود فعل اليمين المتطرف وهجوم ترامب 20

أخبار الأممية

مايكل لوي — الانقطاعات: البيان الجديد للأممية الرابعة 25

التيار البرنامجي الأممية الرابعة — أحداثنا: أندرياس كلوك (1953 – 2025) 27

قراءات

نادر جيرمون

إعادة قراءة كتاب «معدبو الأرض» لفرانتز فانون 28

الولايات المتحدة

كاي مان — مشاركة جماهيرية في مظاهرات «لا ملوك!» 36

صوت أممي باللغة العربية

ببالغ السرور بتنا اليوم قادرين على إصدار مجلتنا مراسلات أممية باللغة العربية، شقيقةً لـ انترناشيونال فيوبونت الانجليزية و انبركور الفرنسية. يندرج هذا المشروع، الصادر بإشراف مكتب الأممية الرابعة، في استمرارٍ لمختلف الإصدارات المنجزة باللغة العربية: المناضل-ة والخطوة [للاستكمال]. لكن الأحداث الجارية بالشرق الأوسط منذ سنة حدت بنا إلى الاهتداء إلى سبيل مجلة ذات استهداف دولي.

تُبرز حرب الإبادة في فلسطين، متبوعةً بالهجمات على لبنان وقريبا على إيران، من قبل إسرائيل، الحاجة الملحة إلى رد فعلٍ عالمي، نسعى إلى الإسهام فيه. كما يوضح تعاونُ الأنظمة العربية بالمنطقة البغيضُ مع الدولة الصهيونية ضرورة بناء بديل.

لا سيما أننا نعلم بأن منع المظاهرات في جل البلدان الناطقة بالعربية يطابق خوفا هائلا من التعبئات التي من شأنها إعادة الوصل مع الربيع العربي وزعزعة تلك الدول، ومن ثمة السيطرة الامبريالية.

يتمثل مشروع مراسلات أممية في الإسهام في بديل للامبريالية – الأمريكية والأوربية بالمقام الأول، لكن دون تنازل لسائر القوى الكبرى، الصين أو روسيا، التي تعارك كلها من أجل السيطرة على العالم، ولا للرأسمالية التي باتت أزمتها جلية عبر العواقب المدمرة للازمات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تندرج معركتنا في حفز لنضالات المستغلين/ات والمضطهدين/ات، وبوجه خاص من أجل حقوق النساء ومجتمع الميم-عين، ومن أجل المساواة والتحرر، ومن أجل مجتمع اشتراكي ايكولوجي.

وليست مجلتنا بالطبع غير إسهام متواضع في هذا المشروع الثوري. لكننا نأمل أن يتيح نشرٌ في الآن ذاته لمقالات تحليلٍ للوضع في بلدان عديدة وللوضع العالمي، وسردا للنضالات الاجتماعية ولعناصر توجهٍ من اجل الفعل صوب المناضلين/ات الذين يستشعرون العزلة في بلدان تحكمها أنظمة مستبدة، قلنا نأمل أن يتيح شدَّ العضُد ومنحَ تماسك يتيح المساعدة على الفعل.

ستتقاسم مراسلات أممية، في وهلة أولى، مقالات مترجمة بجهودنا، منشورة عادة في انتناشيونال فيوبونت وانبركور، كي نقترح بسرعة مقالات تتناول بنحو خاص المنطقة الناطقة بالعربية. لذا عرّفوا بمراسلات دولية وبموقعها وبشبكاتها الاجتماعية، من أجل الإسهام في بناء صوت أممي، اشتراكي ايكولوجي وثوري للقرن 21

مراسلات أممية

http://alomamia.org

مراسلات اممية

مجلة إعلامية وتحليلية تصدر تحت مسؤولية المكتب التنفيذي للأممية الرابعة.

الترجمة، والإخراج: فريق عمل مراسلات أممية

العدد صفر، أكتوبر 2024.

المقالات لا تمثل بالضرورة وجهة نظر هيئة التحرير.

يُسمح بإعادة النشر شريطة ذكر المصدر.

حتى يتسنى للمراسلات الأممية الاستمرار، عرفوا-ن بها! اشترك-ي الآن!

بعد وقف إطلاق النار، مهامنا من أجل تحرير فلسطين

بقلم؛ المكتب التنفيذي للأممية الرابعة

اعتمد المكتب التنفيذي للأممية الرابعة هذا القرار في دورته المنعقدة من 25 أكتوبر إلى 27 منه.

يطرح توقيع خطة ترامب، وبدء تنفيذها، جملةَ أسئلةٍ جديدة. هذه الخطة استمرار، بأشكال مختلفة جدًا، لسياسات الاستعمار والتطهير العرقي، ما يستلزم مواصلة الحركة العالمية لتحرير فلسطين.

يتوجب، عند تحليل الخطة، تفادي خطأين كاريكاتوريين. يتمثل أولهما في انتقاد قَصَويٍّ للوضع، أي اعتبار الموقعين الفلسطينيين خونةً، والخطةَ استمرارا كاملا للإبادة

الفيديو المقزز الذي نشره ترامب للإعلان عن خطته.

الجماعية. وثانيهما عكس الأول، أي اعتبار وقف إطلاق النار انتصاراً لمقاومة لا يمكن إيقافها، وافتتاحا لحقبة جديدة من الهجوم المضاد.

الواقعُ منزلةٌ وسطٌ، بالأقل في اللحظة الحالية. تنبع خطة ترامب من رؤية استعمارية، وتكرسُ ميزان قوى سلبياً من وجهة نظر الشعب الفلسطيني، وتروم تفكيكَ مقدراته على المقاومة. بيد أن وقف إطلاق النار يتيح، حتى مع استمرار الاستعمار وسياسة التطهير العرقي، إعادةَ توجيه النضال، هذا النضال لا يمكن أن يحقق النصر إلا برفض التواطؤ مع الكيان الصهيوني مقترف الإبادة الجماعية، وباستئناف التحركات الجماهيرية.

خطة ترامب

النقاط العشرون الأساسية لخطة ترامب هي التالية: 1) نزعُ السلاح (منطقة «منزوعة الطابع الجذري ومُحررة من الإرهاب»)، 2) إعادةُ إعمار تحت السيطرة الإمبريالية (سيتم «إعادة تنظيم» غزة)، 3) وقفُ القتال ووضعُ خط لوقف إطلاق النار، 4) و5) تبادلُ الأسرى (48 «رهينة»، أحياء أو أموات، مقابل 250 سجيناً فلسطينياً محكوماً عليهم بالسجن المؤبد و1700 معتقل منذ 7 أكتوبر 2023). 6) العفوُ عن أعضاء حركة حماس الذين يتخلون عن الكفاح المسلح. 7) و8) وصولُ المساعدات الإنسانية، وإعادةُ تأهيل هياكل الطوارئ، وفتحُ معبر رفح في كلا الاتجاهين، و12) حريةُ الفلسطينيين في البقاء أو المغادرة أو العودة. 9) إحداثُ سلطة انتقالية مؤقتة، «لجنة فلسطينية تكنوقراطية وغير سياسية»، بقيادة مجلس أجنبي كان من المقرر أن يترأسه توني بلير. سيتولى هذا المجلس تنظيم التمويل وإعادة الإعمار. 10) و11) منطقةٌ اقتصادية خاصة مع «امتيازات» جمركية.13) تلتزم حركة حماس و»الفصائل الأخرى بعدم أداء أي دور في حكم غزة»، ووجوب تدمير البنى التحتية العسكرية (لا سيما الأنفاق) و15) نشر «قوة دولية مؤقتة لتحقيق الاستقرار، تضم الولايات المتحدة ودولاً عربية».

«تنبع خطة ترامب من رؤية استعمارية، وتكرس ميزان قوى سلبي من وجهة نظر الشعب الفلسطيني، وتهدف إلى تفكيك قدراته على المقاومة».

يقصد ترامب إرساء ميزانَ قوى عسكريا مُواتيا، بهدف تعزيز إضافي للسيطرة السياسية والاقتصادية على غزة. هذا كله في سياق تعزيزِ الاستيطان في الضفة الغربية، ومشاريع ترامب الشائنة لتحويل غزة إلى ريفييرا، وهجماتِ إسرائيل على الدول المجاورة (إيران، قطر، توسيع الاحتلال في لبنان وسوريا، واليمن...).

تندرجُ هذه الخطة تمامًا في إطار هجوم الولايات المتحدة لتعزيز سيطرتها على الشرق الأوسط. والمقصود بوجه خاص تعزيزُ عملية «التطبيع»، أي اصطفافُ الدول العربية مع الولايات المتحدة، ولا سيما ممالك الخليج ومصر والأردن والسلطة الجديدة في سوريا.

وهي تنص على مواصلة التطهير العرقي، مراهنةً على أن تدفع الظروف المعيشية البائسة، الناجمة عن الدمار والحصار، مئات الآلاف من سكان غزة إلى مغادرة فلسطين، في حين سيُغرَق من سيبقون في شبه عبودية بسبب متطلبات إعادة إعمار غزة.

تأملُ الولايات المتحدة وإسرائيل القضاء على معارضيهما، بتدمير المقدرات العسكرية للمقاومة ودعوة ترامب إلى العفو عن نتنياهو في قضايا الفساد التي يتهم بها.

تنفيذ وقف إطلاق النار

ما أبعد هذا التنفيذ عن أن يكون بديهيا: تم الإفراج عن 2000 سجين، من بينهم 250 سجيناً مدى طويلا (157 من فتح، 65 من حركة حماس، 16 من حركة الجهاد، 11 من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 1 من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين). ولا ثمة 9000 سجين، أي ضعفُ العدد الذي كان في بداية الحرب. وعاد مئات الآلاف من سكان غزة إلى منازلهم (التي دمرت في معظمها بالكامل).

يوم الأربعاء 15 أكتوبر، سمحت إسرائيل لـ 173 شاحنة فقط بالدخول إلى غزة، من أصل 1800 شاحنة المقرر دخولها، على الرغم من طلبات الأمم المتحدة الصريحة لتسريع هذه المساعدة الحيوية للسكان. كما سجلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 36 انتهاكاً لوقف إطلاق النار من قبل إسرائيل، مسببا سقوط عشرات الضحايا. فضلا عن أعمال العنف والتعذيب التي تعرض لها السجناء. وفي 24 أكتوبر، نددت 41 منظمة غير حكومية بالقيود المفروضة على المساعدات الإنسانية، ولا سيما بمنع الشاحنات من الدخول. ما يعادل، وفقاً لهذه

المنظمات، 50 مليون دولار من المواد الأساسية تحجزها اسرائيل.

تشن حركة حماس هجوماً مسلحاً، بدعم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومن حركة الجهاد الإسلامي، ضد الميليشيات المتورطة في نهب المساعدات الإنسانية، وهي منظمات مافياوية أو جماعات منظمة أو مدعومة من إسرائيل. وقد انسحب جزء منها مع الجيش الإسرائيلي المحتل إلى ما وراء «الخط الأصفر»، أي نصف غزة المحتلة من قبل إسرائيل. ومع ذلك، يمكن أن تتيح هذه العمليات لحركة حماس تصفية حسابات سياسية داخلية، لكن المعلومات الموثوقة محدودة.

تحافظ إسرائيل على سيطرتها على ما تسميه «منطقة عازلة» في الشرق.

وتطالب الولايات المتحدة وإسرائيل بنزع كامل لسلاح حركة حماس والقوات الفلسطينية الأخرى، الأمر الذي يبدو مستحيلاً تماماً لسببين أساسيين: أولاً، نزع السلاح هذا غير مقبول سياسياً، لأن الفلسطينيين لا يملكون ضمانات بشأن احترام إسرائيل لوقف إطلاق النار، وهي معروفة بتحريف الاتفاقات السابقة – فضلا عن ضرورة استئناف النضال من أجل تحرير فلسطين عاجلاً أم آجلاً، حتى في بعده العسكري الذي لا مناص منه؛ ثانياً، يستحيل ضمانُ أمن سكان غزة، في منطقة مدمرة، دون توفر أسلحة لحماية عمليات توزيع المساعدات الإنسانية والغذائية، لا سيما في مواجهة الميليشيات الإجرامية و/أو المؤيدة لإسرائيل.

﴿الحق في تقرير المصير غير قابل للتفاوض، فالفلسطينيون هم من يحق لهم تنظيم مجتمعهم كما يشاؤون، ويجب على القوات العسكرية والمستوطنين الرحيل﴾

لماذا اقترح ترامب وقفا لإطلاق النار؟

يصعب أحيانًا فهم ما الذي يحددُ سياسة ترامب. يعود هذا الاختيار إلى جملة عواملَ متعددةٍ:

1) لا شك أنه بات صعبا تحملُ الكلفة العسكرية والمالية والسياسية المتناميةِ للإبادة الجماعية.

2) اتخذ التحركُ العالمي بعداً جديداً مع الإضراب العام في إيطاليا – الذي بات نموذجاً في العديد من النقاشات النقابية – ومع الأساطيل – التي وضعت إسرائيل في موقف صعب على الصعيد السياسي، فضلا عن الإلهام الذي لا يزال ممكناً لحركات احتجاجية من نوع المسيرة من أجل غزة، والتي تمثل خطراً كبيراً على الأنظمة العربية المتواطئة.

3) حركة الاحتجاج في إسرائيل، على الرغم من غموضها وحدودها، هي أيضاً عامل يضعف نتنياهو.

4) علاوة على ذلك، تفكر الولاياتُ المتحدة وإسرائيل في تدخلهما في الدائرة الأوسع التي يمثلها الشرق الأوسط. مقصدهما التدخلُ على جبهات مختلفة، في جنوب لبنان حيث تواصل إسرائيل تدخلها العسكري واحتلال أراضٍ جديدة، وفي سوريا، حيث تسعى الدولتان إلى الحصول على مزيد من التنازلات السياسية من السلطة الجديدة بقيادة هيئة تحرير الشام، التي تسعى بكل الوسائل إلى تعزيز سلطتها، حتى بالتطبيع مع إسرائيل؛ وفي إيران، حيث بدأ ترامب (بالإضافة إلى التدخل العسكري في يونيو 2025) في لعب لعبته المفضلة المتمثلة في مناوبة التهديدات والإغراء بهدف التوصل إلى اتفاق.

تتمثلُ استراتيجية الولايات المتحدة في تغيير ميزان القوى العالمي ومناطق النفوذ في التنافس مع القوى الكبرى الأخرى، ولا سيما أوروبا وروسيا.

ما المتغيرُ بالنسبة لحركة التضامن

أول شيء هو أن نفرح من أجل السكان، الذين لن يتعرضوا بنفس الشدة، حتى لو كان ذلك مؤقتًا، لعنف الدولة الصهيونية. يمكن أن نبرز، من هذا المنظور، مقدرات المقاومة لدى الشعب، الذي تعرض لمذبحة ممنهجة لا يزال تقدير حقيقتها ناقصا، والذي تحرك على الفور لاستعادة أرضه، رافضًا نكبة جديدة. يجب أن نعرب عن أعظم تضامن مع الشعب الذي لا يزال يعاني من انتهاكات الجيش الصهيوني، ومعتقلاته الجماعية، والمستوطنين. وذلك دون مبالغة تقدير ميزان القوى، ودون الوقوع في تمجيد التضحيات التي تم تحملها.

والثاني، وهو الأهم بلا شك، هو إدانة خطة ترامب. ليس القصدُ إدانة أخلاقيةً، إذ نعتبر أن المنظمات الفلسطينية تبذل قصارى جهدها في ظل ظروف مروعة، وأنها لا تملكُ خياراً آخر سوى قبول شروط وقف إطلاق النار هذه. ولكن يجبُ دعم جميع المحاولات الفلسطينية للطعن في خطة ترامب، نقطة بنقطة، وفضح الطابع الاستعماري والإمبريالي لهذا الاتفاق المبني على الأنقاض والموت.

وبنحو ملموس، تقعُ على عاتقنا مسؤولية النضال من أجل إعاقة الإمبرياليين عن تحقيق أهدافهم في الأسابيع المقبلة. وتتمثل نقطة أساسية، في هذا الصدد، في الرفض التام لتدخل أجنبي في غزة، أي الرفض الكامل للوجود الإمبريالي (الغربي و/أو العربي) على الصعيد العسكري وكذلك على الصعيدين الاقتصادي والإداري. والحقُ في تقرير المصير غير قابل للتفاوض، فالفلسطينيين دون سواهم حق تنظيم مجتمعهم كما يشاؤون، ويجب على القوات العسكرية والمستوطنين أن يغادروا.

سيؤدي وقف أشد أشكال الإبادة الجماعية، إلى جانب الشعور بالارتياح، إلى تراجع التعبئة العالمية. ومع ذلك، يجب ألا نغفل عن ضرورة بناء حركة جماهيرية لفرض المرور الحر والفوري للمساعدات الإنسانية، والحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بالسكان، ورفض استمرار الاستعمار والتطهير العرقي، وكذلك محاولة الإمبرياليين السيطرة اقتصادياً وعسكرياً على غزة.

لذلك، يجب أن نبني حركات تضامن

29 سبتمبر في البيت الأبيض، مؤتمر صحفي لنتنياهو وترامب. © البيت الأبيض/ مشاع

مظاهرة في لشبونة، مايو 2024 © Ana Mendes / Esquerda.net / CC BY-SA 2.0.

جديدة وموحدة لتغيير ميزان القوى.

وبنحو متزامن مع هذه الحركة الواسعة والموحدة حول مطالب آنية، نريد الإسهام في بناء حركة منظمة أشد حزماً، على صلة مباشرة بالفلسطينيين، حول شعارات تبلغ أبعد من ذلك:

• معارضةُ وجود قوات الاحتلال الأجنبية (لا سيما من بلداننا) ونظامِ حمايةٍ إمبريالي، ودعم كامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؛

• إطلاقُ سراح جميع الأسرى الفلسطينيين، ولا سيما بمساندة حملة إطلاق سراح مروان البرغوثي التي تروج لها حركة التضامن على المستوى الدولي؛

• تفكيكُ المستوطنات، لا سيما في الضفة الغربية والقدس والجولان المحتل؛

• إدانةُ الحصار، وتأمينُ حرية التنقل؛

• ضمانُ حق العودة؛

• رفضُ دولة الفصل العنصري. نزعُ سلاح النظام الإبادة الجماعية. وتفسير تحرير فلسطين بأكملها، من أجل فلسطين حرة وديمقراطية ومتساوية وعلمانية، إلخ.

• مواصلةُ مهام حملة المقاطعة وسحبِ الاستثمارات وفرضِ العقوبات ضد جميع المتعاونين، لا سيما بالنضال من أجل قطع جميع العلاقات مع إسرائيل من قبل الدول والشركات - لا سيما تلك التي تساهم في تسليح إسرائيل - والفيفا والجامعات...

تنتظرنا أيضًا مهامُ تضامن نضالي ملموسةٌ أكثر. منها المشاركة في المساعدات الإنسانية، وهي ضرورة وفي الآن نفسه مهمة سهلة نسبيًا بالنسبة للأشخاص الذين يرغبون في إبداء تضامنهم في الأحياء الشعبية. هناك أيضًا دعم إعادة بناء المنظمات الفلسطينية، بهدف بناء نضالات جماهيرية، من خلال المظاهرات، وبمشاركة النقابات والمنظمات المدنية والأحزاب المختلفة التي تشكل الحركة الوطنية الفلسطينية. يمكن أن يصبح تنظيم بعثات مدنية إلى لبنان، أو حتى إلى الضفة الغربية، أداة لدعمهم.

مواصلة النضال

لم تبدأ الحرب الاستعمارية والتطهير العرقي في 7 أكتوبر، وكذلك مقاومتنا الدولية. ثمة رهان رئيسي في عدم تراخي اليقظة وفي تعزيز مواقفنا. إن المرحلة التي اجتزناها مؤخراً جزءاً من تصلب الوضع العالمي. وهذا ينتج ردودَ فعل على صعيد دولي في مواجهة الهمجية، والاندفاع نحو اليمين المتطرف، وتعاون الأنظمة الديكتاتورية في البلدان العربية.

﴿إن المرحلة التي مررنا بها مؤخراً تشكل جزءاً من عالم أصبح أكثر قسوة. لقد انتفض مئات الملايين من الناس في مواجهة الوحشية.﴾

في مواجهة ذلك، انتفض مئات الملايين من الناس. إننا نؤكد دعمنا غير المشروط لنضال الشعب الفلسطيني، الذي يمتزج مع رؤيتنا الخاصة للنضال. نشارك في إدانة الجوانب الصارخة للاستعمار - الموت والفقر والفصل العنصري والحبس التعسفي... – من أجل بناء حركة جماهيرية، مع العمل على تنسيق الأطراف الأشد جذرية، في أوساط الشباب، والأحياء الشعبية، واليهود المناهضين للصهيونية، والدفاع عن الأفق الاستراتيجي لتحرير كامل فلسطين، وهو نضالٌ من أجل التحرر، وثورةٌ إقليمية ستقضي على القوى الإمبريالية.

16 أكتوبر 2025

ليبيا: السطوة في طرف فوهة البندقية

سلطت الاشتباكات العنيفة، التي اندلعت بين الميليشيات في مايو 5202 في حي طرابلس السكني، الضوء على عدم الاستقرار المزمن في ليبيا. فقد ظل البلد مقسمًا بين حكومتين، وسادت تلك الجماعات المسلحة، في سياق الفساد المتفشي. ومع ذلك، قد تقلب الأحداث الأخيرة هذا الوضع القائم.

بول مارسيال
بول مارسيال، مناضل في الأممية الرابعة بفرنسا، وعضو في هيئة تحرير مجلة Afriques en lutte.

بول مارسيال Paul Martial

شهدت ليبيا، منذ عام 4102، وجود سلطتين متنافستين. تسمى الأولى، المتمركزة في العاصمة طرابلس، والتي تغير اسمها على مر السنين، حكومة الوحدة الوطنية... يترأسها الوزير الأول عبد الحميد الدبيبة والمجلس الأعلى للدولة، وهو نوع من البرلمان معترف به دولياً، يحكم قسم البلد الغربي . والثانية بقيادة المشير خليفة حفتر، على رأس جيش وطني ليبي مزعوم، يساند حكومة استقرار وطني وبرلماناً يسمى مجلس النواب. يمتد نفوذ حفتر إلى القسم الشرقي و إلى نسبة عالية من جنوب البلد. فإذا كانت السلطتان قد توطدتا اعتمادا على الميليشيات، فإنهما تختلفان من حيث درجة توحيدها والسيطرة عليها، وبدرجة أكثر أهمية من جانب حفتر.

نجمت هذه الجماعات المسلحة عن خصوصية الثورة الليبية، المنبثقة من تنظيم السلطة، حيث تظل القبائل فاعلاً رئيسياً في حياة البلد الاجتماعية والسياسية. انضافت إلى ذلك سهولة الحصول على الأسلحة بعد سقوط القذافي. وعلى هذا النحو، توطدت تدريجياً سياسة اقتصادية فريدة من نوعها، قائمة على السطو على موارد البلد، والتسلل إلى هياكل الدولة، وبناء توازن سلط بين الميليشيات ظل هشاً سيما في غرب البلد.

ميليشيات طرابلس...

تستمد هذه التشكيلات في طرابلس قوتها جزئياً من قدرتها عسكريا على مرافقة ودعم حكومة الوفاق الوطني (التي ستصبح، بعد العديد من التقلبات، حكومة الوحدة الوطنية) المنبثقة عن اتفاقات الصخيرات (1) والمفترض أن تعد الانتخابات. لم تعد الميليشيات تظهر بما هي مجموعات مسلحة، محظورة بموجب الاتفاقات، لكنها تعرّف نفسها على أنها قوات شرطة معتمدة من قبل وزارة الداخلية.

ستطرد هذه الوحدات عسكريا جماعات مصراتة المسلحة (2) من طرابلس، بفضل استقوائها بهذه الشرعية المعترف بها دوليا. وستقوم بمجرد الاستيلاء على الأرض بتعزيز انشطتها البوليسية ضد الجريمة والاتجار في الممنوعات بمختلف أنواعها، وإن كانت بدورها تتعاطى لهذه الأنشطة غير القانونية. كما سوف تُرضي الأممُ المتحدة والدول الغربية على السواء بقدرتها على الظهور كضامن لقطب الاستقرار والأمن الضروري لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. ثمة ست ميليشيات تؤدي دوراً بارزاً في طرابلس.

«لم تعد الميليشيات تظهر كمجموعات مسلحة، بل تعرّف نفسها على أنها قوات شرطة معتمدة من قبل وزارة الداخلية»

• كتيبة ثوار طرابلس بقيادة هيثم التاجوري وهاشم بشير، متمركزة في حي سوق الجمعة، مسؤولة عن حالات اختفاء وتعذيب في مراكز احتجاز غير رسمية. تورط هذان القائدان في اختلاس أموال، بالعنف أحياناً للحصول على خطابات اعتماد (وثائق مالية تصدرها المصارف- م).

• تتمركز أيضا كتيبة نوازي، التي تقودها عائلة قدور، في سوق الجمعة. وهي من تولت تجهيز جهاز الاستخبارات. أعضاؤها مسؤولون عن قمع المظاهرة التي جرت عام 0202.

• قوات عبد الغني الكيكلي الملقب بـ "غنيوة"، والمعروفة باسم قوات الأمن المركزية ثم جهاز دعم الاستقرار ، متمركزة في حي أبو سليم. وقد كانت حاسمًة في صد هجمات قوات حفتر على طرابلس عام 0202، لكنها خسرت في اشتباكات 31 مايو الماضي.

• تأثرت قوات الردع الخاصة، المعروفة عادة باسم قوة الردع، والمتمركزة بمطار معيتيقة بقيادة عبد الرؤوف كاره، تأثرا كبيرا بالمقاتلين المنتسبين للتيار المدخلي (3). وهي متخصصة في مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والمس بالإسلام. وقد منع هؤلاء المقاتلون الدورة الثانية

من Comic-Con Libya، مهرجان رسوم متحركة يتهمونه بالشيطانية، وهاجموا المهرجانات الشعبية، بوصفها أماكن فساد أخلاقي. قوات الردع هذه مسؤولة عن مركز احتجاز بمطار معيتيقة حيث شاعت جرائم القتل والتعذيب. وهي حاليا في مواجهة مع حكومة طرابلس.

تنضاف إلى ذلك الكتيبة 103، تضم مقاتلين من غرب البلد ويتحدر قادتها من مصراتة، والفيلق 444، الذي سيؤدي دوراً حاسماً في المواجهات الأخيرة وهو تابع لوزارة الدفاع.

تستند سلطة عبد الحميد الدبيبة كثيرا الى هذه الجماعات، سيما وأن انتخابه مثير للجدل. فقد تم تنصيبه في فبراير 2021 رئيسا للوزراء في منتدى الحوار السياسي الليبي بفضل توزيع رشاوي خفية. وقد جمع خبراء الأمم المتحدة أدلة على أن ثلاثة أعضاء على الأقل تلقوا أظرفة تحتوي على 200 ألف دولار مقابل تصويتهم.

... إلى جيش بنغازي الوطني الليبي

يخضع الجيش الوطني الليبي، بخلاف طرابلس، لقيادة موحدة. في البداية، تشكل الجيش الوطني الليبي من تكتل عسكر قدامى موالين للقذافي ومدنيين، انضم إليهم جنود محليون ومقاتلون أجانب مثل السودانيين والتشاديين وميليشيات مدخلية. تمكن حفتر من إخراج جيشه للعلن في معركة بنغازي عام 2014 ضد الإسلاميين، بفضل دعم الإمارات العربية المتحدة الكبير. تبنى المشير حفتر خطابا منسجما مع الرؤية السياسية التي ترغب الإمارات تحقيقها في المنطقة. مشروع متمحور حول الاستقرار، وسلطة استبدادية تقود الحرب ضد الإسلام السياسي.

تمكن هذا الجيش من الانتشار تدريجياً في جنوب البلاد، والسيطرة على الهلال النفطي حيث تتواجد أهم آبار الذهب الأسود.

تُخاض في كل مرة معاركه المختلفة باسم مكافحة الإرهاب والجهادية، ما يمكنه من كسب دعم دولي عريض. منحت مصر دعمها التقني، ونشرت روسيا مرتزقة فاغنر، ومولت الإمارات العربية المتحدة، وتدخلت فرنسا بقواتها الخاصة، في سرية تامة.

تنتشر ميليشيات أخرى عبر البلد. ، تتميز في أقصى الجنوب بطابعها الدفاعي المجتمعي، سيما بالنسبة للتبو والأمازيغ. وتجدر الإشارة أيضًا إلى ميليشيات مدينة مصراتة الساحلية التي تؤدي دورًا مهمًا من خلال تحالفاتها المتقلبة.

مخططات سلام متواترة وعديمة الفعالية

يتمثل العنصر المشترك بين الجماعات المسلحة والحكومات المختلفة والمؤسسات الأخرى، سواء في طرابلس أم بنغازي، في سعيها إلى إفشال كل حل سياسي قد يخلص البلد من حالة الفوضى، ويهدد مصالحها الاقتصادية. لخص عبد الله باثيلي، مبعوث الأمم المتحدة السابق، الوضع جيدا عندما قال:" لا يريد معظم القادة الليبيين إجراء انتخابات".

«القواسم المشتركة بين الجماعات المسلحة والحكومات المختلفة هي رغبتها في إحباط أي حلول من شأنها إخراج البلاد من حالة الفوضى»

وقد أجهدت هذه الوضعية أكثر من تسعة مبعوثين خاصين للأمم المتحدة، حاولوا جميعهم، دون جدوى، إنشاء سلطة مشتركة تروم تنظيم الانتخابات. المبعوثة الحالية، وهي العاشرة توالياً، هي وزيرة الخارجية الغانية السابقة، هانا سيروا تيتيه. وقد عرضت للتو خارطة الطريق الخاصة بها، التي لا تختلف كثيرًا عن الأخريات. والهدف إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تنظمها حكومة موحدة في غضون 21 إلى 81 شهرًا. ليس ثمة سبب موضوعي لكي تلاقي هذه الخطة نجاحاً ما. ومع ذلك، ثمة رغبة مشتركة لدى غالبية الليبيين/آت في تحقيق حكامة ديمقراطية، كما دلت الانتخابات البلدية في القسم الغربي من البلد، والتي شهدت مشاركة انتخابية بلغت 47٪. جرى إلغاء الانتخابات في المنطقة الشرقية حيث يتحكم المشير حفتر، كما تعرضت بعض مكاتب الاقتراع في القسم الغربي للحرق على يد جماعات مسلحة، ما يكشف رغبة إبقاء على الوضع القائم ومن تم تكميم أفواه السكان.

اقتصاد سياسي فريد

برغم انقسام ليبيا، تظل بعض المؤسسات موحدة، مع كونها موضوع خلافات عنيفة أحيانا. ومن بينها المؤسسة الوطنية للنفط . وهي البنية الوحيدة المخولة ببيع النفط الليبي في الخارج. وتودع العائدات في البنك المركزي الليبي. ويساهم هذا الأخير في ميزانية كلا كياني طرابلس وبنغازي، بما في ذلك رواتب مقاتلي الميليشيات التابعة-على الأقل رسمياً-للهياكل الحكومية.

تمر مختلف عمليات الاختلاس التي تمول الميليشيات في المقام الأول عبر تسريب الوقود المكرر. هذا الأخير مدعوم بصورة مفرطة، لكن معظم الشحنات لا تصل أبداً إلى محطات وقود البلد حيث يعاد بيعها في الخارج، مدرة على هذا النحو أرباحاً طائلة على هؤلاء المهربين. نظام آخر هو الاحتيال في بطاقات الائتمان. يمنح البنك المركزي الليبي العملات الأجنبية، بالدولار أو باليورو على السواء، على قاعدة سعر الصرف الرسمي بقصد حفز استيراد السلع. يستفيد منها قادة الميليشيات، سواء في طرابلس أو بنغازي، دون استيراد أي شيء، ويتداولونها في السوق السوداء، مضاعفين قيمتها بالدينار ثلاث بل أربع مرات. لا يمكن القيام بهذه الممارسات غير القانونية على نطاق واسع إلا بتواطؤ من السلطات.

ينضاف إلى هذه الأنواع المختلفة من التهريب الاتجار في البشر، الذي يستخدم الأموال الأوروبية الموجهة لمكافحة الهجرة السرية.

إذا كان بإمكان جميع الفصائل والقادة السياسيين إيجاد ضالتهم في هذا الفساد المستشري، فإنه مع ذلك لا يلغي تنافس كلا الجانبين، مع رغبة كل طرف في زيادة سلطته بل التحكم في مجمل السلطة في ليبيا. هكذا حاول حفتر الاستيلاء على طرابلس عام 9102 في حرب استمرت قرابة عام. من جانبه تهجم الدبيبة على محافظ البنك المركزي، ملقيا باللوم على سياسته المكلفة، سيما قربه الشديد من سلطات بنغازي من خلال تمويل إعادة إعمار شرق البلاد المتضرر بشدة من إعصار دانيال، خصوصا في درنة، حيث انهارت السدود. حاول إبراهيم الدبيبة، حفيد رئيس الوزراء، بدعم من الميليشيات، إبدال صادق الكبير، محافظ البنك المركزي الليبي، بشخص موالٍ لعشيرتهم. فر الكبير، منددا في الآن ذاته بعمليات اختطاف أطر البنك كوسيلة للضغط من أجل اختلاس الأموال. وسرعان ما وجد الدبيبة البديل العميل نفسه عاجزاً، حيث أن البنوك الدولية الكبرى جمدت جميع المعاملات، وأوقف حفتر صادرات النفط. وبذلك تم تعيين ناجي عيسى بلقاسم، مدير الرقابة النقدية والشخصية التوافقية، على رأس البنك المركزي الليبي تحت اشراف الأمم المتحدة.

الرغبة في تعزيز مواقعه

عزز المشير حفتر في بنغازي سلطة عشيرته العائلية بتعيين أبنائه في مناصب استراتيجية أو مربحة. يدير المنتصر حفتر شركات عقارية في فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، تقدر أصولها بثمانية ملايين دولار. ويتولى بلقاسم حفتر رئاسة الصندوق الإنمائي لإعادة إعمار شرق ليبيا بميزانية 01 مليارات دينار ليبي. وتم تنصيب صدام حفتر نائباً لقائد الجيش الوطني الليبي، وهو الوجه البارز لخلافة والده. وعين خالد حفتر رئيسا أركان قوات الشرق. كبار قادة الجيش الوطني الليبي هم أيضًا رجال أعمال يستنسخون النظام الاقتصادي السائد في مصر أو السودان، حيث استحوذ كبار الضباط على أهم الشركات الصناعية والتجارية والزراعية في البلد.

وثمة في طرابلس تقاسم بين النخب المنبثقة عن الميليشيات أو الوزارات أو البرلمان، مكونة نوعًا من التوازن عبر إقامة تحالفات هشة. وسوف تجازف كل ميليشيا تحاول السيطرة على زمام الأمور بتعريض نفسها لخطر تحالف الميليشيات الأخرى ضدها. ففي سبتمبر 1202، هاجمت ميليشيا جهاز دعم الاستقرار، التابعة لغنيوة ثكنة خليفة التكبالي، مقر اللواء 444 تحت اشراف وزارة الدفاع. إن رائد اللواء 444 العقيد محمود حمزة هو الذي اختطف سنتين فيما بعد، على يد قوات الردع مسفرا عن مقتل حوالي خمسين شخصا أثناء الاشتباكات بين الجهازين. كان تحريره ثمرة لمفاوضات بين المجموعتين تحت اشراف سلطات طرابلس.

اشتباكات 13 مايو

حدثت آخر مواجهة مهمة في 31 مايو الماضي، أسابيع قليلة قبل العيد. اغتيل غنيوة، زعيم جهاز دعم الاستقرار، في مقر كتيبة 444، التي هاجمت الجهاز على الفور، مسببة تفكيكه.

لقد اكتسب غنيوة، مع مضي الوقت، بصفته مجرما سابقا، نفوذاً متزايداً في جهاز طرابلس الأمني، ونجح في التسلل إلى جهاز الدولة والبنك المركزي والشركات العامة الرئيسية. تدهور التحالف القائم بين الدبيبة وغنيوة. فقد تحولت ميليشيا جهاز دعم الاستقرار من حليف إلى منافس قوي لرئيس الوزراء، على الأقل على المستوى الاقتصادي. تمثل موضوع النزاع في التحكم في شركة الاتصالات الوطنية، بغنيمة حربية تقدر بعدة مليارات من الدنانير. أراد الدبيبة، مستقويا بنجاح العملية ضد جهاز دعم الاستقرار، تمديده ضد قوات الردع، بدعوى مكافحة الميليشيات، التي ترجمت عمليا إلى مكافحة إحدى الميليشيات. لكن قوات الردع قاومت بدعم من عدة ميليشيات مصراتية أخرى قادمة لتعزيزها. أعلن عن وقف إطلاق النار بعد يوم من المعارك، تلاه اتفاق بين الفرقاء بإشراف مسؤول عن المخابرات التركية. كانت قوات الردع في مرمى نيران الدبيبة لأن هذه القوة عارضت رئيس الوزراء بشكل متزايد، وساندت محافظ البنك المركزي.

ساد مجددا هدوء مشوب بالحذر في طرابلس. جلي أن الدبيبة خرج ضعيفاً من هذه المواجهة. فقد كشف تعيين محمد المنفي، رئيس المجلس الرئاسي الليبي، حسن بوزريبة على رأس ما تبقى من جهاز دعم الاستقرار، برغم ضعف سلطة هذه المؤسسة، وجود خلافات. في الواقع، يتحدر حسن بوزريبة، ذراع غنيوة الأيمن السابق، من عائلة كبيرة وكان معارضا جريئا للدبيبة. وله علاقات جيدة مع المشير حفتر ولديه القدرة على إعادة بناء جهاز الأمن الوطني. علاوة على تشكل تحالف بين ميليشيات مصراتة والردع. أخيرًا، فقد رئيس الوزراء مصداقيته تمامًا أمام أعين السكان الذين يرون فيه المسؤول الأول عن الاشتباكات العنيفة باستخدام الأسلحة الثقيلة في وسط حي سكني، في حين أنه سبق أن وعد بإعادة السلام والنظام.

تشكك حاليا الدوائر الدبلوماسية الرئيسية في قدرة الدبيبة على القيام بدوره كزعيم لطرابلس وكضامن للتوازن بين القوى المختلفة المتواجدة بالعاصمة.

إعادة تشكل محتملة

إذا كانت تركيا المساند الرئيس لحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، فإن هذا التشكل بصدد التحول. فسياسة الدعم هذه مدفوعة في المقام الأول بمصالح تركيا الاقتصادية والجيوسياسية الخاصة. وهكذا، اشترط رجب أردوغان دعمه العسكري للجيش الوطني الليبي – الذي كان حاسماً في هجوم قوات حفتر على العاصمة – بتوقيع اتفاق اقتصادي مواتٍ للغاية لأنقرة لاستغلال نفط البحر الأبيض المتوسط.

دفع إضعاف رئيس الوزراء على الساحة الليبية السلطات التركية إلى تنويع تحالفاتها، سيّما مع عشيرة حفتر. لذلك توجه صدام حفتر إلى اسطنبول، حيث التقى بوزير الدفاع التركي ياشار غولر ورئيس الأركان سيلجوك أوغوز. انعقد، بعد هذه الزيارة غير المسبوقة، لقاء آخر، هذه المرة بين المشير حفتر ووزير الخارجية هاكان فيدان–أحد كبار مسؤولي حكومة أردوغان– وإبراهيم كالين، رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية التركي. المقابلات التي تجري في إطار حملة حفتر الدبلوماسية في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، بل ايضا فرنسا وإيطاليا، التي لازالت داعمة لطرابلس.

ثمة عامل آخر غالباً ما يستهان به، متمثل في قوة التيار الإسلامي المدخلي المتنامية. حاضر، كما رأينا، مع تأثير بارز في قوات الجيش الوطني الليبي التابعة لحفتر، ويسيطر على ميليشيا الردع في طرابلس. وله أتباع أيضا داخل ميليشيات أخرى عبر

﴿تتمثل مختلف عمليات الاختلاس التي تمول الميليشيات في المقام الأول في اختلاس الوقود المكرر﴾

البلد، كما له مقدرة على تخطي الانتماءات القبلية.

لعل اشتباكات 31 مايو قد فتحت فصلاً جديداً حول إضعاف الدبيبة. فقد تدمر معسكره بفعل معارضة بعض ميليشيات مصراتة والردع التي من شأنها أن تصبح حصان طروادة حفتر في طرابلس. تآكلت مصداقية رئيس الوزراء السياسية ولم يعد أنصاره الدوليون يترددون في إقامة علاقات مع خصمه الرئيس، المشير حفتر. وقد توصل هذا الأخير إلى تحقيق نجاحات موسعا نفوذه في الجنوب، ومسيطرا على أهم حقول النفط، ومحافظا على علاقات جيدة مع قسم من قادة مؤسسات البلد العامة الرئيسية التي تتخذ من طرابلس مقرا لها.

﴿قد تسمح خارطة الطريق الجديدة للأمم المتحدة لحفتر بتقديم ضمانات لمختلف الأطراف الدولية﴾

مهما بدا ذلك متناقضاً، فإن خارطة الطريق الجديدة للأمم المتحدة التي تروم إعادة توحيد السلطتين السياسيتين في البلد قد تكون مناسبة لحفتر لإثبات قدرته على تقديم ضمانات لمختلف الفاعلين الدوليين، حتى لو كانت أجنداتهم متعارضة. ويمكن أن يوفر لدول الخليج، استقرارًا سياسيًا قائمًا على قمع الحركات المدنية بقدر ما هو قائم على التيار الإسلامي المحافظ المتمثل في المدخليين. كما يمكنه أن يضمن لروسيا دوام سيطرتها على جنوب البلد لتنظيم التدفقات اللوجستية لمرتزقتها في أفريقيا ويوفر للبلدان الأوروبية رقابة صارمة للهجرة. يتوج كل ذلك بزيادة صادرات النفط. جلي أن حفتر بعيد عن الحصول على دعم بالإجماع، سيما من جانب قادة الميليشيات الذين يواجهون، في ظل هذه الظروف، خطر فقدان سلطتهم ومصادر تمويلهم. ولكن في غياب دعم من الخارج، يتجه ميزان القوى الدبلوماسي والعسكري في غير صالح الميليشيات، خاصة إذا ما هددت القوى الغربية بفرض عقوبات اقتصادية وتجميد الأصول بدعوى عرقلة وحدة البلد.

ظل السكان الخاسر الأكبر. إنهم سيواجهون، بعد المعاناة من دكتاتورية القذافي، ثم من دكتاتورية الميليشيات المختلفة، محسوبية استبدادية كما دلت على ذلك انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة التي ذهب ضحيتها المعارضون/آت في المناطق التي يسيطر عليها آل حفتر.

سوف تسهم إعادة التشكل في ليبيا، بالنسبة للقوى الرجعية في المنطقة، في طي صفحة الربيع العربي تماما مثل الحرب في السودان. لكن دون حساب رغبة الشباب في التغيير، التي نراها في كل مكان عبر العالم، والتي من شأنها أن تكتب فصلاً جديداً.

4 أكتوبر 5202

وقعت هذه الاتفاقيات يوم 71 ديسمبر 5102 بين ممثلي المؤتمر الوطني العام وممثلي مجلس النواب في مدينة الصخيرات المغربية. وتنص هذه الاتفاقيات على تشكيل حكومة أُعلن عنها في يوم 91 يناير 6102 وتتألف من اثنين وثلاثين عضواً. ويرأسها فايز السراج، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس المجلس الرئاسي. وتنص الاتفاقية أيضًا على إنشاء مجلس رئاسي ومجلس أعلى للدولة.

مصراتة مدينة ليبية تقع على بعد 002 كم شرق العاصمة طرابلس.

يستند هذا الاتجاه إلى العلامة السعودي ربيع المدخلي (5202-3391)، وهو متشدد للغاية في تطبيق المبادئ الدينية. وهو يعارض الديمقراطية بشكل خاص ويدعو إلى إقامة نظام حكم قائم على الشريعة، لكنه يعارض بشدة الإسلام السياسي. ويحث المؤمنين على الخضوع للسلطة السياسية القائمة ويحظر أي شكل من أشكال التمرد.

الجنرال لانغلي، والقائم بالأعمال بيرندت، ورئيس الوزراء عبد الحميد دبيبة. © السفارة الأمريكية في ليبيا / المجال العام

استراتيجية هيئة تحرير الشام لتوطيد سلطتها في سورية

أثارت إطاحة نظام بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024 وما تلا ذلك من رفع العقوبات الأمريكية آمالاً بشأن مستقبل سورية، لكن بعد مرور ما يفوق عشرة أشهر، أصبح ما يتسم به النظام من طابع غير ديمقراطي ونيوليبرالي ومؤيد للإمبريالية جلياً بشكل مطرد.

بقلم جوزيف ضاهر

يتعلق الأمر خاصة بالتجزؤ الإقليمي والسياسي، والتأثيرات والاحتلالات الأجنبية، والتوترات الطائفية – لا سيما بعد المذابح التي وقعت في آذار/مارس ضد السكان العلويين في المناطق الساحلية، المسفرة عن مقتل ما يفوق 1000 شخص، وبعد التعديات ضد السكان الدروز في نيسان/أبريل، وأيار/مايو، وأيلول/يوليو، وبعد الهجوم الانتحاري الذي استهدف كنيسة في دمشق في حزيران/يونيو.

استمرار حالة انعدام استقرار

أدت الأحداث المأساوية التي وقعت في محافظة السويداء في منتصف تموز/يوليو إلى تفاقم الوضع: ارتكبت انتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان، خاصة من قبل مجموعات مسلحة تابعة وداعمة للسلطات المركزية. ومؤخراً، في بداية تشرين الأول/أكتوبر، اندلعت مواجهات في حلب بين حيين تقطنهما أغلبية كردية (حي الشيخ مقصود وحي الأشرفية) والمناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية. أدى وقف إطلاق النار على نطاق محلي إلى إنهاء ذلك في فجر اليوم التالي. منذ إطاحة نظام الأسد، تشهد المناطق الشمالية والشمالية الشرقية في سورية مواجهات منتظمة بين قوات سورية الديمقراطية – التي تهيمن عليها المجموعة المسلحة الكردية وحدات حماية الشعب– والنظام الجديد بقيادة هيئة تحرير الشام، على الرغم من الاتفاق المبرم في آذار/مارس بين دمشق والسلطات في شمال شرق سورية بشأن دمج المؤسسات المدنية والعسكرية للإدارة الذاتية الكردية في المؤسسات الوطنية، حتى لو كانت مسائل عديدة لا تزال معلقة بشأن تطبيقه الفعلي.

يحدث كل ذلك في ظل استمرار غياب طور انتقال سياسي ذي طابع شامل وديمقراطي. تؤثر هذه التحديات سلبًا على الانتعاش الاقتصادي المحتمل وسيرورة إعادة الإعمار المرتقبة، رغم ما تكتسيه من أهمية بالغة. بالإضافة إلى أن ما يفوق نصف السوريين/ات لا يزالون/ن نازحين/ات داخل البلد أو في الخارج. ويعيش ما يفوق نسبة 90% من السوريين/ات تحت عتبة الفقر، كما أن 16.7 مليون شخص، أي ثلاثة أرباع السكان، كانوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2024، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة.

تبدو النخبة الحاكمة الجديدة بقيادة هيئة تحرير الشام في هذا السياق الصعب أكثر اهتماماً بتوطيد سلطتها على البلد من إرساء عملية انتقال سياسي تعزز مشاركة المجتمع السوري على نطاق واسع وشامل. ولتحقيق ذلك، طورت السلطات الحاكمة بقيادة هيئة تحرير الشام استراتيجية قائمة على ثلاثة عوامل رئيسية: تحالفات عالمية جديدة، وبسط الهيمنة على المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، واستغلال النزعة الطائفية.

«يبدو أن التوجه السياسي والاقتصادي للسلطات الجديدة في السلطة يفضل بصورة متزايدة نموذجاً اقتصادياً تجارياً، يتميز باستثمارات تركز على الربح قصير الأجل، على حساب القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد»

يسعى هذا المقال إلى تحليل الكيفية التي تعزز بها سياسات هيئة تحرير الشام تحكمها بالسكان وهيمنتها عليهم، في تعارض تام مع المطالب الأولية للانتفاضة الشعبية السورية في آذار/مارس 2011، وبالتالي تعمل كعامل مضاد للثورة. تُبين الإجراءات المضادة للثورة التي تتخذها السلطات بقيادة هيئة تحرير الشام أيضًا أنّ «النظام القديم» أو العناصر المرتبطة به، أثناء سيرورة ثورية، لا تشكّل القطب الوحيد المضاد للثورة الذي يهدّد مصالح الطبقات الشعبية.

سورية في تحالف عالمي جديد

تستمد السلطات الحاكمة الجديدة، بقيادة هيئة تحرير الشام في دمشق، جذور قوتها من تحالف ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم دولاً إقليمية مثل تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية. إذا كانت أنقرة والدوحة أبرز المستفيدين من إطاحة نظام الأسد وتربطهما علاقات مع هيئة تحرير الشام منذ سنوات، فإن سلطات سورية حرصت على تنويع علاقاتها مع بلدان أخرى في المنطقة، وبشكل أخص مع المملكة العربية السعودية. تمثل الرياض في الواقع الفاعل الرئيسي في تسريع عملية الاعتراف بالسلطات السورية

جوزيف ضاهر

جوزيف ضاهر مناضل في الأممية الرابعة، وأكاديمي سويسري من أصل سوري وخبير في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط. وهو مؤلف عدة كتب، منها «حزب الله، أصولية دينية في مواجهة النيوليبرالية» (Syllepse، 2019)، و«سوريا، استشهاد ثورة» (Syllepse، 2022)، القضية الفلسطينية والماركسية (لا بريش، 2024) وغزة، إبادة جماعية مستمرة، فلسطين، الشرق الأوسط والأممية (سيلبس، 2025). درّس في عدة جامعات، منها جامعة لوزان في سويسرا (حيث تم فسخ عقده بسبب نشاطه النضالي) وجامعة غنت في بلجيكا.

والقبول بها على الصعيد الإقليمي، خاصة لدى ممالك الخليج الأخرى.

كما تجسد اعتراف القوى العالمية والإقليمية بالسلطات السورية الجديدة رمزياً في مشاركة نظام دمشق في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول / سبتمبر 2025. كان الرئيس المؤقت أحمد الشرع أول قائد سوري يشارك في اجتماع رفيع المستوى بمنظمة الأمم المتحدة منذ ما يناهز 60 عامًا، وألقى خطابًا أمام الجمعية العامة. كانت آخر مشاركة لرئيس سوري في هذه الأخيرة تعود إلى عام 1967، قبل 50 عاماً من حكم أسرة الأسد. بالإضافة إلى ذلك، عقد وفد سورية لقاءات عديدة مع قادة بلدان مختلفة، خاصة لقاء ثانٍ بين الشرع والرئيس الأمريكي ترامب بعد اللقاء المنعقد في السعودية في أيار/مايو 2025.

التكيف مع السوق العالمية

أدت هذه السياسة الرامية إلى إضفاء الشرعية على السلطة الجديدة إلى إتاحة إمكانية بداية سيرورة إلغاء العقوبات المفروضة على سورية، مما يمهد الطريق لتسهيل التبادلات المالية وإعادة إدماج اقتصاد سورية في السوق المالية العالمية، ومحاولة إرساء الظروف الملائمة لجذب استثمارات أجنبية مباشرة وشركات تابعة للشتات السوري، وكلها أهداف رئيسية للسلطات الجديدة. في هذا السياق، تسعى دمشق جاهدةً إلى جذب شركات إقليمية وعالمية للاستثمار في البلد، خاصةً لتحديث بنيتها التحتية وتحقيق الإيرادات. بعد الإعلان عن رفع العقوبات وفي الأشهر التي تلت ذلك، كثفت حكومة سورية من عقد بروتوكولات الاتفاق مع شركات إقليمية وعالمية.

يبدو أن التوجه السياسي والاقتصادي للسلطات الجديدة الحاكمة يفضل بشكل مطرد نموذجاً اقتصادياً تجارياً قائماً على الاستثمارات المتمحورة حول الربح قصير الأمد، على حساب قطاعات الاقتصاد الإنتاجية. ينعكس ذلك إلى حد كبير في طبيعة الوعود الاستثمارية المقدمة إلى سورية، حيث تفضل سلطات دمشق جذب الاستثمارات في قطاعات مثل السياحة والعقارات والخدمات المالية، التي عادة ما تكون مربحة على المدى القصير، بدلاً من السعي إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة التحويلية والزراعة.

«تطبيع» العلاقات مع إسرائيل

يشمل هذا المسار أيضًا شكلاً من أشكال «التطبيع» مع إسرائيل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كرر الرئيس المؤقت أحمد الشرع مرارًا وتكرارًا أن نظامه لم يكن يمثل تهديدًا لإسرائيل، ويبدو أنه أبلغ الرئيس ترامب أيضًا عن استعداده للانضمام إلى اتفاقات أبراهام إذا أتاحت الظروف ذلك. وفي هذا الصدد، أكد أن سورية قد تضطلع «بدور رئيسي في الأمن على الصعيد الإقليمي». وأضاف الشرع أن سورية تشترك مع إسرائيل في مواجهة «عدوين مشتركين» هما إيران وحزب الله. خاصة أن دمشق لم تدن الغارات الإسرائيلية المكثفة على إيران، معتقدة أن أي إضعاف للجمهورية الإسلامية (وحزب الله في لبنان) يشكل عاملاً إيجابياً. لا يرتبط هذا الموقف بدور إيران العنيف في دعم الأسد أثناء الانتفاضة السورية وحسب، بل يعكس أيضًا التوجه السياسي للنخبة الحاكمة الجديدة، المتناغمة مع السياسات الأمريكية. لا يمكن إنكار أن إطاحة نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024 كان لها تأثير كبير على الصعيد الإقليمي في موازين القوى الجيوسياسية على حساب الجمهورية الإسلامية الإيرانية وشبكات نفوذها.

بينما اشتدت التوترات بين دمشق وتل أبيب في منتصف شهر تموز/ يوليو، في أعقاب المجازر التي ارتكبتها الميليشيات المسلحة التابعة أو الداعمة للسلطات في دمشق في محافظة السويداء والغارات الجوية الإسرائيلية التي تلت ذلك ضد سورية، استمرت النقاشات واللقاءات بين مسئولي البلدين. من ناحية أخرى، استمرت المفاوضات بين الطرفين، بوساطة أمريكية، لإبرام اتفاق أمني يرمي إلى تثبيت الاستقرار على الحدود، خاصة عبر تعهد سورية بمنع استخدام أراضيها لشن هجمات ضد إسرائيل وعن طريق اتخاذ تدابير لنزع السلاح على الجانب السوري، وذلك تفادياً لحدوث تصعيد، كمرحلة أولى قبل إقامة علاقات ذات طابع أكثر رسمية.

هيمنة على المؤسسات الحكومية والمجتمع

اتخذت السلطات الجديدة بقيادة هيئة تحرير الشام تدابير لتعزيز قبضتها على الأطراف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اعتماداً على ما تمنحها القوى الإقليمية والعالمية من شرعية مستمرة لنظام حكمها. تسيطر هيئة تحرير الشام على المناصب الرئيسية في مؤسسات الدولة والجيش وأجهزة الأمن. وعلى النحو ذاته، تشغل شخصيات مقربة من أحمد الشرع مناصب رئيسية في الحكومة الانتقالية. على سبيل المثال، احتفظ أسعد الشيباني وأبو قصرة بمنصبيهما كوزير

مستشار الأمن القومي البريطاني جوناثان باول (يسار) يلتقي بالرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع في دمشق في 5 أغسطس 2025. © سانا / هاندوت / أ ف ب

وزير الداخلية أنس خطاب خلال حفل لجمع التبرعات لإعادة إعمار مدينة إدلب. DR

للخارجية ووزير للدفاع على التوالي، في حين تم تعيين أنس خطاب وزيراً للداخلية. ومن ناحية أخرى، أنشأت السلطات الجديدة مؤسسات موازية لتوطيد نظام حكمها، مثل مجلس الأمن القومي السوري، الذي يرأسه الشرع ويتألف من المقربين إليه (وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ومدير الاستخبارات العامة). وبالمثل، قامت وزارة الخارجية في أواخر آذار/مارس بإنشاء الأمانة العامة للشؤون السياسية، المكلفة بالإشراف على الأنشطة السياسية الداخلية، وبلورة التوجهات العامة في المجال السياسي، وتدبير أصول حزب البعث المنحل.

انعكس غياب السيرورة الديمقراطية الشاملة في السلطة الجديدة على مختلف المبادرات والمؤتمرات واللجان المفترض أن تكون ذات طابع تشاركي وتحدد معالم المراحل المقبلة في البلد. وضمن هذه المبادرات، تعرض مؤتمر الحوار الوطني السوري، المنعقد في 25 شباط/فبراير، لانتقادات واسعة لغياب التحضيرات اللازمة وانعدام التمثيلية والجدية، نظراً لضيق الوقت المخصص للجلسات. كما تعرض الدستور المؤقت، الذي وقعه الرئيس السوري المؤقت، لانتقادات حادة من قبل مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية، بسبب انعدام الشفافية في معايير اختيار أعضاء لجنة صياغته وفي محتواه على حد سواء. علاوة على ذلك، على الرغم من أن الدستور المؤقت ينص رسميا على فصل السلطات، فإنّ حجم الصلاحيات الممنوحة للرئاسة يعرقل هذا الفصل. يتمثل آخر مثال على ذلك في ما يسمى بـ«انتخابات» مجلس الشعب التي نظمت في تشرين الأول/أكتوبر، والتي أثارت انتقادات عديدة. افتقر ما اعتمد من منهجية وسيرورة لاختيار أعضاء البرلمان المقبل إلى الشفافية والشمولية، مما أدى إلى تفضيل الجهات الفاعلة المقربة إلى القادة الجدد. بالإضافة إلى ذلك، يعين الرئيس المؤقت أحمد الشرع ثلث أعضاء البرلمان، في حين يتم اختيار الثلثين المتبقيين من قبل «لجان فرعية إقليمية» تعينها بدورها اللجنة العليا لانتخاب مجلس الشعب، التي يتم اختيار أعضائها من قبل الرئاسة... دون تجاهل أن 21 مقعدًا لا تزال شاغرة في هذه اللحظة، وهي المقاعد المرتبطة بمحافظتي الحسكة والرقة في منطقة شمال شرق البلد ذات الأغلبية الكردية، ومحافظة السويداء في الجنوب ذات الأغلبية الدرزية، والتي لا تزال خارج نطاق تحكم الدولة. في انتظار «استيفاء الشروط السياسية والأمنية المناسبة»، كما صرح المتحدث باسم اللجنة الانتخابية...

بشكل عام، نشأت شبكات غير رسمية مؤلفة من «شيوخ إداريين» ولجان سرية أخرى داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية لإدارة القطاعات الأساسية، من الأمن والمالية إلى السياسة الخارجية والإدارة الداخلية، دون أية قيود أو بفرض قيود ضئيلة من قبل الجهاز الحكومي. في هذه الظروف، غالبًا ما يتم تجاهل القنوات الرسمية للمؤسسات الحكومية، ويتم ممارسة السلطة الفعلية من قبل شبكة صغيرة غير رسمية مؤلفة من أفراد يتمتعون بقدر كبير من الاستقلالية والسرية.

﴿حزيم الشراعي مكلف بتشكيل لجنة تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد السوري من خلال عمليات استحواذ سرية على شركات مملوكة لرجال أعمال مرتبطين بنظام الأسد السابق﴾

إدارة عائلية

بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية، سعت السلطات الحاكمة بقيادة هيئة تحرير الشام إلى بسط سيطرتها على الأطراف السياسية والاجتماعية الأخرى. قامت على سبيل المثال، بإعادة هيكلة غرف التجارة والصناعة في البلد، حيث أحلّت أشخاصاً تم تعيينهم محلّ غالبية الأعضاء، وخفضت عدد أعضاء مجلس إدارة الغرف الرئيسية، خاصة غرف دمشق وريف دمشق وحلب وحمص. ويُعرف أعضاء جدد عديدون في مجلس الإدارة بعلاقاتهم الوثيقة مع هيئة تحرير الشام. بالإضافة إلى ذلك، استعانت السلطات أيضًا بشخصيات جديدة تابعة لها لقيادة النقابات والجمعيات

المهنية، دون إجراء أي انتخابات لاختيار قادتها الجدد. تندرج هذه الممارسات المتمثلة في تعيين الأعضاء بدلاً من تشجيع إجراء انتخابات داخلية في إطار استمرارية النظام القديم للأسد بشكل مباشر.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح حازم الشرع، شقيق الرئيس السوري الذي نصب نفسه، شخصية مهمة في الشؤون الاقتصادية وتدبير النخبة التجارية. قام خاصة بمرافقة أحمد الشرع أثناء زياراته الأولى في الخارج إلى السعودية وتركيا. كما كشفت تحقيقات أجرتها وكالة رويترز مؤخراً أن حازم الشرع مكلف بتشكيل لجنة لإعادة هيكلة اقتصاد سورية عبر عمليات استحواذ سرية على شركات مملوكة لرجال أعمال مرتبطين بنظام الأسد سابقاً. وفقًا لهذا التحقيق، استولت هذه اللجنة على أصول تتجاوز قيمتها 1.6 مليار دولار أمريكي يملكها رجال أعمال وشركات كانت تابعة لنظام الأسد سابقًا. بالإضافة إلى ذلك، تتمثل مهمة حازم الشرع الرئيسية في تدبير العلاقات مع رجال الأعمال المحليين واستقطاب رجال أعمال آخرين مقيمين في الخارج، وإدارة الاستثمارات وصناديق التنمية التي أنشأها الرئيس المؤقت الشرع. في الوقت نفسه، تمكنت بعض الشخصيات المقربة إلى قصر الأسد السابق، مثل محمد حمشو-الحليف التاريخي لماهر الأسد-وسليم دعبول، مالك ما يفوق 25 شركة وابن أمين سر طويل الأمد للزعيم السابق حافظ الأسد، من التفاوض بشأن عقد مصالحة مع السلطات الحاكمة. تجلى ذلك بوجه خاص في حضور أبناء محمد حمشو حفل إطلاق صندوق التنمية السوري في دمشق يوم 4 أيلول/ سبتمبر، حيث تبرعوا بمليون دولار. قد يؤدي خطر انفراد هيئة تحرير الشام وحلفائها بالتحكم بالمؤسسات الحكومية وبسط سلطتهم على المجتمع إلى دوامات جديدة من العنف والتوترات الطائفية، وفي الوقت نفسه إلى سيرورة انتقالية وإعادة إعمار تحت قيادة النخبة، ما سيفضي إلى إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والفقر وتركيز الثروات في أيدي أقلية وغياب التطور الإنتاجي.

الطائفية، أداة لفرض الهيمنة على المجتمع والتحكم به

وفي آخر المطاف، تستخدم هيئة تحرير الشام النزعة الطائفية كأداة لفرض سيطرتها على السكان والتحكم بهم. إذا كانت أعمال العنف الطائفي التي اندلعت في آذار/مارس ضد المدنيين العلويين بداية من قبل بقايا نظام الأسد، التي نظمت هجمات منسقة ضد أفراد الأجهزة الأمنية والمدنيين، فإن رد الفعل المضاد شمل جميع العلويين، وفقا لمنطق الحقد الطائفي والانتقام. في نيسان/أبريل ونيسان/مايو، قامت جماعات مسلحة مرتبطة بالسلطات أو داعمة لها بشن هجمات على السكان الدروز، قبل المذابح المرتكبة في السويداء في منتصف تموز/يوليو.

تقع مسؤولية ارتكاب المذابح في آذار/مارس وحزيران/يوليو، واستمرار عمليات القتل والاختطاف ضد المدنيين العلويين في المناطق الساحلية، ومواصلة حصار محافظة السويداء، بشكل أساسي على عاتق السلطات السورية الجديدة. لم تتمكن هذه الأخيرة من منع وقوعها، وقامت بعض الميليشيات حتى بالتورط مباشرة في الهجمات. كانت الأوساط العليا في الدولة على علم بالمذابح ووافقت على ارتكابها، كما أفادت بذلك وكالة رويترز للأنباء ومنظمة هيومن رايتس ووتش [1]. علاوة على ذلك، خلقت السلطات الحاكمة بقيادة هيئة تحرير الشام الظروف السياسية التي أدت إلى إمكانية حدوثها.

وفي الواقع، تصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأفراد والسكان العلويين، وخاصة عمليات الاختطاف والقتل، منذ بداية العام، وبدا بعضها، مثل مذبحة فحل في نهاية كانون الأول/ديسمبر عام 2024 ومذبحة أرزة في بداية شباط/فبراير عام 2025، أشبه بتمرينات عامة قبل المذابح التي ارتكبت في الساحل. ثم وقعت هجمات طائفية ضد السكان الدروز في دمشق وفي الجنوب، في السويداء، قبل المذابح التي حدثت في منتصف تموز/ يوليو. لم تتخذ مرة أخرى أي إجراءات ضد الميليشيات المتورطة في الهجمات، ولا ضد الأفراد الذين أطلقوا الدعوات وقاموا بأعمال طائفية. واصلت السلطات الحاكمة وصف هذه الأعمال بأنها معزولة، دون اتخاذ إجراءات جادة ضد مرتكبيها.

«ازدادت انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأفراد والسكان العلويين، ولا سيما عمليات الاختطاف والقتل، منذ بداية العام»

علاوة على ذلك، دأبت هيئة تحرير الشام ومسؤولي سورية مرارا وتكرارا على إظهار السكان العلويين بشكل خاطئ على أنهم أداة يستخدمها النظام القديم ضد شعب سورية. على سبيل المثال، أثناء كلمته في الدورة التاسعة لمؤتمر المانحين بشأن سورية في بروكسل، في بلجيكا، قال وزير خارجية سورية أسعد الشيباني: «أدت 54 عامًا من حكم الأقلية إلى تهجير 15 مليون سوري...»، ملمحاً ضمناً إلى أن الطائفة العلوية برمتها هي التي كانت حكمت البلد على مدى عقود، بدلاً من ديكتاتورية تتحكم بها عائلة الأسد. إذا صح أن شخصيات علوية كانت تشغل مناصب رئيسية في النظام السابق، خاصة في الجهاز العسكري والأمني، فإن اختزال طبيعة الدولة ومؤسساتها الحاكمة في «هوية طائفة علوية»، أو تقديم النظام على أنه يفضل الأقليات الدينية ويمارس ميزا منهجياً ضد الأغلبية العربية السنية، إنما هو ضرب من الخداع وبعيد عن الواقع على حد سواء.

كما لم تعمل السلطات على تشكيل آلية لإرساء سيرورة شاملة لتحقيق عدالة انتقالية لمعاقبة جميع من تورطوا في جرائم حرب أثناء النزاع السوري أفراداً وجماعات. كان من الممكن أن يقوم ذلك بدور حاسم في الحؤول دون حصول أعمال انتقامية وفي تهدئة تصاعد التوترات الطائفية.

بشكل أعم، تسعى هذه التوترات والتعديات الطائفية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية. أولاً، استغلال التوترات الطائفية وخطاب «المظلومية السنية» (اضطهاد السنة) في محاولة لحشد الرأي العام وتوحيد قسم كبير من المجتمع العربي السني حولهم، على الرغم من الخلافات السياسية والاجتماعية العديدة التي تشوب هذا الأخير.

تمثل الطائفية أداة أساسية لتعزيز السلطة وتقسيم صفوف المجتمع. حيث يتم استخدامها لصرف انتباه الطبقات الشعبية عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عبر تحديد مجموعة معينة – على أساس طائفتها أو انتمائها العرقي – على أنها مصدر مشاكل البلد وتهديد لأمنه، مما يبرر بالتالي اعتماد السياسات القمعية والتمييزية تجاهها. علاوة على ذلك، تعمل النزعة الطائفية كآلية قوية لفرض تحكم اجتماعي، بحيث ترسم معالم مجرى صراع الطبقات عبر تعزيز تبعية الطبقات الشعبية لقياداتها النخبوية. وبناء على ذلك، تُحرم الطبقات الشعبية من مقدرتها على ممارسة العمل السياسي المستقل، وبالتالي يصبح تعريفها – وانخراطها السياسي – مرتبطاً بهويتها الطائفية. وفي هذا الصدد أيضاً، تسير السلطة الحاكمة الجديدة على خطى النظام القديم بقيادة الأسد، حيث تواصل استخدام السياسات والممارسات الطائفية كوسيلة للحكم والتحكم وزرع التقسيم الاجتماعي.

ثانياً، تسعى هذه التعديات الطائفية وهذه التوترات إلى تدمير الفضاء الديمقراطي أو الدينامية المنبثقة من أسفل. في أعقاب المذابح التي المذكورة أعلاه، ازداد خوف الناس من التنظيم. على سبيل المثال، نظم موظفون مُسرحون من العمل تظاهرات في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عام 2025 في مختلف المحافظات، وحصلت محاولات لتنظيم نقابات بديلة، أو بالأقل هياكل تنسيقية. مع ذلك، أدت المذابح الطائفية في المناطق الساحلية إلى إضعاف قوة حركة الاحتجاج إلى حد كبير، بسبب الخوف من عمل الجماعات المسلحة المقربة إلى السلطات الجديدة أو المتحدرة منها على ممارسة العنف كرد فعل. لم تؤد المذابح المرتكبة في السويداء إلا إلى ترسيخ هذه الدينامية.

ثالثًا، أتاحت هذه التعديات الطائفية للسلطات الجديدة في دمشق إعادة تقييم سيطرتها في بعض المناطق (المناطق الساحلية) ومحاولة القيام بنفس الشيء في المناطق عالية الكثافة السكانية الدرزية، على الرغم من عدم تمكنها من تحقيق ذلك، خاصة في محافظة السويداء، مما أثار إحباط السلطات المركزية.

كانت أهداف السلطات الحاكمة في هذه الأحداث مندرجاً بالتالي في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً لمركزة سلطتها وتوطيد سيطرتها على مناطق غير خاضعة لتحكمها بشكل كامل.

﴿الطائفية هي في الأساس أداة لتعزيز السلطة وتقسيم المجتمع﴾

خاتمة

إذا كانت أية حكومة بعد الأسد قد ورثت جملة هائلة من المشاكل السياسية والاقتصادية، فإن السلطات الحاكمة الحالية، بقيادة هيئة تحرير الشام تفرض تحدياتها الخاصة. إذ يؤدي توجهها السياسي والاقتصادي إلى زيادة صعوبة إرساء أسس سيرورة ديمقراطية وإعادة إعمار قابلة للاستمرار وشاملة للجميع. علاوة على ذلك، تؤدي سياساتها إلى زيادة فقدان سيادة البلد لصالح جهات أجنبية. على العكس من ذلك، سعت هيئة تحرير الشام إلى تعزيز سلطتها في مؤسسات الدولة والجيش والمجتمع.

لذلك ينبغي عدم النظر إلى سياسات هيئة تحرير الشام على أنها ملفات منفصلة: إذ إنها مترابطة. وفي الواقع، يؤدي ترسيخ سورية جديدة في إطار تحالف شامل مع المحور الغربي وحلفائه الإقليميين، ومحاولة بلورة أشكال تطبيع مع إسرائيل، إلى تعزيز شرعية النخبة الحاكمة الجديدة في الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة عبر خصخصة أصول الدولة ولبرلة الاقتصاد. قد يفضي تنفيذ مثل هذه السياسات، والتطبيع مع إسرائيل، والدينامية النيوليبرالية التي تزيد من إفقار المجتمع وتفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، إلى إثارة انعدام استقرار البلد، خاصة عبر تصاعد حركة الاحتجاجات والانتقادات.

في ظل هذا السياق، تمثل الطائفية أداةً لمحاولة تشكيل تكتل سني متجانس مزعوم، عبر تجاهل الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية وإخفائها، لشل مفعول المعارضة في البلد أو لتعبئة بعض شرائح السكان ضد مجموعات معينة لصرفها عن الديناميات الطبقية وتقسيم صفوف السكان.

لنكن واضحين: لن تغير السلطات الحاكمة سياساتها وممارساتها، ولن تقدم تنازلات حقيقية لصالح المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية للطبقات الشعبية السورية، دون تغيير ميزان القوى، وبلا بناء وتطوير سلطة مضادة داخل المجتمع، تضم شبكات وفاعلين تقدميين وديمقراطيين.

10 تشرين الأول/أكتوبر عام 2025

[1] «سورية: تحقيق أجرته وكالة رويترز للأنباء بشأن مذبحة العلويين في آذار/مارس يعيد رسم سلسلة القيادة حتى دمشق»، هالة كودماني، ليبراسيون، 2 تموز/يوليو 2024.

https://www.liberation.fr/international/moyen-orient/syrie-une-enquete-de-reuters-sur-le-massacre-dalaouites-en-mars-retrace-une-chaine-de-commandement-jusqua-damas-20250702_ZVT6AS2MKFGY5GQWP3OF6TER5I

«سورية: يجب محاسبة القادة المتورطين في الفظائع المرتكبة في آذار/مارس»، هيومن رايتس ووتش، 23 سبتمبر/أيلول عام 2025.

https://www.hrw.org/fr/news/2025/09/23/syrie-les-commandants-impliques-dans-les-atrocites-en-mars-devraient-rendre-des

مقر وزارة الداخلية. DR

الاضطراب السياسي: العمل قبل فوات الأوان

تتسبب الأزمة العالمية للرأسمالية وأبعادها البيئية في أزمة سياسية حادة. تسعى البرجوازية، في بلدان الشمال العالمي وبخاصة فرنسا، إلى إنهاء التسوية الاجتماعية لما بعد الحرب العالمية الثانية بسرعة وبعنف.

إلزا كولونج Elsa Collonges

يشبه الصراع الطبقي اليوم مزيجًا من نهاية القرن التاسع عشر وسنوات 1930 أكثر مما شهدناه في العقود الخمسة الماضية. يجب أن نبني جبهة موحدة من أجل إعادة تشكيل الطبقة لذاتها ومحاربة صعود اليمين المتطرف، أي الجمع بين عناصر التوضيح والسياسة الوحدوية. تمثل المكاسب التاريخية والنظرية لتيارنا السياسي أدوات يجب اليوم تملكها الجماعي وتحيينها والعمل بها.

إذا كان النمو الاقتصادي العالمي قد انخفض إلى النصف مقارنة بسنوات 60، فإنه انخفض إلى السدس في أوروبا، ومن المتوقع أن تصل فرنسا بصعوبة إلى 0.8٪ هذا العام، وفقًا لأحدث توقعات المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) (1).

أزمة اقتصادية وديون وتحويل هائل للأموال العامة إلى القطاع الخاص

بات اليوم ما استعملته الرأسمالية الأوروبية سابقا للحفاظ على معدل أرباحها عديمَ الفعالية، سواء في ذلك زيادة إنتاجية العمل أو توسيع نطاق إمبرياليتها. لذلك، يتم إعمال آليات أخرى أقل فعالية وبكلفة اجتماعية عالية على الطبقات الشعبية.

قامت الدولة الفرنسية في السنوات الأخيرة، بقصد الحفاظ على ربحية رأس المال، بتحويل كثيف لأموال عامة. فوفقًا لمذكرة صادرة عن منظمة أطاك فرنسا 2 (ATTAC France) عن الفترة 2018-2023، تمثل تخفيضات الاقتطاعات (الاشتراكات الاجتماعية والضرائب وغيرها) أكثر من 300 مليار يورو إجمالاً، ما يسهم بنحو 35٪ في زيادة ديون فرنسا.

أما الإعانات العامة المدفوعة للشركات، فتقدرها لجنة تحقيق تابعة لمجلس الشيوخ بأكثر من 211 مليار يورو لعام 2023 وحده (3). ويقدر نقابة Solidaires Finances publiques قيمة التهرب الضريبي بأكثر من 80 مليار يورو (4).

تتعارض هذه التقديرات تمامًا مع خطاب الحكومة الذي يعزو هذه الديون بشكل منهجي إلى ارتفاع الإنفاق، وإلى"النموذج الاجتماعي الفرنسي" الذي يُزعم أنه مفرط السخاء. هذا "الخلاف" في التفسير يغطي قضية أيديولوجية رئيسية ويقع في صميم الصراعات الاجتماعية التي شهدتها السنوات الأخيرة حول الضمان الاجتماعي.

في غضون ذلك، أدى ارتفاع الدين، و ما تواجه الحكومة من مصاعب إقرار الميزانية، إلى خفض تصنيف فرنسا من قبل مختلف وكالات التصنيف، وهو ما يغذي بدوره عدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة كلفة الدين.

إلسا كولونج

إلسا كولونج عضوة في قيادة حزب NPA-L'Anticapitaliste، وهو منظمة عضو في الأممية الرابعة في فرنسا. وهي ناشطة نسوية ونقابية في قطاع الصناعات المعدنية.

أزمة الإمبريالية الفرنسية والأزمة الصناعية والاندفاع نحو الحرب

يمثل الوصول إلى الطاقة والموارد المعدنية، في

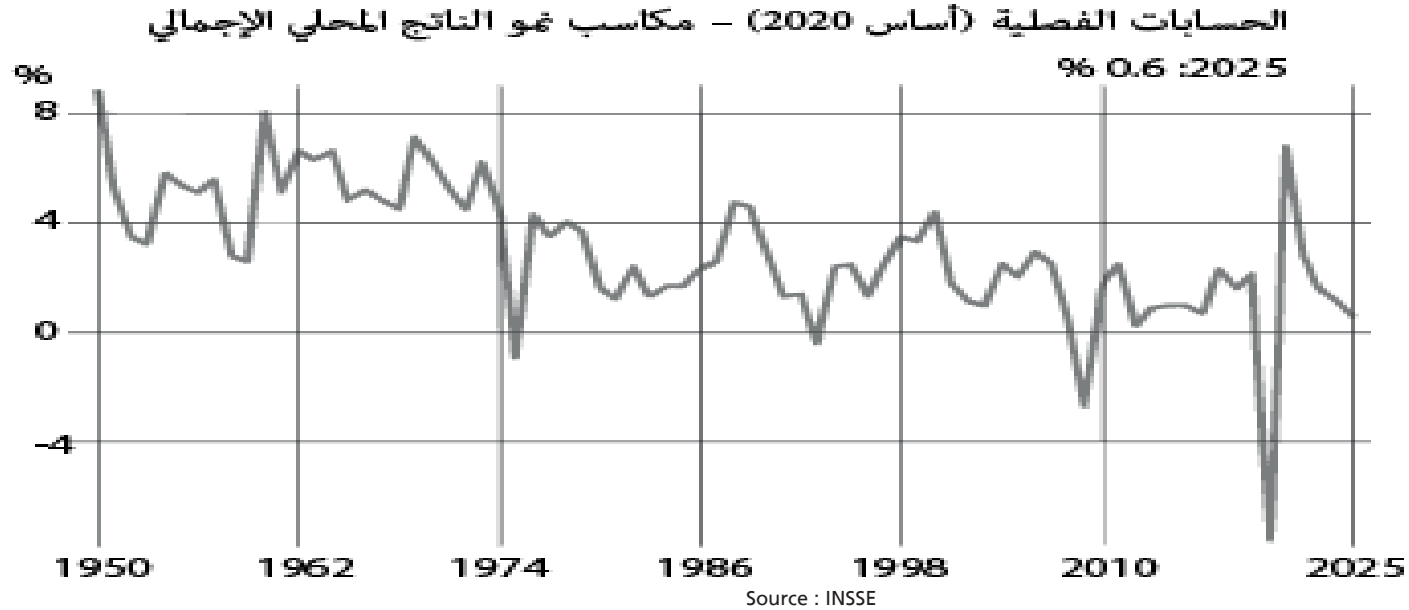

Source : INSSE

رئيس الوزراء سيباستيان لوكونو مع أعضاء آخرين في الحكومة في الجمعية الوطنية، 16 أكتوبر 2025.©
Photothèque Rouge / Martin Noda / Hans Lucas

سياق الأزمة العالمية، تحديًا كبيرًا. يؤجج السعي إلى السيطرة وإعادة تنظيم الإمبريالية، في الشرق الأوسط أو آسيا أو أفريقيا على حد سواء، التوترات؛ مع عواقب وخيمة على الشعوب، سواء في غزة أو أوكرانيا أو السودان أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثالا لا حصرا. وتدفع المكانة التي تسعى الصين إلى تبوئها على الصعيد الصناعي والتكنولوجي كلا من القوة الأمريكية ودول أوروبا القديمة إلى التراجع.

برغم ما تحظى به الشركات، في فرنسا، من دعم مالي، لا تفلح في إيجاد مخرج من وضعها الصعب. وثمة اليوم، على الأرجح، أكثر من نصف مليون فرصة عمل في طريقها إلى الزوال، في حين ثمة في البلد أكثر من خمسة ملايين عاطل عن العمل. ولن تتمكن عمليات "إنقاذ" الوظائف القليلة، التي تمت بإعادة التوجيه نحو القطاع العسكري، كما في مصانع فوندري دو بريتاني أو رونو، من وقف هذه الموجة، ما لم تتم إعادة توجيه واضحة أكثر نحو اقتصاد حرب حقيقي.

تمثل الصناعة الحربية والدفاعية إحدى الحلول التي تفكر فيها القوى الإمبريالية اليوم لمواجهة أزمة الإنتاج الصناعي الضخم والمنافسة الدولية الشرسة (5). كان الاتجاه نحو إعادة التسلح بدأ بالفعل في فرنسا، حيث ارتفعت ميزانية الدفاع من 32 مليار إلى 50 مليار (باستثناء المعاشات) بين عامي 2017 و2025. ويمثل الهدف الذي حدده ماكرون بتخصيص 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري زيادة كبيرة تبلغ حوالي 40 مليار يورو (6).

انتقال الأزمة العالمية إلى المجال السياسي

ليست الأزمة السياسية، بعكس ما يسعون إلى إقناعنا به، ما زعزع استقرار الاقتصاد الفرنسي. بل إن هذه الأزمة السياسية نتيجة مباشرة لأزمة الرأسمالية، ولرغبة الأثرياء الشرسة في الاستحواذ على المزيد من الثروات المنتجة، وللتناقضات السائدة في البرجوازية حول سبل بلوغ ذلك (7).

«من المحتمل أن أكثر من نصف مليون وظيفة في طريقها إلى الزوال»

فرنسا هي إحدى الدول الأوروبية التي لا تزال الطبقات الشعبية فيها منظمة بشكل كبير. تنيخ الهزائم المتراكمة على مدى العقود الثلاثة الماضية بثقلها، لكن كونها لم تحصل إلا بعد معارك شاقة أتاح الحفاظ على مستوى وعي وكفاحية أضعف السلطة السياسية بشكل كبير.

بينما يقترب ماكرون من نهاية ولايته الثانية، استنفد كل ما في جعبته من إدارة مركزية. أولاً، لأن السياسات المنتهجة على مدى ما يقرب من عشر سنوات أظهرت بجلاء الموقف الذي يتبناه، وثانياً لأن كل القوى السياسية يأمل في تحقيق مكاسب بالتبرؤ من حصيلته.

وصول اليمين المتطرف إلى السلطة خطر حقيقي

أدى انتشار الخطاب العنصري، ولا سيما الطاب الكاره للإسلام، وكذلك الأمني منذ هجمات 2001، إلى تمهيد طريق الجبهة الوطنية التي بات الآن تسمى التجمع الوطني. جلي أن لليمين موقفاً هجومياً بشأن هذه القضايا، لكن جزءاً من اليسار يسهم أيضاً في نشر الأفكار البغيضة من خلال الخطاب الأمني و/أو الحمائي/القومي. إن لتراجع النضال ضد العنصرية والنضال الأممي، المرتبط بخيبة أمل جزء كبير من السكان المهمشين تجاه اليسار المؤسسي، تأثير سلبي كبير.

التصويت حسب المهن

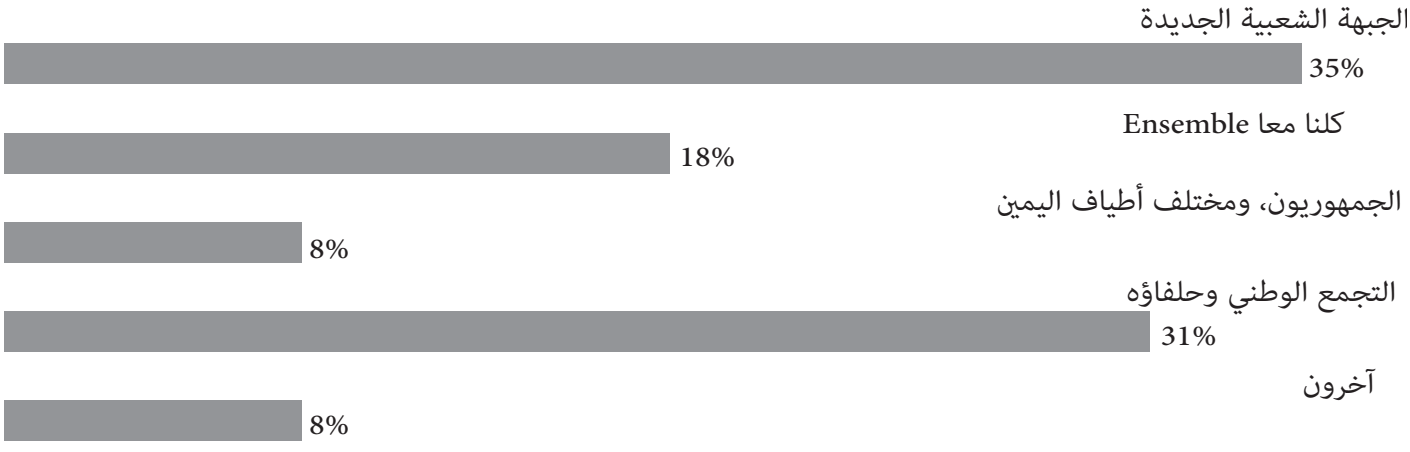

Source : Ipsos-Talan pour Radio France, France Télévisions, Public Sénat, 30 juin 2024

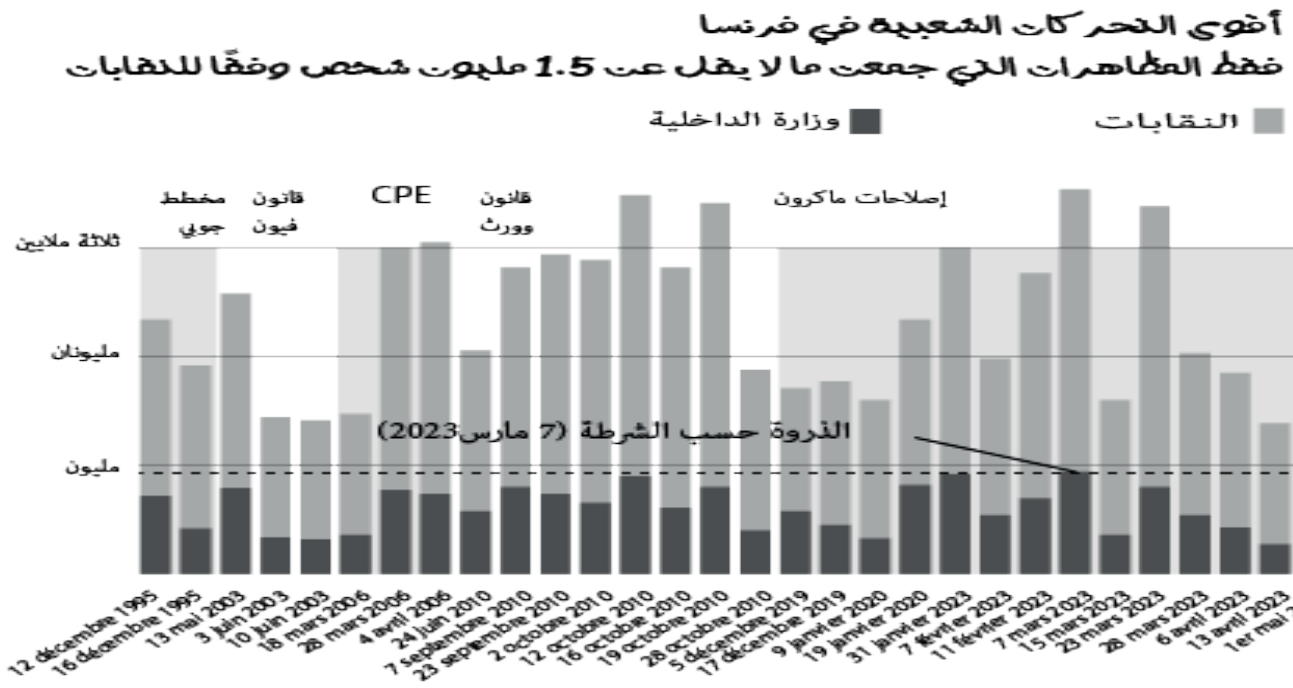

يحقق التجمع الوطني، باستفادته من اليأس الناجم عن الوضع الاجتماعي، نتائج مهمة في الطبقات الشعبية. لكن الملاحظ في الانتخابات الأخيرة توسع قاعدة الحزب الاجتماعية بشكل خاص في الطبقات المتوسطة (8). وفي الآن ذاته، لم يعد عدد من كبار رجال الأعمال يخفون تعاطفهم مع أفكار اليمين المتطرف، وهؤلاء يوسعون تدريجياً نفوذهم في وسائل الإعلام بعمليات شراء مختلفة.

إننا، من وجهة نظر نفوذ اليمين المتطرف المتنامي، في سياق يعيد إلى الأذهان سنوات الثلاثين.

يسار متشظ

وعلى جانب الخريطة السياسية الآخر، يوجد اليسار الثوري في حالة انقسام قصوى وانطواء إلى حد ما. أتاحت مشاركة حزب (مناهضة الرأسمالية الجديد في الجبهة الشعبية الجديدة إبان انتخابات يونو 2024 التشريعية نشر خطاب راديكالي على نطاق واسع، في حين بقيت سائر منظمات أقصى اليسار غير مرئية تمامًا بسبب توجهها غير المفهوم في مواجهة خطر وصول اليمين المتطرف إلى السلطة.

وفيما يخص أهم القوى، لم تدم وحدة الجبهة الشعبية الجديدة طويلاً، ووجد اليسار المؤسسي نفسه مرة أخرى منقسماً بين قطب اجتماعي ليبرالي ضعيف – يمثله أساساً الحزب الاشتراكي ويستعد لتقديم تنازلات كبيرة للحفاظ على مواقعه المؤسسية – وحركة فرنسا الأبية، التي تبدو قوة راديكالية للغاية في سياق تراجع الوعي. وهي التي تستقطب اليوم بنحو عريض جدا تطلعات الفئات الأرقى وعيًا من الطبقات الشعبية. لكن انغراسها النضالي الفعلي يظل ضعيفًا قياسا بنتائجها الانتخابية، كما تنتشر الأوهام المؤسسية بقوة بين مناضليها ومؤيديها. وفضلا عن ذلك، يمثل غياب هيكلة ديمقراطية عائقاً كبيراً بوجه توسيع هذه القوة. إن حزب فرنسا الأبية هو اليوم القوة السياسية الوحيدة القادرة على حفز التعبئة الجماهيرية، لكن طريقة تصورها لذلك، عبر الحفاظ على هيمنتها المطلقة، تمنع تطورها وتعيق بناء الوحدة في القاعدة وإمكانات التنظيم الذاتي.

مواجهات اجتماعية ضخمة ومنتظمة ولكنها مهزومة

بعد تسوية ما سمي "الثلاثين عامًا المجيدة" – وهي فترة قصيرة في نهاية المطاف– دفعت أزمة النفط والأزمة الهيكلية البرجوازية بسرعة إلى وضع استراتيجية لاستئناف الهجوم. شهدت سنوات 1980 و 1990 تفكيك التجمعات العمالية الكبيرة واعتماد أساليب إدارة جديدة تعمل على فردنة الأجراء. وتكاثرت الهجمات لخفض «كلفة العمل»: تخفيضات في الأجور، هجمات على الأجور الاجتماعية، تسريحات، زيادة وتيرة العمل، إلخ.

لم تكف الحكومات المختلفة، من عام 1995 إلى عام 2023، عن السعي إلى تدمير نظام الحماية الاجتماعية لدينا من أجل استعادة السيطرة على الأموال الاجتماعية التي تفلت من قبضتها، ولكن أيضًا من أجل دفع ملايين الأشخاص، الذين من شأنهم الاستفادة من التأمين ضد البطالة والمرض أو التقاعد، إلى ساحة عالم العمل.

نزل ملايين الشغيلة إلى الشوارع للدفاع عن نظام التقاعد، ولكن جميع المعارك الأخرى باستثناء الانتصار الجزئي الذي تحقق في عام 1995، انتهت بهزيمة. كان لضعف الإضراب، لا سيما في القطاع الخاص، وصعوبة الشروع في إضراب متجدد في قطاعات مهمة، تأثير كبير. لم تساعد استراتيجيات النقابات العمالية في ذلك، ولكنها تعبر أيضًا عن تراجع وعي طبقتنا وتنظيمها ، وانعدام الثقة في قوتها بسبب انعدام تجارب ظافرة.

النفس الكفاحي والراديكالية موجودان، كما رأينا مع حركة السترات الصفر في عام 2019، وكذا في قطاعات نقابية عديدة، مثل تحركات الشباب والأحياء الشعبية والنسويات والايكولوجيين التي تقيم روابط متزايدة مع الحركة العمالية التقليدية. ولكن في جميع الأحوال، لم يكن التنظيم الذاتي للتعبئة كافياً لتعويض عقود من التراجع. ومن الجدير بالذكر أن عدم الثقة في المنظمات النقابية آخذ في التراجع بفضل تجارب التعبئة وكذلك بفضل الوحدة التي حققتها في الفترة الأخيرة.

﴿يجد اليسار المؤسسي نفسه مجددًا منقسمًا بين قطب اجتماعي ليبرالي ضعيف، يمثله بشكل أساسي الحزب الاشتراكي، وحزب "فرنسا الأبية" الذي يبدو كقوة راديكالية للغاية في سياق تراجع الوعي﴾.

لا تزال هذه الرغبة في الوحدة قوية للغاية على الصعيدين النقابي والسياسي. وهي تستند إلى فهم ضرورة وحدة معسكرنا الاجتماعي من أجل تحقيق النصر، وتزداد قوة بقدرما لا يدفع مستوى الوعي والكفاحية إلى تجاوز استراتيجيات التسوية التي تنهجها المنظمات الأقل قتالية.

استراتيجية لإعادة بناء الوعي الطبقي

في مواجهة موقف الشغيلة المتردد واستراتيجيات النقابات المتحفظة، ثمة إغراء كبير بالاعتماد على القطاعات الأشد راديكالية للقيام بمظاهرات. ومع ذلك، فقد أظهرت التاريخ مرارًا وتكرارًا في القرن التاسع عشر أنه لا طرق مختصرة، وأن بناء نضالات جماهيرية قادرة على شل الاقتصاد هو السبيل الوحيد لتحقيق تقدم ملموس. سواء في عام 1995 (التعبئة من أجل الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد) أو في عام 2003 (مطابقة معاشات تقاعد القطاع العام مع حالها في القطاع الخاص) أو في عام 2010 (الدفاع عن معاشات التقاعد مرة أخرى) أو حتى إبان تعبئة الشباب ضد قانون أول توظيف (CPE) في عام 2006، كانت هناك مجالات حقيقية للتنظيم الذاتي على مستويات مختلفة، مجالات كانت للأسف أضعف بكثير في حركات التعبئة التي تلت ذلك. إن ظهور الشبكات الاجتماعية ووسائل الاتصال غير المادية عوامل تسهم في هذا الابتعاد عن مجالات النقاش واتخاذ القرار في أماكن العمل. فهي تسمح بتداول المعلومات بشكل أسرع وأوسع نطاقًا، ولكنها تعيد هذه المعلومات إلى علاقة فردية، دون نقاش، وتجعل حضور الاجتماعات اختياريًا للوصول إليها.

«إن السعي إلى الوحدة يستند إلى فهم ضرورة تحقيقها من أجل الفوز، ويزداد قوة كلما كان مستوى الوعي لا يدفع إلى تجاوز استراتيجيات التسوية التي تتبعها المنظمات الأقل نضالا».

إن تراجع مجالات التنظيم الذاتي يُصعِّب تبادل الخبرات وبالتالي ظهور الشواغل والمطالب التي تعزز الحركات وتوحد القطاعات. يتعزز التضامن والعزم والغضب الجماعي في حماس اللحظات المشتركة في الاجتماع العام، حول خطوط الإضراب أكثر من المسيرات. يتم تجديد الإضراب قبل كل شيء في جو الحماس الذي يسود الاجتماع العام، وبدونه يصعب للغاية تمديد إضراب لمدة 24 ساعة.

كما تسمح مجالات التنظيم الذاتي بالتقدم والتجانس والاقتراب من مستوى الوعي، بما في ذلك في مراحل التسارع. وقد تبلورت هذه المراحل في السنوات الأخيرة حول عناصر سياسية أو ديمقراطية مثل مسألة معاشات التقاعد للنساء في عام 2019، واستخدام المادة 49.3 لتمرير إصلاح نظام التقاعد بمرسوم في عام 2023، أو القمع العنيف من قبل الدولة إبان حركة السترات الصفر. تسمح مجالات التنظيم الذاتي بمشاركة فهم الصراع بين رأس المال والعمل على نطاق واسع، وترجمته إلى مطالب ملموسة، وكذلك توضيح الصراع مع جهاز الدولة الذي يدافع عن الطبقات السائدة.

لذا، فإن إثارة المطالب القطاعية وبناء التنظيم الذاتي هما مهمتان أساسيتان للمناضلين الثوريين.

إنه لأمر جوهري، لكي تثق طبقتنا في قوتها، أن تخوض مرة أخرى تجارب نضالات ناجحة، حتى لو كانت جزئية أو محلية، ولكنها مهمة على نطاق جماهيري. من هذا المنظور، يدب ان يكون تراجع حكومة ليكورنو، التي اضطرت إلى تأجيل تطبيق إصلاح معاشات التقاعد، حافزًا لدفع ميزتنا في مواجهة سلطة غير شرعية ومضعفة للغاية.

بناء الجبهة الاجتماعية والسياسية

انطلقت حملة التعبئة في بداية هذا العام الدراسي على أساس شعارات عامة وسياسية للغاية: رفض الميزانية التي قدمها رئيس الوزراء فرانسوا بايرو وانتشار شعار "ماكرون ارحل!". وأدت استقالة الحكومة والأزمة المؤسسية المستمرة عدة أسابيع إلى إضعاف الحركة جزئياً، بسبب انعدام مطالب ملموسة في غياب ميزانية ملموسة وعدو لمعارضته. المطلوب اليوم مواصلة الحركة من حيث توقفت، أي عدم التركيز فقط على مطلب محدد من نوع «سحب الإصلاح»، بل على فهم أكثر شمولية للتحديات ومواجهة مباشرة مع السلطة القائمة. ففي الواقع لم يكن هناك ، وراء مطلب سحب ميزانية بايرو، رفض العمل يومين إضافيين فقط، بل أيضاً الدفاع عن الخدمات العامة والضمان الاجتماعي، وكذلك معارضة زيادة ميزانية الدفاع.

ومع ذلك، يجب ألا يُنسينا نضج الحركة هذا الصعوبات، في سياق ميزان قوى متدهور للغاية. يجب، في المقام الأول، ألا نستخف مطلقاً بخطر وصول اليمين المتطرف إلى السلطة. يجب أن نفهم كيف يؤثر ذلك على ديناميات المنظمات المختلفة: إعادة التشكيل الجارية في اليمين، وخوف جزء من اليسار من ترجح إلى اليمين المتطرف في حال حل الجمعية الوطنية، وتردد التنسيق النقابي في دفع الأزمة...

يُلزمنا هذا أن نكون واضحين للغاية بشأن موقفنا السياسي. إن وحدة معسكرنا الاجتماعي

في 10 سبتمبر، محاولات لإغلاق الطريق السريع عند بوابات مونتروي وفينسين في إطار حركة "لنغلق كل شيء". © Photothèque Rouge / Martin Noda / Hans Lucas.

باريس، مظاهرة نقابية مشتركة، 18 سبتمبر 2025. © Photothèque Rouge / Martin Noda / Hans Lucas

في مواجهة اليمين المتطرف قضية حاسمة بالنسبة للغالبية العظمى من السكان، ولا سيما الأشخاص المعرضين للعنصرية، والنساء، ومجتمع الميم-عين، والمناضلين/ت... علينا أن نخوض المعركة من أجل هذه الوحدة باعتبارنا الجناح الأكثر راديكالية، وهو ما قمنا به بالانضمام إلى حملة الانتخابات التشريعية في يونيو 2024. الانقسامات الحالية داخل اليسار وحسابات مختلف الأطراف الانتخابية تثير المخاوف من أنه في حالة حل الجمعية، لن يجد اليمين المتطرف هذه المرة أي عائق أمام وصوله إلى السلطة. رفض اقتراح حجب الثقة عن الحكومة أرجأ هذا الموعد، ولكن من الضروري أن نضع قوانا في هذه المعركة.

الحفاظ على منظور ثوري في سياق صعب

إلى جانب هذه القضايا الملحة، وبصفتنا منظمة ثورية، نفكر في الأشكال التي يمكن أن يتخذها اعتراض الشغيلة على السلطة القائمة، وما هي التبلورات السياسية والتنظيمية التي يمكن أن تتيح لطبقتنا قطع مراحل مهمة. في الواقع، تتأرجح هذه التبلورات بسرعة كبيرة بين رفض جميع المنظمات، ومعارضة السلطة في إطار النظام من جهة، وبين تبعية قوية للقيادات النقابية أو الأجهزة السياسية الإصلاحية من جهة أخرى. لهذا السبب ندافع عن فكرة حكومةٍ عمالية، حكومة تغيير جذري تنفذ مطالب الحركة الاجتماعية، وتضع أسس برنامجها انطلاقاً من واقع الحركة الحالية. الهدف إرساء جسر بين التحركات والغضب ضد النظام وضرورة صياغة منظور سياسي، ترى الجماهير تجسيدا له بشكل أساسي من الناحية المؤسسية. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان ربط شعار حكومة التغيير بمطالب جذرية، بل وحتى مناهضة للرأسمالية، بشأن الأجور، ومصادرة البنوك، وسلم ساعات العمل المتحرك، وفتح الحدود، وما إلى ذلك.

يجب علينا، في الوقت ذاته، في إطار تعبئة جماهيرية من شأنها أن تتحدى السلطة فعليًا، والنظام الرئاسي، وعمل المجالس البرلمانية، تعميم شعار الجمعية التأسيسية، ورفض الجمهورية الخامسة، وإعادة النظر في جميع أسس المجتمع، مع الحرص على ألا يستخدم هذا الشعار لإدخال اندفاع الجماهير في المجال المؤسسي، وأن يلقى صدى في الأوساط المتحركة، وأن يعزز البعد السياسي للتنظيم الذاتي.

في جميع الأحوال، إعادة بناء مشروع سياسي شامل، اشتراكي إيكولوجي، أمر ملحّ، ويستحق النضال من أجله، ويقطع مع حالة الانهزامية ويتيح لطبقتنا أن تحلم من جديد بأيام أفضل لتستمد منها القوة للنضال!

﴿من الأهمية بمكان ربط شعار حكومة القطيعة بمطالب جذرية، بل وحتى معادية للرأسمالية﴾.

24 أكتوبر 2025

(1 « Comptes trimestriels (base 2020) - Acquis de croissance du Produit intérieur brut », INSEE, 16 octobre 2025.

(2 « Rapport] La dette de l'injustice fiscale] – Comment la diminution des recettes publiques et les cadeaux fiscaux ont creusé la dette publique », 26 mars 2025, Attac France.

(3 « Un coût annuel de 211 milliards d'euros : la commission d'enquête du Sénat sur les aides publiques aux entreprises réclame un "choc de transparence" », Guillaume Jacquot, 8 juillet 2025, Public Sénat.

(4 « Lutte contre la fraude fiscale : il y a peu de grain à moudre» selon la Cour des comptes ! »,18 avril 2025, Solidaires Finances publiques.

(5 « Les systèmes militaro-industriels pourraient représenter des noyaux totalitaires de notre société », entretien avec Claude Serfati, 11 juillet 2025, Inprecor n° 733.

(6 « Défense : une avalanche d'argent public électrise l'industrie européenne », Cécile Boutelet et Olivier Pinaud, 22 octobre 2025, Le Monde.

(7 « À la source de l'impasse politique, la crise économique », Romaric Godin, 5 septembre 2025, Mediapart.

(8 « Sociologie des électorats - Législatives» 2024», 30 juin 2024, IPSOS.

أوروبا: من أجل سياسة اقتصادية بديلة في مواجهة ردود فعل اليمين المتطرف وهجوم ترامب

تمثل الحالة الاقتصادية الأوروبية، متضافرة مع ميزان قوى غير مُوات للغاية إزاء الولايات المتحدة والصين، أحد العوامل المساهمة في صعود اليمين المتطرف وسياسات التقشف.

مقابلة مع إريك توسان

هل يمكنك أن تعطينا توصيفا لوضع الاتحاد الأوروبي الاقتصادي في ضوء السوق العالمية؟

تواجه دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى بريطانيا، صعوبات كبيرة. أولاً، يقترب النمو الاقتصادي من الصفر. إننا لسنا من أنصار النمو الاقتصادي، ولكن من وجهة نظر الرأسمالية، يمثل النمو الاقتصادي القريب من الصفر مشكلة للرأسماليين الأوروبيين.

ثانياً، يوجد الاتحاد الأوروبي في وضع أدنى من القطبين الاقتصاديين الكبيرين، الصين والولايات المتحدة. تحظى الصين بميزة تكنولوجية، أي أنها تربح في تجارتها مع أوروبا لأنها تستطيع بيع منتجاتها بأسعار أقل من أسعار المنتجات المماثلة المصنوعة في الاتحاد الأوروبي. وهذه حال مجالات مثل السيارات الكهربائية والألواح الشمسية والمعدات الحاسوبية، إلخ. كما أن الاتحاد الأوروبي في وضع دوني إزاء الولايات المتحدة من الناحية التكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي وخدمات أخرى.

من ناحية أخرى، يوجد الاتحاد الأوروبي وبريطانيا العظمى في وضع دونية مقارنة بقوة الولايات المتحدة الاقتصادية، التي تستخدم وسائل مختلفة، من قبيل التعريفات الجمركية. تقبل أوروبا أن تكون القيادة للولايات المتحدة، وكذا تحديات أو استفزازات ترامب على الصعيدين التجاري والاقتصادي. وهكذا، كان لقاء أورسولا فون دير لاين Ursula von der Leyen مع دونالد ترامب، على ملعب غولف اسكتلندي يملكه الأخير، دليلاً على ذلك. وفي المضمون، تشير التنازلات التي قدمتها باسم الاتحاد الأوروبي–مثل تلك التي قدمتها الحكومة البريطانية في اجتماعاتها مع ترامب–إلى الأمر نفسه.

من جهة أخرى، من المهم الإشارة إلى أن هناك نقطة مشتركة بين وضع الولايات المتحدة وأوروبا فيما يتعلق بالصين: أصبحت الولايات المتحدة وأوروبا – الاتحاد الأوروبي وبريطانيا العظمى– اللتان كانتا تؤيدان التجارة الحرة ومنظمة التجارة العالمية، من مؤيدي الحمائية في مواجهة منافسة الصين. رغم ذلك، تتفاوض أوروبا على اتفاقيات التجارة الحرة مع دول الجنوب، مثل أفريقيا أو ميركوسور Mercosur، مستفيدة من المزايا التي تمكنت من الحفاظ عليها. وبالتالي، يجمع الاتحاد الأوروبي بين الحمائية في مواجهة الصين والتجارة الحرة مع الدول التي تعاني من عجز تنافسي، لا سيما في مجال التكنولوجيا.

﴿وبالتالي، تجمع أوروبا بين الحمائية تجاه الصين والتجارة الحرة مع البلدان الأقل قوة﴾.

هناك صلة واضحة بين قبول أوروبا للقيادة الأمريكية والالتزام بزيادة الإنفاق على التسلح إلى 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. تشكل صناعة الأسلحة، الصناعة الأكثر «ازدهارًا» في أوروبا. حيث تقوم هذه الشركات، في بعض المناطق الصناعية، باستثمارات جديدة، وهو ما لم يحدث منذ فترة طويلة في قطاع الصناعات المعدنية. في المقابل، تتراجع الصناعة تماما في قطاعات مثل السيارات الكهربائية وتكتسب الصين حصصًا في السوق.

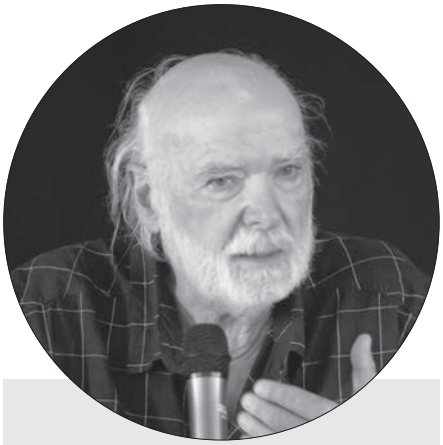

إريك توسان

إريك توسان، اقتصادي ومؤرخ بلجيكي، هو المتحدث باسم الشبكة الدولية للجنة إلغاء الديون غير الشرعية، وعضو في اللجنة العالمية للأممية الرابعة وفرعها البلجيكي اليسار المناهض للرأسمالية. وهو مؤلف حوالي خمسة عشر كتاباً من بينها البنك العالمي - تاريخ نقدي (Syllepse، باريس، 2022)؛ Capitulation entre adultes : Grèce 2015, une alternative était possible (Syllepse، باريس، 2020) ؛ Le Système dette (Les Liens qui Libèrent، باريس، 2017).

المقابلة أجراها أنطوان لاراش.

مكتبة الصور الحمراء / مارتن نودا / هانز لوكاس.

هل يأمل الاتحاد الأوروبي والدول المهيمنة فيه أن تلعب دوراً في المنافسة الدولية ومحاولة الارتقاء إلى مستوى الكتل الأخرى، أم أنها قد استسلمت؟

أعتقد أنهم يدركون تخلفهم، ويحاولون فقط الحد من الأضرار. بالإضافة إلى ذلك، يزيد هذا رغبتهم في الاستفادة مما تبقى لهم من مزايا مقارنة بدول الجنوب المتأخرة تقنيًا والغنية بالمواد الخام. ولكن هنا أيضًا، مثلا في القارة الأفريقية، تتراجع الدول الأوروبية بشكل واضح جدًا مقارنة بالصين.

وهناك كذلك هجوم جديد من الولايات المتحدة، التي تتقدم الرأسماليين الأوروبيين فيما يتعلق بالموارد الطبيعية. ونرى ذلك في الاتفاق الذي أُبرم بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تحت رعاية ترامب في غشت/ أغسطس 2025، والذي يضمن للولايات المتحدة الوصول إلى الموارد الطبيعية في شرق الكونغو، أو في الاتفاق الذي أُبرم بين زيلينسكي Zelensky وترامب بشأن الموارد الطبيعية في أبريل 2025 (1). «يساعد» الأوروبيون حكومة زيلينسكي عبر تقديم الديون على أمل الحصول لاحقًا على بعض تخفيفات لديونها مقابل وصول أكبر إلى الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية ، لكن ترامب سبقهم إلى ذلك.

هل تعتقد أن هذا التخلف الشديد هو أحد أسباب صعود اليمين المتطرف؟ هل يتخلى جزء من الطبقات الحاكمة عن الاتحاد الأوروبي بحثًا عن مزيد من الحمائية؟

يوجد اليمين المتطرف في حالة صعود شبه عام في العالم، في ظروف مختلفة عن أوروبا، لذا فإن تفسير صعود اليمين المتطرف الأساسي لا يأتي من خصوصية وضع الاتحاد الأوروبي. لكن من الواضح أن تراجع الولايات المتحدة أدى إلى صعود مقترحات الانكفاء الوطني واليمين المتطرف من جانب ترامب وحملة «اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى». وفي أوروبا، يستند صعود اليمين المتطرف على تدهور ظروف العمل وتردي ظروف المعيشة المنسوب زيفاً إلى المهاجرين/ات. تشكل خيبة الأمل والارتباك الناجمين عن سياسة اليسار التقليدي أيضاً دافعاً لليمين المتطرف الذي يقدم نفسه على أنه قطيعة جذرية.

كان اليمين المتطرف في أوروبا بشكل تقليدي معادياً للاتحاد الأوروبي. هل تعتقد أن هذا الأمر آخذ في التغير؟

لقد تغير بالفعل. هذا واضح جدًا في حالة مارين لوبان Marine Le Pen التي كانت مُعارضة لليورو وأصبحت مؤيدة للعملة الموحدة، لا سيما من أجل الحصول على دعم رأس المال الفرنسي الكبير. ما كان قطاع رأس المال الفرنسي الكبير، الذي يقدم دعمًا مباشرًا للتجمع الوطني، ليفعل ذلك لو أن مارين لوبان حافظت على موقفها المناهض لليورو. واتخذت ميلوني Meloniنفس الخيار بالضبط.

تخلت معظم أحزاب اليمين المتطرف الأوروبي عن معارضتها للاتحاد الأوروبي. إنها تواصل انتقاداتها مُطالبةً بتشديد السياسات غير الإنسانية في مجال الهجرة، بينما تتجه بشكل أساسي نحو دعم الاتحاد الأوروبي. في هذا السياق، عقدت مجموعة ميلوني صفقة مع أورسولا فون دير لاين، مقابل منصب مفوض أوروبي وثلاثة مناصب رئاسية في اللجان. هذا أمر بالغ الأهمية لأن اللجان الثلاث التي حصلت عليها المجموعة البرلمانية الأوروبية لميلوني هي الزراعة والميزانية والالتماسات. وبالتالي، فإن الالتماسات التي ترفعها الشعوب الأوروبية، ومحاولات الحصول على استفتاء على سبيل المثال، ستدار من قبل لجنة يرأسها اليمين المتطرف.

> «تخلت معظم أحزاب اليمين المتطرف الأوروبي عن معارضتها للاتحاد الأوروبي».

هذا أمر لم يسبق له مثيل في الاتحاد الأوروبي منذ الحرب العالمية الثانية. مَثلت الدورة التشريعية الجديدة التي بدأت في يونيو 2024 انعطافة كبيرة نحو اليمين في المفوضية الأوروبية (2).

إذن، بنظرك، هناك محاولة لدمج مصالح جزء كبير من البرجوازية في الاتحاد الأوروبي مع برنامج اليمين المتطرف؟

نعم، هذا يتوقف على البلدان، ولكن بشكل عام، هذا هو الاتجاه السائد، بالتأكيد.

هذا يسلط الضوء على الصعوبات الكبيرة بوجه تيار «تجديد أوروبا» التابع لماكرون، الذي يتبنى موقفاً تقليديا أكثر تجاه الليبرالية.

أنا أتفق معك تمامًا، وبالمناسبة، إذا نظرنا إلى نتائج الانتخابات، مُنيت مجموعة «تجديد أوروبا» التابعة لماكرون، على المستوى الأوروبي، بفشل كبير في يونيو 2024، حيث خسرت 21 عضوًا في البرلمان الأوروبي، وانتقلت من 98 مقعدًا إلى 77 مقعدًا. لكن ماكرون والأحزاب الأخرى الأعضاء في مجموعته في البرلمان الأوروبي كانوا يتجهون فعلاً

أورسولا فون دير لاين وإيمانويل ماكرون في السوربون، 5 مايو 2025. © الاتحاد الأوروبي، CC BY 4.0

بوضوح نحو تقديم تنازلات لليمين المتطرف.

كانت المجموعات البرلمانية التي حققت أكبر تقدم هي مجموعات اليمين المتطرف. وهكذا، فازت المجموعة التي تقودها مارين لوبان بـ 35 مقعدًا في البرلمان الأوروبي، لا سيما بفضل دعم حزب فيكتور أوربان Viktor Orban. وفازت المجموعة التي تقودها ميلوني بـ 9 مقاعد.

المجموعة البرلمانية الأوروبية الأولى لا تزال هي الحزب الشعبي الأوروبي (الحزب الشعبي الإسباني، الاتحاد الديمقراطي المسيحي-الاتحاد المسيحي الاجتماعي في ألمانيا الخاص بأورسولا فون دير لاين...) مع 188 نائباً، تليها المجموعة الاشتراكية مع 136 عضواً. ولكن إذا جمعنا المجموعات الثلاث اليمينية المتطرفة في البرلمان الأوروبي (ECR، المجموعة المحيطة بميلوني التي تضم 78 نائبًا، ومجموعة الوطنيين من أجل أوروبا بقيادة مارين لوبان وفيكتور أوربان التي تضم 84 نائبًا، ومجموعة أوروبا الدول ذات السيادة التي تشكلت حول حزب البديل من أجل ألمانيا الذي يضم 25 نائبًا)، يحتل اليمين المتطرف المرتبة الثانية في البرلمان الأوروبي بـ 187 نائبًا، بفارق نائب واحد فقط عن مجموعة الحزب الشعبي. يأتي بعدهم بفارق كبير مجموعة ماكرون تجديد أوروبا Renew بـ 77 مقعدًا ومجموعة الخضر التي خسرت 17 نائبًا/ة، حيث انخفض عدد مقاعدها في البرلمان الأوروبي من 70 إلى 53 مقعدًا. تجدر الإشارة إلى أن الخضر يدعمون فون دير لاين.

تحظى المفوضية الأوروبية، التي تنعطف أكثر فأكثر نحو اليمين، بدعم المجموعة الاشتراكية ومجموعة « تجديد أوروبا « ومجموعة الخضر، اللتين تضعفان معاً. كما ذكرت للتو، فقد الخضر 17 نائباً في الانتخابات الأوروبية الأخيرة. طلبت حركة الخمس نجوم الإيطالية، بعد انتخابات يونيو 2024، الانضمام إلى مجموعتهم، لكنهم رفضوا انضمامها لأن الخمس نجوم رفضت مطلبهم بالتصويت لصالح حلف شمال الأطلسي. لذلك انضمت إلى مجموعة اليسار الراديكالي (The Left) التي تضم 46 نائبًا، مع فرنسا الأبية في فرنسا، وPodemos، وEHBildu، وSumar في إسبانيا، وكتلة اليسار والحزب الشيوعي في البرتغال، وPTB في بلجيكا، وSinn Fein في أيرلندا، وSyriza في اليونان، إلخ.

في بلجيكا، وجدت رؤوس الأموال الكبرى حليفاً لها في شخص رئيس الوزراء بارت دي فيفر Bart de Wever الذي يقود حزب Nieuw-Vlaamse Alliantie (التحالف الفلمنكي الجديد، N-VA)، وهو عضو في مجموعة ميلوني، وبالتالي في اليمين المتطرف، والذي سيدفع بهجمات رأس المال على الشغيلة إلى أبعد من ذلك. نضيف إلى ذلك أنه في هذه المنطقة من بلجيكا، فلاندرن les Flandres ، في الانتخابات الأوروبية، جاء حزب الكتلة الفلمنكية Vlaams-Belang في الصدارة قبل N-VA... حزب Vlaams-Belang هو حزب نيوفاشي ويوجد في مجموعة مارين لوبان وفيكتور أوربان. لذا، يهيمن حزبان من اليمين المتطرف على الجانب الفلمنكي ويقود أحدهما الحكومة الفيدرالية. ومن ثم، يمكننا أن نرى بوضوح الاتجاه الذي يميل إليه رأس المال الكبير. على الجانب الفرنكوفوني البلجيكي، اتخذ الحزب الرئيس لليمين التقليدي، حركة من أجل الإصلاح (MR) العضو في تجديد اوروبا على المستوى الأوروبي، اتجاهاً قريباً جداً من اليمين المتطرف، ما يسمح له باحتلال مكانة هذا الأخير.

لذا، إذا أخذنا بلدانًا مختلفة، نرى أن توجه رأس المال الكبير يتمثل بوضوح في تقليص المساحة المتاحة للقطاعات التي تمثل خيارًا يمينيًا تقليديًا لصالح اليمين المتطرف لهذه التشكيلات السياسية، أو تعزيز التشكيلات المستقلة مثل RN و Vox و Chega و VB التي هي أكثر يمينية من هذه التشكيلات التقليدية.

﴿إن توجه رأس المال الكبير واضح جداً في تقليص المساحة المتاحة للقطاعات التي تمثل خياراً يمينياً تقليدياً لصالح اليمين المتطرف من هذه التشكيلات السياسية﴾.

وإذا كان عليك تلخيص برنامج اليمين المتطرف على المستوى الأوروبي في بضع نقاط؟

أعتقد أنهم لم يتمكنوا بعد من الاتفاق على برنامج مشترك، لكنه يتماشى إلى حد كبير مع سياسة ترامب. فيما يتعلق بروسيا، مثلا، فهم يؤيدون التفاوض مع بوتين من خلال منحه تنازلات كبيرة، وبالتالي لا يتبنون بالضبط نفس منطق الموقف السائد في المفوضية الأوروبية في الصراع بين أوكرانيا وروسيا. هناك أيضًا رغبة في تنفيذ تدابير حمائية أكثر أهمية. تحاول الأحزاب اليمينية المتطرفة أن تقوم بنفس ما يقوم به ترامب مع «اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى»: مطالبة الشركات الأوروبية بإعادة جزء من إنتاجها إلى الأراضي الأوروبية. هنا، بالتأكيد، ستكون هناك توترات بين أحزاب البلدان المختلفة، لأن الديناميات الوطنية ستؤدي إلى الرغبة في إعادة الإنتاج إلى أراضيها، مع إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية، وليس لرؤية أوروبية مشتركة.

وبالتالي، فإن برنامج اليمين المتطرف الاقتصادي والسياسي الأوروبي يسير على خطى البرنامج الذي ينفذه ترامب في الولايات المتحدة وعلى الصعيد الدولي. وينطبق الأمر نفسه على مسألة الهجرة، حيث يرحب اليمين المتطرف بسياسة ترامب القاسية، ويرغب في أن تُشدد المفوضية والحكومات الوطنية السياسة غير الإنسانية التي تنفذ بالفعل. هناك نقطة اتفاق كبيرة بين مختلف أحزاب اليمين المتطرف، وتوجه المفوضية ومعظم الحكومات الأوروبية، وهي سياسة الهدايا الضريبية للأثرياء والشركات الكبرى، فضلاً عن الزيادة الكبيرة في الإنفاق على التسلح.

نشهد انهيار الخدمات العامة والحماية الاجتماعية، وزيادة الديون. كيف ترى التطور فيما يتعلق بهذه القضايا؟

جلي أن هناك زيادة كبيرة في ديون كل من القطاع العام والشركات الخاصة الكبرى. كما زادت مديونية الطبقات الشعبية، نظراً للضغط على انخفاض الدخل الحقيقي، سواء على الأجور أو التعويضات أو الإعانات الاجتماعية. ويجري تعويض فقدان القوة الشرائية بزيادة اللجوء إلى المديونية من قبل أسر الطبقات الشعبية.

فيما يتعلق بديون الدول العمومية. على مدى السنوات الأربعين الماضية، استجابت السلطات العمومية لأزمات رأس المال المختلفة بزيادة الديون العمومية. في ثمانينيات القرن الماضي، ارتفعت الديون العمومية بشكل كبير استجابة للأزمة الاقتصادية الكبرى في أواخر السبعينيات. ازدادت الديون بشكل خاص مع سياسة أسعار الفائدة المرتفعة لصالح رأس المال المالي الكبير، في سياق باعت فيه الحكومات ديونها العمومية في الأسواق المالية.

تمثلت بعد ذلك، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الاستجابة للأزمة المصرفية لعام 2008 في مضاعفة عمليات الإنقاذ المصرفي الضخمة التي أدت إلى زيادة كبيرة في الدين العمومي.

ثم، اعتبارًا من عام 2012، ظهر ما يسمى بالتيسير الكمي (quantitative easing)، الذي بدأه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (بالفعل في عام 2010) على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، وتبعه البنك المركزي الأوروبي بقيادة ماريو دراغي Mario Draghi، عندما تولى رئاسة البنك المركزي الأوروبي، خلفاً للفرنسي جان كلود تريشيه. وأدى التيسير الكمي إلى ضخ سيولة ضخمة، أكثر من ذي قبل، في القطاع المالي، مع معدلات فائدة منخفضة للغاية، وزيادة في الدين العمومي. استفادت البنوك الخاصة الكبرى من ذلك لأنها اقترضت بنسبة 0٪ من البنك المركزي وأقرضت هذه الأموال للدول، حيث لا يحق للدول الاقتراض مباشرة من البنك المركزي. كانت البنوك الخاصة تقرض بنسبة 2 أو

البنك المركزي الأوروبي. © Sandro Halank، ويكيميديا كومنز

3٪ للاقتصادات المهيمنة و4 أو 5 أو 6٪ للبلدان الطرفية، محققة بذلك أرباحًا كبيرة.

ثم تعرضنا لصدمة أخرى مع جائحة فيروس كورونا في عام 2020. هناك، زادت النفقات العمومية، لأن الدول لم ترغب في تحميل تكاليف ذلك لقطاع الأدوية الكبير وشركات عمالقة التكنلوجيا الخمسة الكبار GAFAM التي استفادت من الإغلاق والوباء. وبدلاً من فرض ضرائب على الأرباح الفائقة، فضلت الحكومات اللجوء إلى الديون باتباع شعار «مهما كان الثمن». وبالتالي، استمرت الديون العمومية في الارتفاع.

ثم جاءت الصدمة الناتجة عن غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير 2022، وارتفاع أسعار الطاقة، وآثار العقوبات الأوروبية ضد روسيا، وبالتالي ارتفاع فاتورة الطاقة، وتأثير ذلك على أسعار المواد الغذائية على الأسر. وبالتالي، ارتفعت الديون العمومية مرة أخرى لأن الحكومات رفضت فرض ضرائب إضافية على الشركات الخاصة التي كانت تحقق أرباحًا فائقة في قطاعات الطاقة والتوزيع الكبير والتسلح... وجرى تمويل زيادة الإنفاق العام لصالح الشركات الكبرى والأثرياء من خلال اللجوء إلى الدين العمومي الذي يشكل مصدر دخل دائم لنفس الشركات الكبرى لأنها تشتري سندات الدين.

وأخيرًا، قررت البنوك المركزية، مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا، اعتبارًا من فبراير-مارس 2022، التخلي عن التيسير الكمي والانتقال إلى التشديد الكمي، أي زيادة أسعار الفائدة، وتقليص ضخ الأموال في الأسواق المالية، وتقليص ميزانية البنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفيدرالي. وبالتالي، هناك زيادة في أسعار الفائدة: فقد ارتفعت في أوروبا من 0٪ إلى 4.5٪ في عام 2023، ثم انخفضت إلى أقل قليلاً من 3٪ من سعر الفائدة الرئيس للبنك المركزي الأوروبي. في الولايات المتحدة، رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة، الذي كان لا يزال عند 0٪ في بداية عام 2022، إلى 4.75٪ في عام 2024. وانخفض هذا المعدل قليلاً مؤخراً، حيث يبلغ حوالي 4٪. كان لزيادة أسعار الفائدة اعتباراً من عام 2022 تأثير كبير على تكلفة إعادة تمويل الدين العام. فقد ارتفعت أعباء سداد الدين العام بشكل كبير. وأدى ذلك إلى تفاقم العجز العمومي، حيث تواصل الحكومات تقديم الهدايا للرأسماليين.

«لا يزال البنك المركزي الأوروبي يمتلك حوالي 5 تريليونات من سندات الدين العام لدول منطقة اليورو، أي ما يعادل تقريباً 20% من الدين العام لكل دولة».

إن الخطاب الذي يزعم أن الدين العمومي قد وصل إلى مستويات قياسية وأصبح غير محتمل بالنسبة للميزانية، يُستخدم مرة أخرى بشكل منهجي من قبل الحكومات التي هي في الواقع المسؤولة عن زيادة الدين. لقد زادت هذه الحكومات الدين العمومي لأنها رفضت أن تدفع تكاليف الأزمات التي تسببها الرأسمالية، للشركات الكبرى التي استفادت منها وأصحاب الأسهم الذين استمروا في الثراء. لقد تحدثت عن شركات الأدوية الكبرى وشركات GAFAM، وهناك أيضاً شركات إنتاج وتوزيع الطاقة، وشركات قطاع الأغذية والتوزيع، والبنوك، وشركات إنتاج الأسلحة التي حققت أرباحاً ضخمة.

لذلك، في ظل عدم زيادة الضرائب على الشركات الكبرى واستمرار منح الهدايا للأثرياء، رفعت السلطات العامة من الدين العمومي.

بلغت في عام 2025، فرنسا ديناً عمومياً يعادل 114٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وإيطاليا 138٪، واليونان 152٪، وبلجيكا 107٪، وإسبانيا 103٪، بينما تقل نسبة الدين العام في البلدان الأخرى عمومًا عن 100٪. تتجاوز الغالبية العظمى من دول الاتحاد الأوروبي بكثير نسبة 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت. نحن نشكك في صحة المقارنة بين حجم الدين والناتج المحلي الإجمالي، ولكن بما أن هذه النسبة تستخدم من قبل الحكومات والمعاهدات التي تحكم الاتحاد الأوروبي، فإنها تشكل وسيلة قياس، مهما كانت معيبة.

ما هو مؤكد هو أنه على عكس ما يدعيه اليمين، فإن زيادة الدين العمومي ليست ناجمة عن الإفراط في الإنفاق الاجتماعي أو الإنفاق على رواتب الموظفين في الخدمة العامة أو الاستثمارات العامة في مكافحة تغير المناخ.

إن زيادة الدين العمومي هي نتيجة عاملين: 1. سياسة زيادة الإنفاق غير المشروع، مثل المساعدات العمومية للشركات الكبرى وزيادة الطلبات العمومية على صناعات الأسلحة، وشركات الأدوية الكبرى (أثناء الوباء)، إلخ. 2. سياسة الإيرادات العامة غير الكافية بسبب رفض فرض ضرائب على الأغنياء وأرباحهم (الهائلة).

استغل اليمين، الذي كان يبحث عن حجة

لاتخاذ خطوة جديدة في سياسات التقشف والهجمات على المكتسبات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، هذه الحالة ليقول إنه يجب زيادة التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي و في الاستثمارات العمومية، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة تغير المناخ والأزمة البيئية.

كما استغلوا الفرصة لتقليص الإنفاق على المساعدات الإنمائية. لم نكن نخادع أنفسنا بشأن كيفية تقديم المساعدات الإنمائية، لكننا ندرك أن تقليصها لا يصب في مصلحة شعوب الجنوب: عندما اوقف ترامب برنامج المساعدات الأمريكية (US Aid) بشكل كامل، كان لذلك آثار كارثية على الظروف الصحية لملايين الأشخاص في أفريقيا الذين كانوا يتلقون علاجًا لمكافحة الإيدز على سبيل المثال.

هل ترى أن هناك خطر حدوث انهيار اقتصادي، أي انهيار الدول التي ستصبح عاجزة عن سداد ديونها؟

هناك تهويل لمسألة الديون، وهو ما يجب أن ندينه. نحن لا نواجه احتمال انهيار أو عجز عن السداد. ما نحتاجه من وجهة نظر اليسار هو حكومة تعلن، على أساس افتحاص للديون بمشاركة المواطنين، أن جزءاً من الدين العمومي غير شرعي بل وحتى بغيض، وأنه يجب إجراء إلغاءات كبيرة له. نود أن تتخذ حكومة يسارية، تطبق سياسة مواتية للسكان وتقوم باستثمارات عامة ضخمة في مكافحة الأزمة البيئية، مثل هذا القرار.

على سبيل المثال، لا يزال البنك المركزي الأوروبي يمتلك ما يقرب من 5 تريليونات يورو من سندات الدين العام لدول منطقة اليورو، أي ما يعادل تقريباً 20٪ من الدين العام لكل دولة. إذا ألغى البنك المركزي الأوروبي هذه الديون، فسيكون هناك انخفاض بنسبة 20٪ تقريبًا وستسقط الحجة الداعية إلى اتباع سياسات التقشف. في الواقع، طالما أن البنك المركزي الأوروبي هو الدائن لجزء كبير من الديون، فإنه يمكنه ممارسة ضغط على الحكومات التقدمية التي ترغب في اتباع سياسة مناهضة للتقشف.

وهذا تحدٍ بالغ الأهمية عندما يتعلق الأمر بمناقشة البدائل. لكن هناك بالطبع الديون التي يطالب بها رأس المال الكبير الذي يشتري سندات الدين العمومي، وهنا يتعين على الحكومات التقدمية المنتخبة اتخاذ إجراءات لإلغاء/رفض هذه الديون.

الآن، إذا بقي اليمين في السلطة، فسوف يستخدم حجة مبلغ الدين العمومي لفرض سياسات تقشفية أكثر حدة. وهذا لن يحل المشاكل الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بأي شكل من الأشكال، لكنه سيزيد من قدرة رأس المال الكبير على شن هجوم ضد الشغيلة.

لن يحل ذلك مشاكل الاتحاد الأوروبي الاقتصادية الهيكلية، ولكن في معركة رأس المال ضد العمال، سيحرز رأس المال نقاطاً بفضل الهجمات التي يشنها باسم ضرورة إجراء تخفيضات لسداد الدين العمومي.

لذا فإن مسألة الدين العمومي هي عنصر أساسي. وفي هذا الصدد، وبالنسبة لجزء من اليسار الذي يقول إنه لا توجد مشكلة في الدين العمومي، أعتقد أن اليسار الراديكالي يجب أن يقول إن هذا الرد قصير جداً، وأن هناك بالفعل مشكلة في الدين العمومي لأن جزءاً كبيراً منه غير شرعي. نعم، مبلغ الدين العمومي ليس كبيراً بشكل دراماتيكي، لكنه كبير جداً وغير مبرر. يجب الخفض من هذه الديون العمومية بشكل جذري. ليس عن طريق تسريع السداد، بل على العكس، عن طريق رفض السداد بشكل كبير، وجعل رأس المال الكبير- الذي استفاد منها بشكل منهجي-يدفع تكلفة إلغاء هذه الديون لتحرير الموارد لسياسة من نوع آخر ونموذج آخر للتنمية البشرية، يحترم التوازنات البيئية.

﴿إذا تمت زيادة الإيرادات، فذلك من أجل زيادة الإنفاق المشروع، والاستثمارات العامة لتحسين الظروف المعيشية في إطار مكافحة الأزمة البيئية﴾.

ما هي التدابير الاقتصادية الكبرى؟

أعتقد أن برنامج اليسار يجب أن ينطلق أولاً من واقع حياة السكان. لذلك، يجب خلق مناصب شغل جيدة، مفيدة اجتماعياً وأفضل أجراً بكثير من تلك الحالية، مع ظروف عمل أفضل. يجب الخفض من ساعات العمل بشكل جذري، مع تعويضات عن التوظيف وزيادة الدخل الحقيقي. يجب تطبيق سياسة ضريبية تصاعدية، مع تخفيض جذري، بل وإلغاء ضريبة القيمة المضافة على مجموعة من الخدمات الأساسية-بدءاً بالمياه والكهرباء-وزيادة جذرية في الضرائب على دخل وأموال الأغنياء. وهذا أيضاً جواب، عبر الإيرادات، على جزء من المسألة التي أثارتها الديون العامة.

ولكن هنا يوجد فرق كبير عن البرنامج الاجتماعي الديمقراطي: لا ينبغي أن يستخدم برنامج العدالة الضريبية لسداد ديون غير مشروعة. إذا جرت زيادة الإيرادات، فذلك من أجل زيادة الإنفاق المشروع، والاستثمارات العمومية لتحسين ظروف العيش في إطار مكافحة الأزمة البيئية. لذلك، هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة في وسائل النقل العام، والتخلص من الطاقة النووية، ومجموعة كاملة من المشاريع التي تسمح أيضاً بخلق وظائف مؤهلة. هناك حاجة إلى زيادة الإنفاق على الخدمات العمومية، مع خلق وظائف على نطاق واسع، لا سيما في مجال الصحة. يجب ألا ننسى ما حدث خلال جائحة فيروس كورونا التي أدت إلى زيادة الوعي بأهمية الصحة العمومية وحقيقة أن شركات الأدوية الكبرى الخاصة لا تلبي احتياجات السكان على الإطلاق.

يجب وضع القطاعات الاقتصادية الكبرى تحت السيطرة العمومية. يجب مصادرة قطاع الطاقة وجعله قطاعاً عموميا. ومن خلال المصادرة، يجب أن يخضع قطاع البنوك والتأمين بالكامل للاحتكار العمومي، ويجب أن يجري تأميمه.

يجب إلغاء سلسلة من المعاهدات الجائرة المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على بلدان الجنوب-معاهدات تضر ببلدان الجنوب باسم التجارة الحرة-وبالتالي إدخال نوع آخر من التجارة.

يجب أن تتغير علاقة الشمال، على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي، مع شعوب الجنوب، لا سيما سياسة الهجرة. يجب استبدال المساعدة الإنمائية بتعويضات تدفع لشعوب الجنوب واستعادة الثروات التي حصل عليها الشمال بطريقة غير مشروعة على حساب شعوب الجنوب.

هناك أيضاً مسألة صناعة الأسلحة: يجب على اليسار أن يكافح ضد زيادة الإنفاق على الأسلحة وأن يقول إن قطاع الأسلحة يجب أن يخضع أيضاً للرقابة العامة وأن يكون خاضعاً لرقابة صارمة، من أجل التوجه نحو نزع السلاح، الأمر الذي يتطلب مفاوضات دولية.

هذه عناصر أساسية تمامًا في برنامج اليسار.

24 أكتوبر 2025

1) «الاستيلاء على الموارد الطبيعية لأوكرانيا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. الإمبريالية في حالة هجوم»، إريك توسان، CADTM، 15 مايو 2025.

2) « النسخة 2.0: أوروبا تتجه نحو اليمين واليمين المتطرف »، إريك توسان، CADTM، 27 يوليو 2024.

قطائع: بيان الرابعة الرابعة الجديد

بيان الأممية الرابعة الجديد متاح الآن في دار النشر La Brèche (4 ،2025) يورو).

هذا البيان، من أجل ثورة اشتراكية ايكولوجية-القطع مع النمو الرأسمالي، وثيقة تمثل مرحلة جديدة في تاريخ الحركة التي أسسها ليون تروتسكي ورفاقه في عام 1938.

مايكل لووي
مايكل لووي هو عالم اجتماع وفيلسوف ماركسي واشتراكي بيئي، وعضو في الأممية الرابعة. وهو مؤلف العديد من الكتب. وقد نسق نشر بيان عام 2003 وكان عضواً في مجموعة العمل المسؤولة عن نشر بيان عام 2025.

بقلم؛ ميخائيل لووي

انبثقت، منذ بيان المتساوي (1796) لبابوف والبيان الشيوعي (1848)، وثائق عديدة من هذا النوع على امتداد تاريخ الحركة العمالية. أثر بعضها، مثل بيان ماركس وإنجلز في عام 1848، في أجيال من القراء. بينما سرعان ما نُسيت وثائق أخرى... وهي تشترك، برغم اختلافاتها، بعض الخصائص:

- الرغبة في إطلاع الجميع على مقترح جديد،
- ملخص للتحليلات الرئيسية، وكذلك لبرنامج حركة سياسية واستراتيجيتها،
- لغة في متناول أكبر عدد من الناس،
- تفاعل بين تحليلات وضع راهن وتأكيد بعض المبادئ المؤسِّسة.

يمكن اعتبار النص المؤسس للأممية الرابعة، احتضار الرأسمالية ومهام الأممية الرابعة، المعروف باسم البرنامج الانتقالي (1938)، بمثابة بيان، ولو أن هذا المصطلح غير وارد في عنوانه. وقد صنفت الأممية الرابعة عدة وثائق أخرى بياناتٍ: على سبيل المثال، نُشر في عام 1948 بيان مؤتمر الأممية الرابعة الثاني: ضد وول ستريت والكرملين. من أجل برنامج البيان الشيوعي، من أجل الثورة الاشتراكية العالمية، الذي يمثل بلا شك انعطافا عما كان يتصوره ليون تروتسكي في عام 1938 (1). وينطبق الأمر عينه على وثيقة اشتراكية أو همجية، على عتبة القرن الحادي والعشرين. بيان الأممية الرابعة، الصادر عام 1993، الذي يسجل زوال ما يسمى «الاشتراكية القائمة فعلا».

بيان لعصرنا

يسعى البيان الجديد من أجل الثورة الاشتراكية الايكولوجية إلى استجلاء سبل لفهم التحديات التي يواجهها عصرنا والتصدي لها. وبطبيعة الحال، يشترك الكثير مع بيانات 1938 و1948 و1993: فهو يقترح، مثلها، تحليلاً ماركسيًا للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، و«برنامجا انتقاليا» (طِبْق المنهج الذي حدده تروتسكي)، واستراتيجية ثورية، وأفقًا اشتراكيًا. لكنه يتصف مع ذلك بخصائص تميزه عن النصوص السابقة.

بينما كان برنامج الانتقال لعام 1938 من صياغة ليون تروتسكي، وكتب إرنست ماندل إلى حد كبير بيان عام 1993، جاء بيان الأممية الجديد نتاجا لعمل جماعي استمر أكثر من عام، وشارك فيه رفاق من الشمال والجنوب العالمي، ونسَّقه دانيال تانورو.

أكد بيان عام 1938 أن «قوى الإنتاج توقفت عن النمو ولم تعد الاختراعات الجديدة والتطورات التقنية تؤدي إلى تنامي الثروة المادية». وهذا ما مثل، وفقاً للوثيقة، «مقدمة اقتصادية» للثورة البروليتارية (2). بغض النظر عن صحة هذا الحكم في عام 1938، لم يعد ممكنا بعد الحرب إنكار استمرار قوى الإنتاج في النمو وأننا شهدنا، في إطار الرأسمالية، «زيادة في الثروة المادية» – التي استولت عليها بالطبع أقلية من المستغلين (3).

«يسعى البيان إلى رسم خطوط عريضة لفهم التحديات التي تواجه عصرنا والتصدي لها».

والحال أن البيان الجديد، في 2025، يعتبر «تنامي الثروة المادية» هذا، أي النمو الرأسمالي اللامحدود واللامتناهي، هو بالضبط ما يجب محاربته: «القطع مع النمو الرأسمالي»! إنه أيضًا قطيعة مع تصور معين للتقدم والثروة المادية و«لتطور قوى الإنتاج». هذا التغيير تعبير عن واقع جلي: تمثل الأزمة البيئية، في عام 2025، تهديدًا وجوديًا للبشرية، ما لم يكن قائما بتاتا في عام 1938.

مكانة الايكولوجيا

أدركت الأممية الرابعة تدريجياً التحدي الايكولوجي. لم ترد هذه المسألة في بياني 1938 و1946، لكنها حاضرة في بيان 1993، وإن كان ذلك بشكل محدود: في فصل واحد من 22 فصلاً في الوثيقة، مُبديا قلقا خاصة بشأن التلويث واستنزاف الموارد الطبيعية. حدث الانعطاف في عام 2003، في المؤتمر الخامس عشر، مع مقرر "الايكولوجيا والاشتراكية"، وهو الأول في تاريخ الأممية الذي يتخذ الأزمة البيئية موضوعًا رئيسا. يظهر تعبير «الاشتراكية الإيكولوجية «هنا أيضًا لأول مرة، لوصف أحد تيارات اليسار الإيكولوجي، الذي نتماهى معه:

في قطيعة مع أيديولوجية التقدم الانتاجوية - في شكلها الرأسمالي و/أو البيروقراطي (المعروف باسم "الاشتراكية القائمة فعلا") – وفي تعارض مع التوسع اللامتناهي لنمط إنتاج واستهلاك مدمر للبيئة، تمثل الاشتراكية الايكولوجية، في الحركة العمالية وفي الايكولوجيا، الاتجاه الأكثر حساسية لمصالح الشغيلة وشعوب الجنوب، الاتجاه الذي أدرك استحالة «تنمية مستدامة» في إطار اقتصاد السوق الرأسمالي. (4)

تعرض أيضا وثيقة عام 2003 تقييمًا نقديًا لتأخر الأممية الرابعة في فهم المسألة البيئية ومعالجتها. وتُفرد قسما بعنوان «الأممية الرابعة والأزمة البيئية» لهذا «النقد الذاتي».

كما كانت حال معظم أحزاب الحركة العمالية، لم يتم تناول هذه القضية في السنوات الأولى من وجود أممتنا. ولا جدوى من البحث عنها، في

البرنامج الانتقالي مثلا، تلك الوثيقة البرنامجية الأساسية لمؤتمر التأسيس في عام 1938. وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لم يتجاهل الماركسيون الثوريون بتاتا تدمير البيئة وتلويث الهواء والماء. لكن هذه الظواهر كانت تعتبر مجرد واحدة من العواقب الوخيمة لنظام استغلالي وغير إنساني، ولم تكن تعتبر ظاهرة عالمية تهدد بتدمير أسس الحياة نفسها. [...]

لم تشرع معظم فروع الأممية في طرح القضايا البيئية إلا عندما تصدرت عناوين الصحف في أعقاب تحركات قوى أخرى. نتج عن ذلك بطء نسبي للنقاش داخل الأممية. بينما تناقش تيارات وأفراد آخرون مسألة البيئة والاشتراكية منذ عقود، ظل الماركسيون الثوريون صامتين بالأحرى.

تم اتخاذ خطوة مهمة أخرى إلى أمام في المؤتمر السادس عشر، في عام 2018، عندما تم اعتماد الاشتراكية الايكولوجية توجها للأممية - وهي واردة في عنوان القرار: "تدمير الرأسمالية للبيئة والبديل الاشتراكي الايكولوجي". تم إهداء الوثيقة"لذكرى بيرتا كاسيريس، المناضلة الايكولوجية والنسوية من السكان الأصليين في هندوراس، التي اغتيلت في 3 مارس 2016 على يد رجال الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك لجميع شهداء النضال من أجل العدالة البيئية" (5).

مسألة خفض النمو

كان هذا القرار قد طرح بالفعل ضرورة خفض النمو- في قسم بعنوان "مناقشات جارية وتوضيحات ومسائل مفتوحة" - مع إشارة إلى أن الامر لا يتعلق ببرنامج أو مشروع مجتمعي، لأنه لم يذكر شيئًا عن علاقات الإنتاج والملكية (6).

لم يعد خفض النمو، في البيان الصادر عام 2025، «مسألة مفتوحة»، بل بات ضرورة لا مفر منها. وقد تم تأكيد ذلك في عنوان الوثيقة، الذي يذكر بضرورة «القطع مع النمو الرأسمالي». ومع ذلك، يأخذ خفض النمو، العادل والاشتراكي الايكولوجي، في الاعتبار التطور المتفاوت والمركب: «يجب أن ينخفض الاستهلاك النهائي العالمي للطاقة بشكل جذري - ما يعني إنتاجا أقل ونقلا أقل على الصعيد العالمي - مع زيادة استهلاك الطاقة في البلدان الأكثر فقراً، لتلبية الحاجات الاجتماعية»(7).

بعد قول هذا، يمكن للبلدان الفقيرة أيضًا أن تساهم في خفض النمو، الاشتراكي الإيكولوجي العالمي، بإلغاء الاستهلاك الباذخ للنخبة الطفيلية، ومكافحة المشاريع الضخمة المدمرة للبيئة وتدمير النظم البيئية من قبل الشركات الزراعية والصناعات المنجمية (8).

يستند البيان الصادر عام 2025 إلى إنجازات المقررات الايكولوجية المعتمدة في العقدين السابقين، لكنه يتميز بعدة جوانب:

- الوعي الشديد بالخطر : الاشتراكية الإيكولوجية ضرورية إذا أردنا «إنقاذ البشرية من كارثة بيئية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية».
- ضرورة « تحيين تحليلات الماركسية الثورية».
- الاعتراف بالحاجة إلى «إعادة بناء شاملة» لبرنامجنا واستراتيجيتنا، أي»إعادة صياغة حقيقية للمشروع الاشتراكي».
- من الآن فصاعدًا، ليس تجاوز «الانقسام الأيضي »(ماركس) بين المجتمعات البشرية والطبيعة، واحترام التوازنات البيئية، «مجرد فصول من برنامجنا واستراتيجيتنا، بل هي خيطها الموجه».
- تفكير أعمق في مشروعنا للحضارة البديلة، «العالم الذي نناضل من أجله».

إن البيان من أجل الثورة الاشتراكية الايكولوجية هو الوثيقة الأكثر منهجية وعمقًا من وثائق الأممية الرابعة في القرن الحادي والعشرين. لكنه لا يدعي على «الكلمة الفصل». إنه يروم أن يكون إسهاما في النقاش، مفتوحًا للحوار والنقد.

26 سبتمبر 2025

1) على سبيل المثال، تشخيص «الاضطراب» و»المأزق» الذي تعاني منه البرجوازية الدولية و»احتضار» الرأسمالية.

﴿البيان هو الوثيقة الأكثر منهجية وتعمقاً للأممية الرابعة في القرن الحادي والعشرين﴾.

2- البرنامج الانتقالي (1938) ترجمة غسان ماجد وكميل داغر، بيروت، الطبعة الأولى، 1980 ص. 30

3- لا يمكن اعتبار سنوات 1975-1945 «ثلاثين مجيدة» إلا من منظور اقتصادوي برجوازي وإمبريالي. مجيدة لمن؟ بالتأكيد ليس لأغلبية البشرية، التي عانت من الحروب الاستعمارية الوحشية في آسيا (الهند الصينية) وأفريقيا (الجزائر والمستعمرات البرتغالية)، والديكتاتوريات العسكرية الدموية في أمريكا اللاتينية، والأنظمة الفاشية في العديد من دول أوروبا (البرتغال وإسبانيا واليونان).

4- « الايكولوجيا والاشتراكية»، قسم «الحركة العمالية والايكولوجيا».

5- Inprecor عدد 664، مارس 2018، ص. 3.

6- المرجع نفسه، ص. 34.

7-بيان من أجل ثورة اشتراكية ايكولوجية -القطع مع النمو الرأسمالي. بالعربية:
https://fourth.international/ar/almwt-mrat-alalmyt/874/699

8- المرجع نفسه

رفاق افتقدناهم

توفي في مطلع شهر أكتوبر رفيقنا أندرياس كلوكه، الذي كنا نعمل معه في ما كان آنذاك المجموعة الوحيدة في الفرع اليوناني للأممية الرابعة، بعد أن أضعفه مرض مديد جداً أعقب عملية جراحية معقدة. واصل أندرياس، في السنوات الأخيرة كلها، وبقدر ما أتاحت قوته، المشاركة في متابعة وتحليل ما يمكن أن يؤدي إلى أزمة ثورية.

أندرياس كلوكه Andreas Kloke (1953-2025)

ولد في كولونيا، وكان مناضلا في مجموعة الماركسيين الأمميين GIM ، التي كانت آنذاك فرع الأممية الرابعة الألماني. ثم انتقل إلى اليونان في العام 1988، حيث قام بتدريس اللغة الألمانية، وانضم إلى منظمة الشيوعيين الأمميين في اليونان-سبارتاكوس OKDE-Spartakos ، حيث كان عضوًا نشطًا، وقاد المناقشات وعمل في هيئة تحرير المجلة.

كان، بالإضافة إلى العديد من المقالات، مبادرا إلى نشر كتب عديدة، إما بترجمة نصوص ألمانية إلى اليونانية أو بنشر كتاب (باللغة اليونانية) في عام 2015 بعنوان «الثورة السياسية، القومية، الاشتراكية». تم تقديم هذا الكتاب في النادي العمالي نيبا سميرني (Ergatiki Lescki) من قبل الرفاق كريستوس كيفاليس وتاسوس أناستاسياديس ومانوس سكوفوغلو، عندما كان أندرياس قد أنهكه المرض.

كان أندرياس، المقيم في ضاحية أنشأها لاجئون يونانيون من آسيا الصغرى بعد عام 1922، مناضلا فيها، لا سيما بصفته عضوًا مؤسسًا محليًا لتحالف أنتارسيا وبولي أنابودا («المدينة المقلوبة»)، وهي مجموعة تشارك في الانتخابات البلدية تابعة لليسار الراديكالي والثوري.

يمثل مرض أندرياس ووفاته خسارة عظيمة لرفاقه، بسبب جودة تحليلاته، ولكن قبل كل شيء بسبب نهجه المنفتح في الحوار بين الثوريين. ومن المسلم به أنه كان يختلف مع رأي الأغلبية داخل الأممية الرابعة بشأن بناء أحزاب عريضة.

أراد أن يقنعنا بأن هذا المسار كان خطأً، وسرد أمثلة على حالات فشل تطبيقه، مصحوبة بابتسامة صغيرة لم تكن ساخرة على الإطلاق، لأنه حتى لو كانت المناقشات صعبة في بعض الأحيان، كان هناك شيء واحد مؤكد بالنسبة لأندرياس: هذه الخلافات كانت جزءًا من المناقشات بين الثوريين، ولم يدّع أبدًا أنها تضع «الثوريين الحقيقيين» في مواجهة «الإصلاحيين»، على عكس تقليد العصبوية اليسارية الذي لا يزال للأسف متفشيا في اليونان.

كان إصراره على عدم موافقته على تشكيل أحزاب عريضة يفسر بنحو ملموس جدا بخشيته من أن يؤدي الأمر بفروع الأممية الرابعة التي تسير في هذا الاتجاه إلى إضعاف نفسها أو فقدان طابعها الثوري.

ولكن الأهم من ذلك، كما تم استذكاره إبان التأبين الذي أقيم في جنازته، والتي حضرها رفاقه وأصدقاؤه السابقون، بما في ذلك العديد من مناضلي المجموعتين اللتين تشكلان الفرع اليوناني الحالي، الاتجاه البرنامجي للأممية الرابعة و OKDE Spartakos هو أن أندرياس كان يؤيد خط الأممية الرابعة في معظم القضايا المحورية الراهنة .

كان هذا يحدث غالبًا في نهاية المناقشات حيث كانت وجهة نظره تتطور مع أخذه في الاعتبار الواقع على الأرض: على سبيل المثال، بشأن الوضع في يوغوسلافيا السابقة (والذي كان متعارضاً مع الانحياز الاصطفافي لليسار اليوناني المؤيد للصرب)، وبشأن أهمية تطوير حزب اليسار(Die Linke) وما إلى ذلك.

هذه البراغماتية، التي كانت مناقضة للمفاهيم الجامدة والمغلوطة تاريخيا في كثير من الأحيان (يمكن للمرء أن يفكر في التجاهل المذهل الحالي لمقاومة شعب أوكرانيا المناهضة للإمبريالية من قبل معظم اليسار اليوناني)، كانت خصلة جعلت رفيقنا قيّماً وموضع تقدير كبير.

وهذا ما رغبنا في تكريمه من خلال توجيه تحية الأممية الرابعة في جنازته. وبالطبع، سنظل دائماً نتذكر لطفه وروح الدعابة لديه، وهما خصلتان لا تقدران بثمن بالنسبة لثوري! نتوجه بخالص تعازينا إلى شريكته ميري وابنه مانوليس.

ترجمة عن International Viewpoint

التيار البرنامجي للأممية الرابعة
التيار البرنامجي الأممية الرابعة هو، إلى جانب OKDE-Spartakos، أحد المجموعتين اللتين تشكلان الفرع اليوناني للأممية الرابعة.

إعادة قراءة كتاب فرانز فانون "معذبو الأرض»

ليست ضرورةٌ إعادة قراءة منجز فرانز فانون اليوم مرتبطة بالحاجة إلى إحياء الذكرى فقط، بل إنها تتيح لنا بوجه خاص العودة إلى الرهانات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي كانت تسود وتهيكل نضال شعب من أجل حريته وتحرره وسعيه إلى استقلاله.

بقلم: نذير جرمون

يطابق العام 2025 الذكرى المئوية لميلاد فانون، وبالنسبة لنا نحن الجزائريين، يمثل تكريمه على التزامه، جسدا وروحا، بالثورة الجزائرية، فيما لم يكن ثمة ما يهيئه لهذه المهمة، واجبا أخلاقيا وسياسيا. لكن إعادة قراءة أعماله تتيح لنا أيضًا، في هذه الأزمنة حيث تسود كل ضروب النزعات التحريفية، إعادة وضع هذا النضال في بعده المحلي والإقليمي، وحتى العالمي والتاريخي. فإذا كانت نضالات الأمس من أجل الاستقلال عن الاستعمار قد أتت أكلها، فإن التناقضات والأزمات والصراعات الحالية ما هي إلا امتداد لأنظمة السيطرة والاستغلال التي تطفو كـ«عودة المكبوت»، كما قد يقول الطبيب النفسي فانون.

وثمة أيضاً أسباب برنامجية تحدو بكل عمل نضالي إلى العودة إلى «الفانونية». فقد منحت هذه، في الماضي، «النخب المناهضة للنخبوية» (تعبير مستعار من محمد حربي (1)) عرضًا لقوانين التطور الاجتماعي مغايرا لما تروجه آنذاك ماركسيةُ الستالينيةِ المبتذلةُ والمنحطة. وقد دافعت عن العالم الثالث بطرح «معذبي الأرض» بديلا عن «الطبقة العاملة». لم يعد على بروليتاريا البلدان الغربية أن تقتاد الشعوب المضطهدة في النضال، بل إن نضال هذه الشعوب ما سيتيح تحررها من نير الاستعمار الآني، ويحدد القضية الثورية للبروليتاريا العالمية. وقد حظيت هذه الرؤية بأتباع، حتى في أوروبا. لكن فانون لم يدافع عن هذه الرؤية انطلاقاً من قراءة مفاهيمية وبرنامجية، بل من قراءة براغماتية للواقع الاستعماري. لم يكتفِ فانون بتحليل اقتصادي بحت للاستعمار. فقد قام أيضا بتنظير للصراع الهوياتي والثقافي وحاول إثبات أن «معذبي الأرض» الحقيقيين، المستغَلين بنحو مطلق، هم المستعمَرون.

الفكرة الأساسية التي تبني عمله هي فكرة الثورة، أي فكرة قطيعة جذرية، تبلغ مستوى العنف على الصعيد السياسي، مع الممارسات السائدة في عصره. نجد الفكرة هذه في جميع أعماله بما هي ضرورة لا غنى للمستعمَرين والمستغَلين، أو بشكل أدق لـ «معذبي الأرض»، من أجل القضاء على كل أوجه نظام السيطرة والاستغلال التي كانت، ولا تزال، تسود في العالم.

لذا، رافقت فكرة الثورة تفكيره وممارسته في مجال الطب النفسي، عالمه المهني، وعلى صعيد إنتاجه العلمي وكذا على الصعيد السياسي.

تطور الطبيب النفسي فانون

في الطب النفسي، المتخذِ مهنةً، بدأ فانون مسعاه إلى فهم الجنون، ذاك الذي يصيب البشر بمعنى الكلمة السريري، والذي يصيب المجتمع. ففي نظره، ليست أدواء الإنسان غير أدواء المجتمع الذي يعيش فيه. تستند أطروحته بالكامل إلى فكرة مؤداها أنه «لا يمكن اختزال الاغتراب في اضطرابات التركيب العضوي أو تاريخ الفرد، خارج أي رابط اجتماعي» (2)، كما يؤكد جان خالفا.

> «ركز فانون على السياقات الاجتماعية والتاريخية للاتجاهات النفسية التي يُفترض أنها مرضية لدى المستعمرين، وتناول التحديات التي تطرحها الممارسة النفسية في المجتمع الاستعماري».

كان معاصرا لميشيل فوكو الذي يتناول هو الآخر، وفي الحقبة عينها، موضوع الجنون. ويحاول العديد من الباحثين تبين تقارب بينهما. فقد تفكر كلاهما، في سياقات مختلفة، في إمكان قيام علم أمراض عقلية جديد. ويشجبان في الواقع التيارين الرئيسيين اللذين يقسمان الطب النفسي. من ناحية، الطب النفسي الإيجابي الذي يعتبر الأمراض العقلية جواهر أبدية باعتبار الفصام والبارانويا والاكتئاب مفاهيم مجردة تخترق نفسية المريض وتغيرها. ومن ناحية أخرى، الطب النفسي الوجودي الذي يرفض اعتبار المرض مشكلة عضوية.

ولكن فانون، على عكس فوكو، غير معروف فيلسوفاً للجنون والطب النفسي. إنه مشهور أكثر بما هو مفكر سياسي بفعل كتاباته عن العنف. بيد أن هذه النظرة إلى الأمور بدأت تتغير مع نشر كتاباته في الطب النفسي. فقد أثارت هذه النصوص، بمجرد أن أصبحت معروفة ومتاحة، اهتمامًا متجددًا بالتفاعل بين طبّه النفسي الثوري وسياسته الثورية.

التجذر المناهض للاستعمار

سافر فانون، بعد تخرجه، إلى الجزائر في عام 1953، وكانت لا تزال تحت وطأة الاحتلال الاستعماري، بقصد العمل في مستشفى الأمراض النفسية في البليدة-جوينفيل. ركز في أبحاثه

نادر جرمون
نادر جرمون، مهندس معماري ومدير قسم الهندسة المعمارية في جامعة بليدة، عضو في حزب العمال الاشتراكي (الجزائر) الموقوف.

فرانتز فانون وفريقه الطبي في بليدة (1953-1956).

في الطب النفسي على السياقات الاجتماعية والتاريخية للميول النفسية المفترض أنها مرضية لدى المستعمَرين، وتناول التحديات التي تفرضها ممارسة الطب النفسي في المجتمع الاستعماري. تجذرت مواقف فانون بسبب عمله في الطب النفسي، فانضم إلى جبهة التحرير الوطني (FLN) في عام 1955. ولما بات وجوده في البليدة غير محتمل، استقال وانتقل إلى تونس في عام 1956.

وهناك، في عام 1958، افتتح أول عيادة في شمال إفريقيا، حيث بدأ في إعداد دورة دراسية مسيسة جدا حول علم النفس المرضي الاجتماعي، «لقاء المجتمع والطب النفسي» (1959-1960)، مستكشفا ترابط الجنون والحالة الطبيعية والعمل والاحتجاج ونظام العدالة الجنائية والعنصرية. نشر فانون، قبيل وفاته، كتاب «معذبو الأرض» (1961). يعرض فصل «الحرب الاستعمارية والاضطرابات العقلية» رسومات نفسية سياسية لحالات سريرية من البليدة وتونس، بالإضافة إلى نقد لمدرسة الجزائر. يقول عنه جاك دريدا إنه كان «استثنائيًا للغاية وغير نمطي» في مجال الطب النفسي الفرنسي في شمال إفريقيا لأنه كان دائمًا «يثير مسألة ممارسته الخاصة في أبعادها السياسية». وبسبب هذه الأبعاد بالتحديد، لم يكن أحد، بحسب فوكو، مهتمًا بعمله قبل مايو 1968

طب نفسي دينامي

تصرف فانون، انطلاقاً من تخصصه وموضوعه العلمي، أي الطب النفسي، كمفكر زمانه، متطرقاً على الصعيد النظري والمنهجي إلى مجالات أخرى من العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولا سيما علم الأجناس البشرية، الحاضر بقوة آنذاك في السياسة الاستعمارية. واتخذ فرويد مرجعا له. لكنه لم يتصرف كتلميذ بسيط. «لم يفكر فرويد ولا أدلر ولا حتى جونغ الكوني في السود في أبحاثهم [...] . غالبًا ما ننسى أن العُصاب ليس جزءًا من الواقع البشري. وسواء شئنا أم أبينا، لن تظهر عقدة أوديب قريبًا لدى السود «، كما كتب في كتاب «بشرة سوداء، أقنعة بيضاء» (3). اكتفى فرويد، في نظر فانون، بشرح أن حالة راهنية لا يمكن أن توجد إلا في ماضي الفرد، متخليًا عن إدخال بُعد أساسي في رؤيته: بُعد مستقبله. لا يمكن فهم أي فعل بشري، بما في ذلك الأمراض النفسية، إلا باعتباره حالة ملموسة من التوتر بين قوى التوازن الدينامي الموجهة نحو المستقبل وعرقلة هذه القوى من قبل قوى تعمل في الاتجاه المعاكس وتسعى إلى منع هذا التطور.

﴿تبنى فانون دون تردد نضال الجزائريين من أجل استقلالهم. ولم يفعل ذلك على سبيل الدعم، بل باعتباره نضاله الخاص. كان يقول "نحن" عندما يتحدث عن جبهة التحرير الوطني﴾.

واستنادًا إلى أعمال جاك لاكان، أبدى اختلافه مع مفهوم "التكوين" مستعيضا عنه بمفهوم "البنية" (4). ولكنه تمايز، في الآن ذاته، عن استخدام مفهوم "البنية"العزيز على المدرسة البنيوية الرائجة في فرنسا آنذاك. كان كلود ليفي-ستراوس، ممثل هذه المدرسة الرئيس في فرنسا، يرى في بنيات المجتمعات البدائية بنيات دائمة وكونية غير دالة. وينطبق الأمر عينه على بنيوية ألتوسير الماركسية. ليست البنيات المكونة للسلوك البشري، بنظر فانون، حقائق كونية، بل حقائق محددة نشأت من أصل ماضي وتخضع لتحوّلات ترسم ملامح تطور (أو ثورة) مستقبلي.

في الحقبة نفسها في الجزائر، نافسته في هذا المجال أعمال جيرمين تيون Germaine Tillon في علم الأجناس البشرية حول السكان البربر في الاوراس (الشاوية) وأعمال بيير بورديو حول سكان القبائل، كل في مجاله وعالمه. كلاهما يعرضان بنية المجتمع الجزائري، الاجتماعية والثقافية، في جوهرها وليس في وجودها التاريخي (5). يرى فانون أن البنى التي يحللها نتيجةٌ

لعملية هيكلة وتشكيل. وهي في حالة دراساته عن المجتمع الأسود والمجتمع الجزائري، نتيجة للهيكلة الاستعمارية. ويدعو، في مواجهة هذا التفكيك، إلى ضرورة إعادة هيكلة جديدة وليس العودة إلى البنية القديمة. ومن هنا انضمامه إلى العمل الثوري الذي بدأته جبهة التحرير الوطني.

الوجود بالنضال

يستند فانون، على الصعيد الاستدلالي (6)، إلى فرويد وهيغل وماركس. ولكن، كما يشير فرانسيس جينسون، « من الخطأ البحث في ذلك عن نظام مفاهيمي « (7). و دون وقوع في نزعة تجريبية تامة، يعتمد على الاستقراء، بقراءة الواقع، أكثر من العمل بنموذج نظري ما . كما أكدنا أعلاه، يختلف فانون عن فرويد في تفسيره الأوديبي الذي لا ينطبق على تاريخ المجتمع الأفريقي الأسود. ويتمايز بوجه خاص عن غياب بُعد المستقبل في مواجهة هذه العقدة.

و يستعير فانون من هيغل فكرة أن " الإنسان لا يكتسب انسانيته إلا بقدر ما يسعى إلى فرض نفسه على إنسان آخر، حتى يعترف به هذا الآخر». (8) ويعتبر، في تحليله للمجتمع الكاريبي، «أن الزنجي، الذي كان غارقا في العبودية، قد حرره سيدُه. لم يخض نضالا من أجل الحرية. الزنجي عبدٌ سُمِح له بتبني موقف السيد» (9). قال: الزنجي يجهل ثمن الحرية، لأنه لم يقاتل من أجلها. «الفرد الذي لم يخاطر بحياته قد ينال اعترافا بما هو شخص، ولكنه... لم يصل إلى حقيقة هذا الاعتراف بما هو اعتراف بوعي مستقل بالذات « (10).

لكنه سرعان ما يغير استنتاجه مشيرًا إلى أن «السود الأمريكيين يعيشون مأساة أخرى. في أمريكا، يقاتل السود ويُقاَتلون. هناك قوانين تختفي تدريجياً من الدستور. وثمة مراسيم تحظر بعض أشكال التمييز. ونحن على يقين من أن الأمر لا يتعلق بهبات". "إذا كانت هناك معركة، فهناك هزائم وهُدنات وانتصارات»(11).ولكن ما من حلٍّ سوى النضال. وسيخوض هذا النضال ويقوده ليس بعدَ تحليل ماركسي أو مثالي، بل ببساطة لأنه «لا يستطيع تصور وجوده إلا في شكل نضال ضد الاستغلال والبؤس والجوع» (12) .

يتبنى، من عند ماركس، إحدى أطروحاته عن فيورباخ «لم يعد الأمر يتعلق بمعرفة العالم، بل بتغييره « (13). وهذا ما حدا به إلى الانضمام دون تردد إلى نضال الجزائريين/ت من أجل استقلالهم/ن. لم يفعل ذلك على سبيل المساندة، بل باعتباره نضاله الخاص. يتحدث بصيغة «نحن» عندما يتعلق الأمر بجبهة التحرير الوطني.

طبَّق، في الجزائر، أطروحاته في حياته المهنية وفي منهجه النظري، ما دفعه إلى الانخراط في العمل السياسي. كان التحدي الرئيس يكمن عنده في التغيير الهيكلي للبلد والمجتمع. ورأى أن هذا التغيير يتحقق في الثورة التي أطلقتها جبهة التحرير الوطني في عام 1954.

كان هذا الانتقال إلى النضال بالنسبة لفانون حجر الناصية لفهم ديناميي وديالكتيكي للمجتمع الجزائري. لأنه، كما أكد، «لا يكتسب الإنسان انسانيته إلا بقدر ما يريد أن يفرض نفسه على إنسان آخر، لكي يعترف به هذا الآخر». ويستشهد بثلاثة أمثلة لدعم قوله، سنقدمها بإيجاز.

الحجاب

يشرح فانون، في فصل عنوانُه "الجزائر التي تنزع الحجاب"، كيف أن المرأة، في أسرة منغلقة على نفسها ومجتمع منطوٍ في يأس طويل، ترى في دعوة الجبهة الوطنية الى الكِفاح المسلح للانعتاق طريقاً للتحرر، فشرعت تزيل الحجاب. يتحول الحجاب، أحد عناصر نظام الدلالة، - الذي كان في الأصل لباساً معبِرا عن الانتماء إلى نطاق ثقافي معين، مدعوا إلى التغير والتطور مع تطور العالم - إلى رمز للمقاومة والقتال. وسيصبح رهانَ معركة عظمى. ستحشد قوات الاحتلال أقوى مواردها. وسيجند المستعمَرون قوة قصور مذهلة. ولكن لابد من عودة إلى الأصول.

أسهم تاريخ غزو فرنسا للجزائر، الذي يسرد اقتحام القوات للقرى ومصادرة الممتلكات واغتصاب النساء ونهب البلد، في ولادة الصورة الدينامية نفسها وتبلورها. يخلق استحضار هذه الحرية الممنوحة لسادية الغازي، وإيروتيكيته، على مستوى الطبقات النفسية للمحتل، ثغرات، ونقاط خصبة قد تنبجس منها سلوكيات حُلْمية وفي بعض الأحيان سلوكيات إجرامية. (14)

﴿يسبق اغتصاب المرأة الجزائرية في حلم الأوروبي دائمًا تمزيق الحجاب. نحن هنا أمام اغتصاب مزدوج.﴾

وهكذا، يكون اغتصاب المرأة الجزائرية في حلم الأوروبي مسبوقا دائمًا بتمزيق الحجاب. إننا هنا إزاء افتضاضين. وبالمثل، لا يكون سلوك المرأة أبدًا انضماما أو قبولا، بل سجودا.

كانت استراتيجية الاستعمار لتفكيك المجتمع الجزائري، على صعيد الأفراد، تولي المرأة مكانةً بارزة. وستثير ضراوة المستعمر، وطرقه في القتال، بطبيعة الحال، سلوكيات رد فعل لدى المستعمَر. يضطر المستعمَر، في مواجهة عنف المحتل، إلى تحديد موقف مبدئي تجاه عنصر كان في السابق خاملاً في التكوين الثقافي الأصلي. إن شُعار المستعمر في رغبته في كشف النقاب عن المرأة الجزائرية، ورهانه على تحقيق النصر في مسألة الحجاب بأي ثمن، هما اللذان سيؤديان إلى تصدي السكان الأصليين. إن كلام المستعمر العدواني المتعمد حول الحجاب يعطي حياة جديدة لهذا العنصر الميت، لأنه مستقر، دون تطور في الشكل والألوان، من المخزون الثقافي الجزائري. نجد هنا أحد قوانين سيكولوجية الاستعمار. في البداية، إنها الأفعال، إنها مشاريع المحتل هي التي تحدد مراكز المقاومة التي تنظم حولها إرادة استمرار شعب ما. (15)

« الأبيض هو الذي يخلق الزنجي. لكن الزنجي هو الذي يخلق الزنوجة»

يتصدى المستعمَر للهجوم الاستعماري حول الحجاب بعبادة الحجاب. ويكتسب ما كان عنصراً غير مميز في مجموعة متجانسة طابعَ طابو، وسيتم دوما ربط موقف هذه الجزائرية، او تلك، من الحجاب بموقفها الاجمالي من الاحتلال الأجنبي. ويرد المستعمَر، بوجه تركيز المستعمِر على قطاع معين من تقاليده، ردا بالغ العنف.

خلق اندلاع حرب التحرير ظروفا جديدة وردود فعل جديدة. حتى عام 1955، كان الرجال وحدهم من يخوضون المعركة. وطيلة حقبة السيطرة غير المنازع فيها، كانت المجتمع الجزائري - وخاصة النساء - يميل إلى الهروب من المحتل. وأدى إصرار المحتل على إماطة حجاب النساء وجعلهن حليفات في عملية التدمير الثقافي إلى تعزيز السلوكيات التقليدية. لكن هذا الطابع شبه المحرم الذي اتخذه الحجاب في الوضع الاستعماري كاد يختفي تمامًا إبان النضال من أجل التحرير. حتى الجزائريات اللائي لم يشاركن بنشاط في النضال أخذن يعتدن على التخلي عن الحجاب.

يُزال الحجاب ثم يُعاد، يجري استعمال الحجاب أداةً، ويُحوَّل إلى تقنية تخَفٍّ، إلى وسيلة نضالٍ. [...] في ظروف معينة، خاصة ابتداءً من عام 1957، يعود الحجاب للظهور. إذ تغدو المهام بالفعل أشدَّ صعوبة. بات الخصم يعلم، بعد أن اعترفت مناضلات تحت التعذيب، أن النساء ذوات المظهر الأوروبي للغاية يؤدين دوراً أساسيا في المعركة. علاوة على ذلك، تم القبض على بعض الأوروبيات في الجزائر، ما أدى إلى إرباك الخصم الذي أدرك أن جهازه ذاته ينهار. كان اكتشاف السلطات الفرنسية مشاركة أوروبيين في الكفاح من أجل التحرير أحد أهم أحداث الثورة الجزائرية. أصبحت الدوريات الفرنسية، منذ ذلك اليوم، توقف أي شخص. الأوروبيون والجزائريون مشبوهون على حد سواء. تلاشت الحدود التاريخية واختفت. يُطلب من أي شخص يحمل حزمة أن يفتحها ويُظهر محتواها. ويمكن لأي شخص أن يطلب من أيٍّ آخر تفسيراً عن طبيعة أي طرد يُنقل إلى الجزائر أو فيليبفيل أو باتنة. غدا ضروريا، في

جندي فرنسي يستخدم جهاز كشف الألغام على المارة في الجزائر العاصمة، في 16 يناير 1957، في إطار عملية تفتيش منهجية في القصبة، خلال معركة الجزائر. © AFP

ظل هذه الظروف، إخفاء الحزمة عن أنظار المحتل والتستر مرة أخرى بالحايك الواقي. (16)

هنا، يتخذ ارتداء الحجاب في المدينة بُعدًا جديدًا ومعنى آخر. عند حمل شيء ثقيل تحت الحجاب، «خطير المناولة» (17)، يجب إعطاء الانطباع بأن اليدين حرتان، وأن لا شيء تحت هذا الحجاب سوى امرأة فقيرة أو فتاة تافهة. «لم يعد الأمر مجرد وضع حجاب. يجب اتخاذ "هيئة المرأة العادية" بحيث يطمئن الجندي". ويعتقد أن، "هذه عاجزة تمامًا عن فعل أي شيء».

جسد المرأة الجزائرية، الذي جرى في البداية تجريده، يتضخم الآن. في حين وجب في الحقبة السابقة تنحيف هذا الجسد وتأديبه في اتجاه الوقار أو الإغراء، وجب هنا سحقه وتشويهه وجعله مجردا إلى أقصى حد. إنه، كما رأينا، طورُ القنابل والقنابل اليدوية وشواحن البنادق الرشاشة (18).

إن المبادئ العقائدية للاستعمار في سعيه لتبرير استمرار سيطرته تدفع المستعمَرين دائمًا إلى اتخاذ مواقف معاكسة حاسمة وجامدة وثابتة. وإذا أعيد استعمال الحجاب للضرورة، يُجرد نهائيًا من

﴿تدفع أحكام الاستعمار المستعمرين في الغالب إلى اتخاذ مواقف متشددة وجامدة وثابتة. فإذا ما تمت إعادة ارتداء الحجاب عند الضرورة، فإنه يفقد تمامًا بعده التقليدي البحت. ويكتسب معنى آخر﴾.

بعده التقليدي البحت. ويأخذ دلالة مغايرة.

ثمة إذن حركية تاريخية للحجاب يمكن ملاحظتها بشكل ملموس في مجريات الاستعمار في الجزائر. في البداية، كان الحجاب آلية مقاومة، لكن قيمته عند المجموعة الاجتماعية ظلت قوية جدًا. يُرتدى الحجاب بحكم التقاليد، بسبب الفصل الصارم بين الجنسين، ولكن أيضاً لأن المحتل يريد نزع حجاب الجزائر. في مرحلة ثانية، تحدث التغييرات إبان الثورة وفي ظروف محددة. ويتم التخلي عن الحجاب في أثناء العمل الثوري. ما كان في الأصل انشغالا بإحباط هجمات المحتل النفسية أو السياسية يغدو وسيلة وأداة. يساعد الحجاب المرأة الجزائرية على الإجابة على الأسئلة الجديدة التي يطرحها النضال. تخرج مبادرة ردود فعل المستعمَرين عن سيطرة المستعمِرين (19).

إن متطلبات النضال هي التي تثير في المجتمع الجزائري مواقفَ جديدة وسلوكياتٍ جديدةً وطرق ظهور جديدةً. هل لهذه المقاربة الديالكتيكية البارزة في ملاحظات فانون قيمة عالمية؟ بعبارة أخرى، هل لا تزال استنتاجاته حول الحجاب صالحة في مواجهة عودته البارزة في المجتمع الإسلامي المعاصر، إبان الثورة الإيرانية عام 1979 على سبيل المثال، أو في مواجهة العنف وصنوف التشنيع التي تتعرض له النساء؟ تجدر الإشارة إلى أن هذا الديالكتيك لا يزال، للأسف، يجعل من المرأة كبش فداء!

على أي حال، ملاحظات فرانز فانون مماثلة فيما يتعلق بالتقنيات الأخرى التي أدخلها الاستعمار، مثل الراديو والطب على سبيل المثال. ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة أيضًا في موقف المستعمَرين تجاه استخدام اللغة الفرنسية.

اللغة الفرنسية والمستعمَرون

نجد، وراء موقف النساء الجديد الذي شهدناه في أثناء النضال من أجل التحرر، الوضع الاستعماري برمته موضع سؤال. يؤدي الاعتراض

على مبدأ الاستعمار الأجنبي ذاته إلى تغييرات جوهرية في وعي المستعمَرين، وفي تصورهم للمستعمِر، وفي وضعهم كبشر في هذا العالم. تلك حال العلاقة بجهاز الراديو.

رفض المجتمع الجزائري بأسره أجهزة الراديو. رفض هذه التقنية التي تهدد استقراره وأنماطه التقليدية من التآنس الاجتماعي؛ والسبب المورَد أن البرامج، غير المتمايزة بفعل تقليد النموذج الغربي، لا تناسب التسلسل الهرمي الأبوي الصارم، بل والإقطاعي، المنطوي على محظورات أخلاقية عدة، الخاص بالأسرة الجزائرية.

لكن منذ بداية حرب الاستقلال، شعر الشعب الجزائري بالحاجة إلى تطوير شبكة المعلومات الخاصة به. آنذاك، حدثت التغيرات الأهم في اقتناء أجهزة الاستقبال، وفي المواقف الجديدة تجاه هذه التقنية المحددة للمعلومات. فمنذ الأشهر الأولى للثورة، سعى الجزائريون إلى إيجاد مصادر معلومات خاصة بهم بهدف حماية أنفسهم والهروب مما اعتبروه مناورات كاذبة من قبل المحتل. أصبحت معرفة ما يجري أمراً أساسياً. كانوا بحاجة إلى رفع مقام حياتهم إلى مستوى الثورة.

تعني حيازة جهاز راديو الحصول على حق الانخراط في هذه المعركة. مع جهاز الراديو، سيكتسب صوت الجزائر المكافحة أهمية قصوى على صعيد التماسك. كان لاستخدام اللغات العربية والقبايلية والفرنسية ميزة تطوير وحدة الشعب وتعزيزها، وإبراز جميع مناطق البلاد.

بدءا من عام 1954، فقدت الإذاعة وأجهزة الاستقبال طابعها العدائي، وتخلصت من طابعها الغريب، ونظمت نفسها في إطار متماسك مع الأمة التي كانت تخوض نضالها. في ظل الهواجس المهلوسة، اعتبارًا من عام 1956، أصبحت الأصوات الإذاعية حامية ومتواطئة. اختفت الإهانات والاتهامات وحلت محلها كلمات التشجيع. أصبحت التقنية الأجنبية، التي "تم استيعابها" إبان النضال الوطني، أداة قتال للشعب ووسيلة حماية من القلق (20).

على صعيد الاتصال، تجدر الإشارة إلى اكتساب اللغة الفرنسية قيما جديدة. إذ أدى بث برامج الجزائر المكافحة باللغة الفرنسية إلى تحرير اللغة المعادية من معانيها التاريخية. نفس الرسالة، التي تم بثها بثلاث لغات مختلفة، توحد التجربة وتضفي عليها بعدًا عالميًا. فقدت اللغة الفرنسية طابعها الملعون، وأثبتت قدرتها على نقل رسائل الحقيقة التي تنتظرها الأمة. وبقدر ما يبدو ذلك متناقضًا، فإن الثورة الجزائرية ونضال الشعب الجزائري هما اللذين سهلا انتشار اللغة الفرنسية في الأمة.

لم يعد التعبير باللغة الفرنسية وفهمها يعتبران خيانة أو تعاطفاً مع المحتل. أصبحت اللغة الفرنسية، بفعل استخدامها من قبل صوت المكافحين، الذي ينقل رسالة الثورة بشكل مؤثر، أداة تحرر.

قبل عام 1954، كانت معظم أعمال مؤتمرات الأحزاب الوطنية تجري باللغة العربية. وبشكل أكثر دقة، كان مناضلو القبائل أو والأوراس يتعلمون اللغة العربية خلال أنشطتهم الوطنية. قبل عام 1954، كان التحدث باللغة العربية ورفض اللغة الفرنسية كلغة وكوسيلة للقمع الثقافي شكلاً متميزاً ويومياً من أشكال التميز والوجود الوطني. وفي أغسطس 1956، أزالت حقيقة النضال وارتباك المحتل الطابع المقدس عن اللغة العربية، وأزالت الطابع الملعون للغة الفرنسية.

عندئذ، أصبح من الممكن الإعلان عن اللغة الجديدة للأمة باستخدام شبكات متعددة ذات دلالات (21).

استنتاج عملي وذو نطاق أعم: «منذ أن استعاد جسمُ الأمة الحياة بشكل متماسك وديناميي، أصبح كل شيء ممكناً... الشعب الذي يأخذ مصيره بين يديه يستوعب بأسلوب غير معتاد أشكال التكنولوجيا الأكثر حداثة".

﴿بقدر ما يبدو ذلك متناقضاً، فإن الثورة الجزائرية ونضال الشعب الجزائري هما اللذان سهّلا انتشار اللغة الفرنسية في الأمة.﴾

العنف من أجل السعي إلى الحرية

يبني فانون تحليلاته على ملاحظة وقراءة ردود فعل الناس "الذاتية" أكثر مما يؤسسها على قراءة "موضوعية" وفقًا لقوانين التاريخ. لا يستند تطور الحجة إلى النظرية بل إلى التجربة، وهي نقطة انطلاق تطور فكره: «نعتقد، بعيدًا عن اقتراح حل، أن من الضروري أن نعيش حياة من الدراسة والملاحظة» (22). ويستنتج أن النضال العنيف وحده يؤتي ثمارا.

وتكمن أصالة السياق الاستعماري في أن الواقع الاقتصادي، والتفاوتات، والاختلافات الهائلة في أنماط الحياة، لا يمكنها أبدًا إخفاء الحقائق الإنسانية. عندما ننظر إلى السياق الاستعماري في آنيته، يتضح أن ما يقسم العالم هو في المقام الأول الانتماء أو عدم الانتماء إلى نوع معين أو عرق معين. في المستعمرات، تمثل البنية التحتية الاقتصادية أيضًا بنية فوقية. السبب هو النتيجة: الغني غني لأنه أبيض، والأبيض أبيض لأنه غني. لهذا السبب يجب أن تكون التحليلات الماركسية دائماً مُفسَحة قليلاً كلما تم التطرق إلى المشكلة الاستعمارية. (23)

في هذا السياق، العنف كُليُّ الوجود. أول ما يتعلمه السكان الأصليون البقاءُ في مكانهم، وعدم تجاوز الحدود.

في هذه الحالة، تكون أحلام السكان الأصليين أحلام فعل، أحلامًا عدوانية. هذه العدوانية المترسبة في عضلات المستعمَر، سيظهرها أولاً ضد قومه. إنها الفترة التي يتقاتل فيها المستعمَرون، السود، فيما بينهم. وطالما أن طرق التحرر تظل مظلمة، تستمر الصراعات القبلية. وبالانخراط في صراعات انتقامية، يحاول المستعمَرون إقناع أنفسهم بأن الاستعمار غير موجود، وأن كل شيء يسير كما كان من قبل، وأن التاريخ مستمر. وبواسطة الدين، ينجح المستعمَرون أيضًا في تجاهل المستعمِر. وبالقدرية، يتم تجريد المضطهِد من أي مبادرة، حيث يُعزى سبب الشرور والبؤس والقدر إلى الله. وهكذا يقبل الفرد الحلَّ الذي قرره الله، وينحني أمام المستعمِر وأمام القدر، ويصل إلى السكينة بواسطة ضربٍ من إعادة التوازن الداخلي.

أرشده المستعمر دائما إلى الطريق الذي يجب أن يسلكه إذا أراد التحرر. الحجة التي يختارها المستعمَر جاءته من المستعمِر، وبتقلب ساخر للأمور، أصبح المستعمَر الآن هو من يؤكد أن المستعمر لا يفهم سوى القوة. يستمد النظام الاستعماري شرعيته من القوة، ولا يحاول في أي وقت من الأوقات التحايل على طبيعة الأمور هذه. لا يكف كل تمثال، سواء كان لفايديرب أو ليوطي أو بوجو أو الرَقيب بلاندان، كل هؤلاء الفاتحين المتربعين على الأرض الاستعمارية، عن إظهار معنى واحد: "نحن هنا بقوة البنادق..." (24)

لكن ظهور الكفاح المسلح يشير إلى أن الشعب قرر ألا يثق إلا في الوسائل العنيفة. العنف ليس إذن خيارًا. إنه كلي الوجود في فعل السيطرة الاستعمارية.

من المقصود بالدعوة إلى النضال العنيف؟

هذا هو السؤال الذي النابع من ملاحظات قراءة مُنجَز فانون. إنه موجه إلى المعدمين، الذين لم يعودوا في الأساس شغيلة البلدان الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر الذين يهتفون «انهضوا يا معذبي الأرض، انهضوا يا أسرى الجوع». معذبو الأرض الذين يخاطبهم فانون هم المحرومون في البلدان الفقيرة الذين يريدون حقًا في الأرض والخبز، في حين أن الطبقة العاملة في العالم الغربي آنذاك كانت تعتبر في كثير من الأحيان عنصرية وجاهلة بجلاء لسكان ما وراء البحار. وهي تشهد على لامبالاة نسبية تجاه مصير المستعمرات التي تستفيد منها بشكل غير مباشر.

ما يحدد "الطبقة الحاكمة" هو طابعها الأجنبي، قدومها من مكان آخر، وعدم شبهها بالسكان الأصليين. ليس القصد البحث عنها في المصانع التي تمتلكها، ولا في ممتلكاتها، ولا في حساباتها

المصرفية. هناك فقط "نحن" و"الآخرون".

الأرض أولا هي القيمة الأساسية لدى الشعب المستعمر، لأنها الأكثر واقعية: الأرض التي يجب أن تضمن الخبز، وبالطبع الكرامة. لكن هذه الكرامة لا علاقة لها بكرامة "الشخصية الانسانية". هذه القيمة الإنسانية المثالية لم يسمع عنها قط. ما رآه المستعمَر على أرضه هو أنه يمكن اعتقاله وضربه وتجويعه دون عقاب؛ ولم يأت قط أي أستاذ أخلاق أو قسيس ليتلقى الضربات بدلاً منه أو ليشاركه خبزه. (25)

ينتقد العمل النضالي المنظم من خلال نقد المثقف. لأن المثقف الذي اتبع المستعمر على مستوى المثاليات المجردة سوف يناضل من أجل أن يعيش المستعمر والمستعمر في سلام في عالم جديد.

لكن ما لا يبصره، بفعل تسلل الاستعمار إليه بكل أنماط تفكيره، هو أن المستعمِر لم تعد لديه، بمجرد زوال السياق الاستعماري، مصلحة في البقاء والتعايش. ليس من قبيل الصدفة أن الأقلية الأوروبية التي تسمى «ليبرالية» قد أعلنت موقفها قبل أي مفاوضات بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية: فهي تطالب، لا أكثر ولا أقل، بالجنسية المزدوجة. فبالاكتفاء بالجانب النظري، يُراد الحكم على المستعمِر بالقيام بقفزة ملموسة إلى المجهول. (26)

وكما يدرك المستعمِر تمامًا أن لا وجود لعبارات قد تحل محل الواقع، لا يقاتل السكان الأصليون من أجل شعار مجرد: «السلطة للبروليتاريا». بشكل ملموس، يتخذ النضال مبناه ومعناه أولاً من خلال شعارات مرتبطة بالأمة. ومع ذلك، حتى هذا الشعار الأخير يحتوي بنظر فانون على قسط من التجريد.

يتم تجاهل الفلاحين بشكل منهجي من قبل دعاية معظم الأحزاب الوطنية. لكن من الواضح أن الفلاحين هم وحدهم الثوريون في البلدان المستعمرة. (27)

بنظر فانون، يشعر الفلاحون بكراهية إزاء "السياسة" والديماغوجية. ولهذا السبب، نشهد في البداية انتصارًا حقيقيًا لعبادة العفوية.

كان الخطأ الكبير، والعيب الخلقي لأغلب الأحزاب السياسية في المناطق المتخلفة، وفقًا للنمط الكلاسيكي، هو توجيه اهتمامها في المقام الأول إلى العناصر الأكثر وعيًا: البروليتاريا في المدن، والحرفيين والموظفين، أي جزء ضئيل من السكان لا يمثل أكثر من واحد في المائة. [...] البروليتاريا هي نواة الشعب المستعمَر الأكثر تفضيلاً من قبل النظام الاستعماري. تحظى البروليتاريا الجنينية في المدن بامتيازات نسبية. في البلدان الرأسمالية، ليس لدى البروليتاريا ما تخسره، بل هي التي قد تكسب كل شيء. وفي البلدان المستعمَرة، البروليتاريا لديها كل شيء لتخسره. فهي تمثل في الواقع الجزء الضروري من الشعب المستعمر الذي لا غنى عنه لكي تسير الآلة الاستعمارية على ما يرام. (28)

﴿أحلام السكان الأصليين هي أحلام مليئة بالأفعال، أحلام عدوانية﴾.

خاتمة لإعادة فتح النقاش

دعونا لا ننسى أن فانون كان طبيبًا نفسيًا. نادرًا ما كف عن ممارسة مهنته، سواء في فرنسا أو الجزائر أو تونس. ولكن لو كانت مهنته مجرد نشاط مهني منفصلا عن اهتماماته الرئيسية، لكان على الأرجح قد افتتح عيادة خاصة كالتي كانت مزدهرة وقتئذ (29). بواسطة الطب النفسي، بدأ في فهم الإنسان ثم المجتمع الذي يدفعه إلى الجنون. لذا، فإن إلهامه ينبع من الطريقة التي يفهم بها ممارسته بما هو طبيب نفسي. تبدو له المؤسسة النفسية آلةً لتطبيع «المجنون» وفرض معايير عليه لا علاقة لها بما تعبر عنه كلماته. انضم إلى الحركة المناهضة للطب

أشخاص من الجزائر يستمعون إلى خطاب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة، في 9 مايو 1962 في حي بلكور في الجزائر العاصمة. © Fernand PARIZOT / AFP.

بابلو (إلى اليمين) أثناء إلقاء كلمة بمناسبة خروج البندقية الرشاشة الخامسة آلاف التي تم إنتاجها في مصنع الأسلحة الذي تم بناؤه في المغرب.

النفسي، وركز على تحرير هذا الكلام من خلال قلب العلاقة بين الطبيب والمريض. ففي الجنون تكمن الحقيقة والأصالة اللتان يجب السماح لهما بممارسة حريتهما. هناك نوع من التوازي بين شعبوية ذات بعد التحرري وممارسته الطبية، كما يشير محمد حربي (30).

لا يمكننا اختتام هذا النقاش دون الإشارة إلى دعم الأممية الرابعة النضالي، ولا سيما التزامات بابلو Pablo ورفاقه، ثم الصداقة التي طورها آلان كريفين (الرابطة الشيوعية الثورية ثم الحزب الجديد المناهض للرأسمالية) في شبابه النضالي مع نضال الجزائريين من أجل استقلالهم.

إذا كان هناك خيط موجه يخترق الفكر الماركسي، فهو بالتأكيد الطبقة العاملة بما هي قوة ثورية وتحررية، قادرة على فرض الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية عبر نشاطها الذاتي.

لا تستند هذه المقدرة، بحسب إرنست ماندل، إلى «مثالية» اعتباطية أو طوباوية أو إرادية، بل إلى الظروف المادية/الموضوعية لوجود هذه الطبقة في ظل الرأسمالية. ينبع الدور الذي تضطلع به هذه الطبقة من وضعها المطبوع بالاستغلال والاضطهاد والاستلاب، الذي يدفعها إلى المقاومة والنضال والتمرد. كما تشهد على ذلك الحقائق والأحداث. لا يوجد الوعي الجماعي الاجتماعي السياسي الذي تبديه بنحو مسبق؛ فهو لا ينبع مسبقاً من «طبيعتها الطبقية». (فرانسوا فيركامين)

إنما يدحض هذه المكانة قليلاً مع ما رأيناه للتو عند فانون وتحرر شعب الجزائر من الاستعمار. كما أنها مرفوضة من قبل رفيق نضال إرنست ماندل، ميشيل بابلو، الذي يعتبرها موقفاً أوروبي مركزيا للغاية، ويدافع عن أفكار قريبة من أفكار فانون.

ثمة في فلسفة فانون، كرد فعل أولي على الاستعباد والاستعمار، ما يندرج في إطار الذاتية. وهي تتمثل في الوقوف إلى جانب من يناضلون من أجل حريتهم في الوقت الراهن وبغض النظر عن الظروف. يبرز فرانسيس جينسون Francis Jeanson هذه الذاتية في نضال فانون:

إنه لا يكترث بأن يكون موضوعياً، لأنه منشغل جداً بحل المشكلة. «لم يكن بإمكاني أن أكون موضوعياً»، كما قال. «كانت الموضوعية العلمية محظورة عليّ، لأن المريض النفسي، العصابي، كان أخي، كان أختي، كان أبي». «استعصاء الموضوعية» هذا، هذا النوع من الالزام الحيوي الذي يُفرض على المستعمَر برفض كل من الطب والنظام الاستعماري، واللغة و»الوجود» الفرنسي، والراديو كأداة، وفكر المضطهد. الحرص على الشمولية، وعلى اعتبار جميع جوانب الموقف، وعلى تدقيق الحكم إلى ما لا نهاية، ترف لا يمكن أن يمنحه لنفسه من يتعرض للإنكار اجتماعياً: «بالنسبة للمستعمر، الموضوعية دائماً موجهة ضده». (31)

«فالعنف ليس خياراً. إنه حاضر في كل مكان في عملية الاستعمار».

لا يتعلق الأمر إذن بالتمسك بقوانين التاريخ الموضوعية من أجل اكتشاف الطريق الصحيح صوب التحرر. يتعلق الأمر ببناء تاريخه الخاص من خلال الالتزام، و رسم الطريق من خلال الالتزام. إن التطلع إلى خلاص مستقبلي للمجتمعات البشرية لا يقدم أي علاج لمصائب العبيد والمستعمرين المعذبين في الأرض في هذا الزمان. إن تحقيق التحرر البشري يوماً ما هو عزاء ضئيل لمن هو على وشك الموت. الإنسان الذي يجب إنقاذه ليس هذا المفهوم المجرد الذي لا ينتمي إلى أي زمان.

وقد دافع بابلو (32) عن نهج مماثل عندما انخرط في حرب الاستقلال الجزائرية. و انتقد بابلو، على عكس العديد من المناضلين الأوروبيين، الذين اعتقدوا أن قارتهم كانت حتماً مركزاً دائماً للثورة العالمية، هذا النزوع الأوروبي المركزي، ليقترب مما سيُعرف لاحقاً بـ»النزعة العالم الثالثية

«. « ظللنا، في المقام الأول، برغم دعمنا النظري للثورات التي هزمت إمبراطوريات الماضي العظيمة، «أوروبيين مركزيين»، كما قال.

وهذا هو أيضًا موقف ف. جينسون، المناضل الآخر، التحرري، في الحرب الجزائرية. لأنه، كما يقول، يبدو لي أكثر فأكثر أننا، نحن الأوروبيين، نقضي وقتنا في لعب لعبة الاختباء مع الحقائق - باسم فكرتنا عن الثورة: عندما يتعلق الأمر بنا، لم يحن الوقت بعدُ؛ وعندما يتعلق الأمر بالآخرين، ما هكذا وجب التعامل مع الأمر».

ولكن إذا كان "معذبو الأرض» قد نجحوا في التحرر من نير الاستعمار، فإنهم لم ينجحوا في إطاحة الرأسمالية. السؤال الذي يطرح نفسه هو من نوع آخر: هل هم قادرون أيضًا على قلب الرأسمالية، والاستيلاء على السلطة السياسية و(بدء) بناء مجتمع مغاير قائم على ملكية وسائل الإنتاج الجماعية، والتخطيط الديمقراطي، والتنظيم الذاتي، وتلبية حاجات أغلبية السكان الاجتماعية؟ وبعبارة أدق علميا صاغها دانيال بنسعيد، "يقول نفي النفي ما يجب أن يزول، دون أن يملي بالضرورة ما يجب أن يحدث" (33).

إنه الانتقال من وعي حقيقي إلى وعي ممكن، حسب تعبير لوسيان غولدمان (34). لكن هذا موضوع نقاش آخر...

8 سبتمبر 2025

Mohamed Harbi, postface (11
à l'édition 2002 des Damnés de la
.terre, p. 305

Jean Khalfa, « Fanon, (2
psychiatre révolutionnaire «, in,
Franz Fanon, écrits sur l'aliénation
et la liberté, La Découverte, Paris,
.2015, p. 106

F. Fanon, Peau noire, (3
.masques blancs, p. 158

.Ibid, p. 92 (4

أحالات:

5) لكن، إنصافا لبورديو، يتمايز هذا الأخير عن مسعاه الجوهراني في بداياته لتفسير وضع الفلاحين الجزائريين بما هو ناتج عما تعرضوا له من اجتثاث بفعل الاستعمار

Le Déracinement : la crise)
de l'agriculture traditionnelle en
Algérie, Pierre Bourdieu et Abdel-
malek Sayad, éditions de Minuit,
.(1964

L'heuristique est l'art d'in- (6
venter, de faire des découvertes en
résolvant des problèmes à partir de
.connaissances incomplètes

F. Jeanson, préface à Peau (7
.noire, masques blancs, op cit., p. 15

Il reprend une assertion de (8
Hegel, à savoir que « la conscience
de soi est en soi et pour soi quand
et parce qu'elle est en soi et pour
soi pour une autre conscience de
soi ; c'est-à-dire qu'elle n'est qu'en
.tant qu'être reconnu «, ibid, p. 200

F. Fanon, Peau noire, (9
.masques blancs, op.cit. p. 216

.Ibid (10

.Ibid, p. 219 (11

.Ibid, p. 222 (12

.Ibid, p. 36 (13

Onirique : relatif aux (14
rêves. F. Fanon, Sociologie de la
révolution (l'an 5 de la révolution
.algérienne), p. 28

Ibid. p. 29 (15

.Ibid, p. 42 (16

Résistance algérienne, (17
organe officiel de communication
du Front de libération nationale,
publié en arabe et en français, 16
.mai 1957

.Ibid, p. 42 (18

.Ibid, p. 43 (19

Ibid, p. 67. L'extranéité est (20
.le caractère de ce qui est étranger

.Ibid, p. 70 (21

F. Fanon, Altérations (22
mentales..., cité par Jean Khalfa,
.op. cit. note 2, p. 167

F. Fanon, Les Damnés..., op. (23
.cit., p. 78

.Ibid, p. 86 (24

.Ibib, p. 52 (25

.Ibid, p. 53 (26

.Ibid, p. 66 (27

.Ibid, p. 110 (28

Remarque de Charles Gero- (29
nimi, qui fut l'un des internes de
Fanon, entretien du 24 mai 2014,
.cité par J. Khalfa, op. cit., p. 163

M. Harbi, postface..., op. (30
.cit. note 1

F. Jeanson, postface de Peau (31
.noire..., op. cit., p. 253

Voir Hall Greenland, Michel (32
Pablo ou l'odyssée d'un trotskiste
.hérétique, éditions Syllepse, 2025

D. Bensaïd. La discordance (33
des temps, essai sur les crises, les
classes, l'histoire, éditions de la
.passion, 1995, p. 61

Voir sur cette question L. (34
Goldman, La création culturelle
dans la société moderne, éditions
.Denoël, 1971

New York City @ Linda Loew

Detroit, MI © Jim West

Milwaukee, WI © Mike McCallister

Houston, TX © Folko Mueller

مشاركة جماهيرية في مظاهرات «لا ملوك»!

شارك ما بين سبعة وثمانية ملايين شخص في واحدة من 2600 مظاهرة نُظمت في 18 أكتوبر، أحد أكبر أيام التحرك النضالي التي نُظمت على الإطلاق.

كاي مان
كاي مان مناضلة في منظمة Solidarity، الفرع الأمريكي للأممية الرابعة، وأستاذة علم الاجتماع في الجامعة.

بقلم؛ كاي مان Kay Mann

جرت هذه المظاهرات في سياق عسكرة مدن يرأس بلدياتها ديمقراطيون، وحملة ترهيب مستمرة للمهاجرين/ت، وقمع ماكارتي [+] لأي احتجاج، متسارع بشكل كبير بعد اغتيال الناشط اليميني المتطرف تشارلي كيرك.

جاءت هذه المظاهرات بعد نظيراتها في 5 مارس و14 يونيو، التي أظهرت طاقة وقدرة قطاعات واسعة من السكان على التعبئة، عازمة على معارضة قيادة ترامب ومستشاريه الرجعية والاستبدادية. شكلت مظاهرات 5 مارس بداية حركة مناهضة لترامب، تركزت على مسألة الحقوق الديمقراطية، ولكن أيضًا على معارضة هجمات ترامب على مجتمع الميم-عين (LGBTQI+)، والمهاجرين، والبيئة، وبرنامجي Medicare و Medicaid). الصحيين.

سعى النواب الجمهوريون، في الأيام التي سبقت المظاهرات، ولا سيما رئيس مجلس النواب، إلى تصوير المظاهرات على أنها تجمعات «معادية لأمريكا» يقودها «المناهضون للفاشية» والمؤيدون للفلسطينيين. لكن المظاهرات جرت في جو احتفالي وعائلي، حيث ارتدى العديد من المتظاهرين أزياء تنكرية. نشر ترامب، رداً على المظاهرات، ميمه الشهير المحدث بواسطة الذكاء الاصطناعي، والذي يصوره على أنه ملك في طائرة مقاتلة يلقى بالبراز على المتظاهرين. لا يستطيع ترامب، على غرار جميع الديكتاتوريين والطامحين إلى الديكتاتورية، قبول مشهد معارضة جماهيرية، خاصة وأن استطلاعات الرأي تشير إلى تراجع مستمر في شعبيته.

لا تخلو الحركة خالية من مواطن الضعف: يتم تنظيم المظاهرات من قبل قادة منظمات غير حكومية وتيارات مرتبطة بالحزب الديمقراطي؛ كانت هناك مؤتمرات فيديو جماعية، لكن المظاهرات منظمة بشكل أساسي من أعلى؛ وافقت العديد من النقابات على المسيرات، لكن بشكل عام كانت مشاركة النقابات في المسيرات غير ملحوظة؛ باستثناءات قليلة، كانت المظاهرات في الغالب من البيض، مع مشاركة محدودة من الأفارقة الأمريكيين.

وستعطي المشاركة الأكثر وضوحًا للنقابات والأمريكيين من أصل أفريقي في سلسلة المظاهرات القادمة وزنًا أكبر للحركة في الوقت الذي تواصل فيه حكومة ترامب تنفيذ برنامجها الفاشي الجديد.

24 أكتوبر 2025

ميديكير هو نظام الرعاية الصحية العام الذي يحمي عشرات الملايين من كبار السن، وميديكيد هو نظام الرعاية الصحية للأشخاص الذين يقل دخلهم عن عتبة الفقر.

[+] نسبة إلى جوزيف ماكرتي الذي قاد في الولايات المتحدة في سنوات 1950 حملة شعواء على الشيوعية

Detroit, MI © Jim West

Madison,